الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة: هويّتُها، واقعيّتُها، أخلاقيّتُها

ملفّ من اعداد وتقديم: عمر البرغوثي وسماح إدريس

المشـــاركـــون
(حسب الترتيب الألفبائي)

سلمان أبو ستة

محمد جمال باروت

فيصل درّاج

ماهر الشريف

غادة الكرمي

أمير مخّول

جوزيف مسعد

محمد نفّاع

اختارت الآداب، في عامها اليوبيليّ، أن تزورَ من جديدٍ منابعَ الأوهام والأحلام، ومرتعَ الخيانة والبطولة والانكسار والنهوض و ... الأمل. ففي هذا الملفّ، الذي نسعى من خلاله إلى إعادة النظر في «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» كحلّ للصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ في فلسطين، دَعَوْنا بعضَ المثقفين العرب، وغالبيّتُهم من الفلسطينيّين، إلى تحليل هذا الشعار القديم ـ الجديد الذي فَرَضَ حضورَه في الآونة الأخيرة، ولاسيّما مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية ـ «انتفاضة الأقصى.» فقدَّمْنا بعضَ الأسئلة (مسجَّلة في الأسفل)، وتركنا المجالَ واسعًا لمقاربات مختلفة، بل ومتناقضة أحيانًا مع ما جاء في تلك الأسئلة؛ فالأساس بالنسبة إلينا هو الانعتاق من عبوديّة شعار «دولتان لشعبيْن،» الذي تعامل البعضُ معه وكأنّه أُنزل من سابع سماء ليجيب عن أسئلة المرحلة ولينجيَنا من ويل الشعارات «المثاليّة» البعيدةِ كلَّ البعد عن «الواقع»!

فبغضّ النظر عن مقتضيات العدالة والحقّ التاريخيّ للفلسطينيّين في أرضهم، فإنّ الهيمنة الإسرائيليّة العسكريّة ـ الاستيطانيّة على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧ أخذتْ تقوِّض شيئًا فشيئًا المقوِّماتِ الأساسيّةَ لإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة إلى جانب إسرائيل.

ولمّا كان السورُ الواقي لا يَقْتصر على ما قامت به إسرائيلُ عسكريّاً، بل يُضاف إليه ما وفّرتْه الإدارةُ الأمريكيّةُ الحاليّة من أجل ترسيخ الهيمنة الإسرائيليّة وحمايتها، فقد استغلّت الحكومةُ الإسرائيليّة هذا الظرفَ الخاصّ لمحاولة فرض أحد خياريْن على الفلسطينيّين: إمّا أن يَرْضَوا ببنتوستانات عِرْقيّة في بعض أراضي الضفّة الغربيّة وغزّة، من دون حق عودة اللاجئين الفلسطينيّين ومن دون سيادة فلسطينيّة على القدس؛ وإمّا أن يَخْضعوا للتطهير العرقيّ، أو لنكبة جديدة تَوَعَّد بها أكثرُ من مسؤول إسرائيليّ مؤخَّرًا. وهذا الخيار الأخير لم يعد ضربًا من الديماغوجيّة الصهيونيّة المتطرّفة، بل تسلَّل وبقوّةٍ إلى التيّار العام، إذ بات يُطرح من قبل أكاديميين «متنوِّرين» وصحافيّين وكتّاب، وراحت أصواتٌ متصاعدةٌ داخل الحزبيْن الرئيسيّين (العمل والليكود) تَدْرس بعضَ الأشكال «المقبولة» لهذا التطهير.

في العقود الثلاثة الأخيرة كان شعار «دولتان لشعبين» يُعدّ تعبيرًا عن الواقعيّة والحِكْمة السياسية في آن واحد. أما الآن فلا بدَّ من بدء التفكير بجديّة ونزاهة في ما إذا كان ذلك الشعارُ لا يزال صحيحًا. بل لا بدّ من التفكير في ما إذا كان شعارُ «دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة،» وهو شعار يَطْرح حلاً إنسانياً وأخلاقياً للصراع، قد بات أكثرَ واقعيّة كحلّ لهذا الصراع.

طَرَحْنا ثمانية أسئلة على المشاركين الموزَّعين بين الضفّة ومناطق ٤٨ وسوريا ولندن ونيويورك، فاختار معظمُهم أن يُركِّز على مسألة أو أكثر من المسائل المطروحة، ولاسيَّما قضايا اللاجئين والمُواطَنَة والاستيطان. وآثَر آخرون أن يَبْحثوا في تاريخ شعار «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة،» وفي إيجابيّاته وسلبيّاته بالمقارنة مع شعار «الدولتين» و«الدولة الثنائيّة القوميّة.» وطَرَح بعضُهم شعارًا رابعًا: «دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة.» ورأى آخرون أنّه، أيّاً كانت الشعارات المتداولة فإنّ شيئًا لن يَحْصل بوجود قيادة فلسطينيّةٍ تتمتّع بالحدّ الأدنى من المصداقيّة، بسبب فسادها وأنانيّتها. وشدّد آخرون

على مفهوم «العروبة الجديدة» من حيث انعدامُ أيّ أمل في حلّ عادل بغياب المشاركة الشعبيّة العربيّة ذاتِ التطلُّعات التحرُّريّة والإنسانيّة.

الأسئلة المطروحة للمعالجة:

١. إذا كانت إسرائيل تحطِّم بعنفها المتواصل إلى اليوم دويْلةً على أراضي ٦٧، فلماذا نَفْترض أنّها ستَقْبل بدولة ديمقراطيّة علمانيّة تُنْهي وجودَها كدولة يهوديّة؟ ولكنْ هل قبولُها ضروريٌّ أصلاً، أم أنّ من الممكن تجاوزَه، أي العملَ من الداخل على نفي السمة الكولونياليّة الصهيونيّة عن الدولة، مثلما هَزَمَتْ جماهيرُ جنوب أفريقيا الأپارتايدَ نظامًا ومفهومًا؟

٢. الجنسيّة، أو المواطنيّة. ماذا تعني؟ وما تبعاتُها؟ ومَنْ تَشْمل في إطار هذه الدولة المنشودة؟

٣. كيف تُحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقّهم في العودة والتعويض، حسب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ واتفاقيّات جنيف الرابعة؟

٤. قضيّة الوجود اليهوديّ في فلسطين، وتطوُّر «هويّة قوميّة إسرائيليّة» خلال العقود الخمسة الأخيرة. ما هي مسؤوليّةُ الدول العربيّة والأوروبيّة في إعطاء اليهود الذين لجأوا إلى فلسطين حقَّهم في العودة إلى المجتمعات التي أَتوا منها؟ وإذا أعطي هؤلاء اليهودُ هذا الحقَّ ولكنّهم رفَضَوا ممارستَه، أيْ آثروا البقاءَ في فلسطين، فكيف سيتمّ التعاملُ معهم بشكل عادل وأخلاقيّ في هذه الحالة؟

٥. الاستيطان. ما هو مصير المستعمرات اليهوديّة في الضفّة وغزّة؟ هل يظلّ هناك فرقٌ بينها وبين التكتُّلات اليهوديّة في مناطق ٤٨ عند طَرْح شعار «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة»؟ وهل قبولُ بقاء المهاجرين اليهود في فلسطين ضِمْنَ دولة ديمقراطيّة عَلمانيّة يتيح لهؤلاء الإقامةَ في الخليل والقدس القديمة ونابلس؟

٦. القدس والوجه الدينيّ للصراع. ما مصيرهما في هذا الحلّ؟

٧. ما مصير التناقضات الإثنيّة والثقافيّة بين الفلسطينيّين العرب والإسرائيليّين اليهود؟

٨. الهويّة العربيّة والانتماء إلى الأمة العربيّة. هل بالإمكان طرحُ مفهوم جديد للعروبة أكثرَ تقدُّمًا وتحرُّرًا في فهم الاختلاف الإثنيّ والحضاريّ والدينيّ وتقبُّلِه، وأكثرَ احترامًا لحقوق الإنسان والحريّات الفرديّة؟ هل ترتبط هويّةُ الدولة الجديدة بمقدرة الأمة العربيّة على الارتقاء بمثل هذا المفهوم «للعروبة الجديدة»؟ أم هل تبقى العروبةُ في أحسن أحوالها ـ في إطار الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة ـ شعارًا حصريّاً يَسْتثني بالضرورة اليهودَ في فلسطين، فيُبقي الاضطهادَ فقط مع تبديل الأدوار بين المضطهِد والمضطهَد؟

◆ ◆ ◆

يبقى أن نقول إنّ الآداب ستَسْتكمل في العدد القادم مناقشةَ الشعار والردود المنشورة هنا. فالأساس، كما قلنا، هو كسرُ طوق الإرهاب الفكريّ الذي يَمْنعنا من التفكير إلاّ في «حلّ» واحدٍ قد لا يكون هو الحلّ الأمثلَ... ولا الأكثرَ واقعيّةً.

رام الله ـ بيروت

العودة هي أساس أيِّ حلّ

سلمان أبو ستة

«عزيزي...

«حيث إنّه من الصعب على اللاجئين هنا الاتّصالُ بالعالم الخارجيّ، فإنه يتوجّب علينا أن نَنْقل إليكم ما نستطيع من أفكارهم وآرائهم في الوقت الحاضر. قبل كل شيء، إنّهم يرغبون في العودة إلى ديارهم، إلى الأراضي والقرى التي هي قريبةٌ جدّاً في كثير من الأحوال... إنّ مرور ١٦ شهرًا على نفيهم من ديارهم لم يُخفِّفْ من مطالبهم هذه. وهم لا يروْن لحياتهم أيَّ معنى من دون العودة، ويعبِّرون عن ذلك بطرق وأشكال عديدة كلَّ يوم. 'لماذا تساعدوننا على المعيشة هنا؟'. هذا واحد من التعابير التي يستعملونها. هذا الشوق إلى العودة إلى الوطن هو مِنَ الصدق والعمق الذي يَشْعر به أيُّ إنسان نحو بيته. أما التوطين، فلا يَخْطر على بال اللاجئين قطّ.»

هذه الرسالة المعبِّرة، التي تُنشر هنا لأوّل مرّة، أرسلها مكتبُ الكويكرز في غزّة إلى مكتبهم الرئيسيّ في فيلادلفيا بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٢، أيْ بعد ١٨ شهرًا من بداية عمليّة التنظيف العِرقيّ للفلسطينيين من ديارهم في ابريل ١٩٤٨. وكانت منظّمةُ الكويكرز أوّلَ منظمة إغاثة إنسانيَّة وصلتْ إلى مناطق نزوح اللاجئين في ديسمبر ١٩٤٨ لتقديم الغذاء والكساء والمأوى لهم، باستثناء منظّمة الصليب الأحمر التي كانت عاملةً في فلسطين للتخفيف من ضحايا الحروب.

أيُّ فرق يراه أيُّ إنسان واعٍ بين هذا الوصف عام ١٩٤٩، وبين ما يراه ويسمعه اليومَ من مخيّمات اللاجئين ومواطنٍ لجوء الجاليات الفلسطينيّة في أوروبا وأمريكا بعد ٥٤ سنة من المنفى والتشريد؟ فعبْر هذه المسيرة الطويلة من الحروب والتشريد وسوءِ المعاملة وقهْرِ الحكومات وشظفِ العيش وتقييدِ الحريّات، لاتزال مطالبُ اللاجئين الفلسطينيِّين كما هي : التمسّك بحقهم في العودة إلى ديارهم.

لقد سقطتْ كلُّ مقولات الدعاية الإسرائيليّة التي تبنّاها الغربُ وحَوّلها إلى مسلَّمات يبني عليها سياساته. قالوا: «فلسطين أرض بلا شعب.» لكنّ هذا الشعب باقٍ ومكافحٌ ومناضلٌ رغم الجروح والوهن. وقالوا: «عندما يموت الجيلُ الذي وُلد في فلسطين، ينسى الجيلُ التالي وطنَه.» لكنّ الجيل الذي أشْعل الانتفاضةَ الأولى والثانية هو الجيلُ الثالثُ والرابعُ من اللاجئين الأوائل.

وإذا أمكننا اختزالُ تاريخ نصف قرن من الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ، فلن نَخرج إلا بنتيجة واحدة: لن تأتي نهايةُ الصراع بمعاهدةِ سلام، أو دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيل، أو حلٍّ للمستوطنات، أو غير ذلك. لن ينتهي الصراعُ قطّ إلا بتحقيق ما دعت إليه رسالةُ الكويكرز الصادقةُ الأمينةُ قبل نصف قرن: العودة إلى الوطن. ولكنْ كيف يتمّ هذا؟ وفي أيّ إطارٍ سياسيّ داخل فلسطين التاريخيّة؟

حقائق على الأرض

في عام ١٩٤٨ كان يعيش على أرض فلسطين حوالى ١،٥ مليون فلسطينيّ، فضلاً عن ٦٠٠،٠٠٠ يهوديّ هاجَرَ معظمُهم هجرةً شرعيّةً وغيرَ شرعيّةً تحت ظلّ الانتداب البريطانيّ. وقد زاد عددُ اليهود من ٩٪ من مجموع السكّان (٥٦،٠٠٠) عام ١٩٢٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٤٨. لكنّ ملْكيّتهم لأرض فلسطين التي تَبْلغ ٣٢٣، ٢٦ كم٢ لم تَزِدْ على ١،٦٨٢ كم٢ (٦٪) كحدّ أقصى، رغم الجهود البريطانيّة الحثيثة في سنّ القوانين واتّباع سياسةٍ متحيّزةٍ لليهود.

لن يُحلّ الصراع بمعاهدة سلام، أو بدولتين، أو بحلّ المستوطنات، بل بالعودة إلى الوطن

في عام النكبة تمكّن الغزوُ الصهيونيُّ، بقوّاته المتفوقة عددًا وعدّةً وتدريبًا، من احتلال ٧٨٪ من مساحة فلسطين وطردِ أهالي ٥٣١ مدينة وقرية ـ وهؤلاء يمثّلون ٨٥٪ من الفلسطينيّين على الأرض التي أصبحتْ تسمّى «إسرائيل،» والباقي، أيْ ١٥٪، أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في إسرائيل. أما أرض هؤلاء اللاجئين وممتلكاتُهم فقد صادرتْها الدولةُ الوليدةُ وسمّتْها «أملاكَ الدولة،» ومساحتُها تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل.

وفي عام ١٩٦٧، احتلّت إسرائيل ما تبقّى من فلسطين، وهو ما يسمّى بالضفة الغربيّة وقطاع غزّة. ولا يزال احتلالُ إسرائيل مستمرّاً حتى اليوم، وهو أطولُ احتلال في التاريخ الحديث، وأكثرُ أنواع الاحتلال عنصريّةً: فهو يَستند إلى قوانين متحيّزة ضدّ المواطنين الأصليّين، بينما تطبَّق على المستوطنين اليهود قوانينُ ديموقراطيّةٌ في المكان نفسه. وهذا الوضع هو التشريع الوحيد القائم لنظام الفصل العنصريّ في العالم اليوم.

باستعراض المؤشّرات الجغرافيّة والديموغرافيّة خلال نصف قرنٍ من الاحتلال والاستبدال، تتبدّى لنا بعضُ الحقائق التي لا يُمْكن تجاهلها:

* رغم استقدام ملايين من المهاجرين اليهود وارتفاع نسبتهم مع نسلهم بعد عام ١٩٤٨ في إسرائيل (٧٠٪ منَ السكان اليهود)، فإنّ عدد اللاجئين المطرودين من ديارهم التي احتلّها أولئك المهاجرون يفوق عددَ هؤلاء بمرّةٍ ونصف. ولذلك فإنّ من المستحيل ديموغرافيّاً تجاهُلَ حجم مشكلة اللاجئين، علمًا أيضًا أنّهم يشكّلون ٦٣٪ من الشعب الفلسطينيّ.

* لايزال ٨٨٪ من الفلسطينيّين يعيشون في فلسطين التاريخيّة، وفي شريط لا يتجاوز عرضُه ١٠٠ ميل من حدودها. وهذا دليل على تمسّك الفلسطينيّين بأرضهم والتصاقهم بها.

* تبلغ نسبةُ العرب في فلسطين التاريخيّة اليوم بمناطقها الثلاث (إسرائيل، الضفّة، غزّة) ٤٥٪ من مجموع السكّان الذين يبلغ عددُهم ٨،٣٠٠،٠٠٠ الآن. وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ نصف المهاجرين الروس (تتراوح النسبة بين ٤٢٪ و٦٠٪) هم غيرُ يهود حسب القانون الدينيّ اليهوديّ، فإنّ نسبة العرب وغير اليهود في فلسطين تَبْلغ نصفَ مجموع السكّان أو تتجاوزه، ويشكّل اليهودُ النصفَ الباقي. وهذا الوضع سيتغيّر في المستقبل لغير صالح اليهود. ولذلك فإنّ محاولتهم اليائسة تحقيقَ تفوقٍ عدديٍّ في المستقبل محاولةٌ فاشلة، والمقصودُ بها مناورةٌ سياسيّةٌ لانتزاع تنازلات وكسبِ الوقت.

* تسيطر إسرائيل الآن، حتى في حال قيام دولة فلسطين حسب مفهوم شارون، على ٩٠ ـ ٩٥٪ من مساحة فلسطين (وذلك بحساب نسبة الدولة المقترحة من نسبة الضفّة الغربيّة التي تبلغ مساحتُها ٢١٪ من فلسطين، وطرح القدس الكبرى منها). ومن سخرية القدر أنّ هذه النسبة كانت نسبةَ ملْكيّة الفلسطينيين في فلسطين عام ١٩٤٨. ويُطلب من الفلسطينيّين الآن الاعترافُ بتبادل الملكيّة بين اليهود والعرب، واعتبارُها حقّاً شرعيّاً لليهود!

فهل يمكن الوصولُ إلى حلّ تحت هذه الظروف؟ إذا كان طردُ غالبيّة السكان واحتلالُ أراضيهم سببًا في حروب ونزاعات طوال أكثر من نصف قرن، فهل يُمْكن التسليمُ بهذا الوضع الآن والنزاعُ مازال قائمًا، ونسبةُ الفلسطينيّين إلى اليهود هي النسبة السابقة نفسها رغم الهجرة اليهوديّة غير المحدودة؟ وهل يُمْكن قبول دويْلة، كحلّ نهائيّ للصراع، على أقلّ من ١٠٪ من مساحة فلسطين، بينما لا يستطيع أكثرُ من نصفهم العودةَ إلى الوطن؟!

العودة هي أساس أيِّ حلّ

للإجابة، يجب أن نَسْتعرض مواقعَ القوة والضعف لدى طرفَي النزاع: الفلسطينيين واليهود. أقول الفلسطينيِّين لا العرب، لأنّ الفلسطينيِّين يحاربون وحدهم، هذا دون أن نَبْخسَ أهميّةَ التعاطف الشعبيّ العربيّ ؛ بينما يحارب اليهودُ، سواء في إسرائيل أو أمريكا، ككتلة واحدة ذاتِ هدفٍ واحد وتنسيقٍ مشترك.

الحال اليوم

الناظر إلى حال فلسطين اليوم بتجرّد وموضوعيّة يَخْرج بنتيجة واضحة، وهي أنّه بعد أكثر من نصف قرن من النزاع والفروق الهائلة بين قدرات وإمكانيّات طرفَيْ هذا النزاع، لم يتمكّنا كلاهما من تحقيق أهدافهما كاملةً، ولم يَهْزم أحدُهما الآخرَ هزيمةً حاسمةً.

فقد كان هدفُ إسرائيل هو الاستيلاءَ على أرض فلسطين التاريخيّة بالكامل على الأقلّ، وإزالةَ الشعب الفلسطينيّ جغرافيّاً وقانونيّاً، وذلك بتوطينهم في أبعد مكان عن فلسطين، وإسقاطِ كلّ حقوقهم بموجب معاهدات ملْزمة دوليّاً؛ وعلى أشلاء هذا الشعب وعلى أرضه تقام دولةٌ قويّةٌ يمتدّ نفوذُها إلى أبعد من حدودها الجغرافيّة بكثير.

لم تَنْجح إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطينيّ أو إزالته من المنطقة. ولكنّها نجحتْ في توطين ٤،٦٠٠،٠٠٠ يهوديّ في فلسطين المحتلّة عام ١٩٤٨ مكانَ ٦ ملايين لاجئ، وبقي مليون على أرضهم. ووطّنتْ كذلك ٤٠٠،٠٠٠ يهوديّ في الضفّة وغزّة والقدس التي احتُلّت عامَ ١٩٦٧، على أراضي ٣،٥ مليون فلسطينيّ تحت الاحتلال.

وكان هدفُ الفلسطينيِّين هو إقامةَ دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة تَشْمل العربَ واليهودَ الذين يَقْبلون العيشَ فيها. وفي مراحل النضال ما بعد النكبة أصبح الهدفُ إقامةَ هذه الدولة بطرد المحتلّ الإسرائيليّ وتحرير فلسطين. وبعد مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، أصبح الهدفُ دولةً فلسطينيّةً حسب القرار ١٨١ (أيْ في ٤٥٪ من فلسطين) وعودةَ اللاجئين إلى ديارهم ولو تحت سيادة إسرائيليّة. وبعد أوسلو، أصبح الهدفُ هو نفسَه، ولكنْ بإقامة دولة في ٢٢٪ من فلسطين، أيْ داخل خطّ ٤ حزيران ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى ديارهم بطريقة مقبولة. وقيل إنّه في مباحثات طابا (كانون الثاني ٢٠٠١) أصبح الهدفُ دولةً محدودةَ السيادة في الضفّة وغزّة، مع بعض التعديلات الجغرافيّة بتبادل الأراضي وعودةِ اللاجئين الرمزيّة وتوطينِهم بالفعل في عدة بلادٍ ـ ومنها الدولةُ المقترحةُ. أيْ أنّ الموقف الرسميّ الفلسطينيّ أخذ يَزْحف باتجاه الموقف الإسرائيليّ، مع أنّ الموقف الشعبيّ الفلسطينيّ تَقَدَّم في الاتجاه المعاكس، أي الإصرار على المطالبة بالحقوق الثابتة. وهنا يجب ملاحظةُ أنّ تقزيم الأهداف بعد ١٩٨٨ ليس له سندٌ شرعيّ من المجلس الوطنيّ، وليس ناجمًا عن الإجماع الفلسطينيّ، كما أنّه يناقض القانونَ الدوليَّ. وتَكْمن خطورتُه في أنّ الحقوق الثابتة لا تَسْقط بتقادم الزمن، بل تَسْقط إذا تخلّى صاحبُها عنها.

ولم تنجحْ إسرائيل في تفتيت الشعب الفلسطينيّ: فهذا الشعب أَنْشأ لنفسه مؤسساتٍ وطنيّةً على رأسها المجلسُ الوطنيُّ، وأنشأ نقاباتٍ لكلّ طوائف الشعب وأصحاب المهن فيه. وفي عام ١٩٩٤ أنشأ الفلسطينيُّون سلطةً وطنيّةً، لها رمزٌ كبيرٌ وفاعليّةٌ محدودة. وبالاختصار: لقد سرقتْ إسرائيلُ فلسطين جغرافيّاً، ولكنّها لم تستطع سرقةَ تاريخها. وأصبح هدف الفلسطينيِّين الدائم هو إعادة شمل جغرافيّتهم وتاريخهم في فلسطين.

على أنّ أهم الإنجازات الفلسطينيّة على الإطلاق هو الحفاظ على الهويّة الفلسطينيّة والذاكرة الجماعيّة. وقد أدّى هذا بدوره

إنّ تقزيم الأهداف بعد عام ١٩٨٨ ليس له سند شرعيّ من المجلس الوطنيّ، وليس ناجمًا عن الإجماع الفلسطينيّ، ويناقض القانون الدوليّ

إلى التمسّك العنيد المستمرّ بالحقوق غير القابلة للتصرّف، وأوّلُها حقّ العودة إلى الديار والوطن. وهذا هو بيتُ القصيد. لذلك فإنّ التعايش السلميّ بين العرب واليهود يَعْتمد أساسًا على قبول هذا الحقّ. لكنّ إسرائيل العنصريّة، في جميع الحلول التي تَطْرحها، تقف جامدةً عند حقّ العودة وتُنْكره إنكارًا مطلقًا. فهل تنجح طويلاً في إنكار هذا الحق؟

مراكز القوة والضعف

تتجلى قوةُ الموقف الفلسطينيّ في سكّانه أولاً، وفي موقفه القانونيّ ثانيًا، وفي موقفه الأخلاقيّ ثالثًا. فعلى صعيد السكّان، مايزال يعيش على أرض فلسطين التاريخيّة ٤٢٪ من الفلسطينيّين، لكنّهم موزّعون على مناطق معزولة في الضفّة وغزّة وفي إسرائيل. هم باقون على أرض فلسطينيّة، وإنْ كانوا تحت الاحتلال. عددهم يتزايد. وهذه حقيقة ثابتة.

أمّا على الصعيد القانونيّ فلا توجد في تاريخ الأمم المتّحدة قضيّةٌ حظيتْ بالاهتمام مثل قضيّة فلسطين. وأهم قراريْن أصدرتْهما الأممُ المتحدة هما قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧، وقرارُ العودة رقم ١٩٤ عام ١٩٤٨. لقد قبل الفلسطينيُّون قيامَ دولة إسرائيل على أرضهم خارج حدود التقسيم (بزيادة ٢٤٪ من مساحة فلسطين) مقابلَ قيام دولة فلسطين على الجزء الباقي من فلسطين. أما قرار العودة رقم ١٩٤ فهو أهمّ حقّ غير قابل للتصرف على الإطلاق. وهو الجامع الوحيد لكل فئات الشعب الفلسطينيّ: سواء الذين يعيشون تحت ظلّ السلطة، أو تحت حكومة إسرائيل، أو في المنفى في الدول العربيّة المجاورة، أو كمواطنين في دول أجنبيّة. إنّ التمسُّك بحقّ العودة هو الجامع الرابط للشعب الفلسطينيّ مهما كانت جغرافيّتُهم، ولا يُمْكن أن نتصور حلاً دائمًا للنزاع في المستقبل دون تطبيقه. والسبب أنّه لصيقٌ بالروح الإنسانيّة وحقوق الإنسان الثابتة. فهو يرتكز على الميثاق العالميّ لحقوق الإنسان، وهو يَسْتند على القانون الدوليّ الذي تمّ تطبيقُه في القرار ١٩٤، وهو أيضًا نابعٌ من حرمة الملكيّة الخاصة التي لا تنقضي بالوقت ولا بالاحتلال ولا بتغيير السيادة.

ويَخْلط كثير من الناس، وبينهم مسؤولون، بين إقامة الدولة وحقّ العودة. إنّ إقامة الدولة هي حقّ سياسيّ تتفق عليه كافةُ الأطراف، وتَفْرض فيه الدولةُ سيادتَها على رقعة معيّنة من الأرض، يصبح بعدها سكّانُها مواطنين في تلك الدولة. أما حقُّ العودة فهو حقٌّ فرديٌّ وجماعيٌّ، غيرُ قابل للتصرف، يجب تطبيقُه بعودة الشخص إلى بيته وأرضه، بغضّ النظر عن سيادة الدولة التي يقع فيها هذا البيتُ وهذه الأرضُ. وهكذا لا يمكن المقايضةُ بين الاثنين. بل إنّ حقّ العودة أكثرُ قانونًا وأعمقُ أساسًا من إقامة الدولة.

وأمّا القوّة الأخلاقيّة فتتمثّل في أنّ حقّ العودة حقّ مقدس كامن في وجدان كلّ فلسطينيّ، حتى لدى الجيل الثالث والرابع من اللاجئين الذين نراهم اليوم ـ في مخيّمات جنين وجباليا وفي ضواحي عمّان ولندن وواشنطن.

إضافةً إلى مصادر القوّة الفلسطينيّة الثلاثة يَنْبغي القول إنّ العالم اليوم، خصوصًا في الدول المتقدّمة، يمرّ بمرحلة من الوعي والإدراك العامّ لحقوق الإنسان لم يشهدْها التاريخُ الحديثُ من قبل. وقد زاد من تأثير هذا الاتجاه تقدُّمُ الاتصالات الإلكترونيّة وسهولةُ السفر. والدليل هو المظاهراتُ العارمةُ المؤيّدة للفلسطينيّين كالتي قامت في نيسان الماضي في باريس ولندن بل وفي واشنطن نفسها.

العودة هي أساس أيِّ حلّ

لكنْ، في المقابل، لا توجد للفلسطينيِّين قوّةٌ عسكريّة، غيرُ عناد المقاومة الفرديّ. ولا توجد لهم قوة اقتصاديّة، عدا اقتصاد الضعيف وقدرته على التحمل. وكلاهما يمكن أن يتحوّل إلى قوة.

أما أعذار الموقف الإسرائيليّ في إنكار حقّ العودة فأهمُّها:

أولاً : تدّعي إسرائيل أنّه لا يوجد مكانٌ في فلسطين لعودة اللاجئين، وأنّ القرى قد تهدَّمَتْ وبُني فوقها. ولكنّ هذا كذب صريح، وهو خداع مقصود ضَلّلوا به الغربَ وغيرَه طوالَ عقود. (ولو كان صحيحًا لما أَنْقَصَ، بأيّ حال، من الحقوق غير القابلة للتصرف). لقد أَثْبتت الدراساتُ الجادّة خلال السنوات الثماني الماضية أنّ ٨٠٪ من يهود إسرائيل يعيشون في ١٥٪ من مساحة إسرائيل، وأنّ ١٨٪ يعيشون في مدن فلسطينيّة أصلاً، وأنّ الباقين (٢٪ أو ١٦٠،٠٠٠ شخص فقط) هم سكّان الكيبوتز والموشاف، وهم الذين يسيطرون، مع الجيش، على حوالى ٨٥٪ من مساحة إسرائيل، وهي أراضي اللاجئين التي طُردوا منها عام ١٩٤٨. وأَثْبَتت الدراساتُ أيضًا أنّ ٩٠٪ من القرى المهجّرة لاتزال خاليةً، وأنّ ٧٪ أخرى قد بُني على جزء من أراضيها ويمكن العودةُ إليها بعد تعديلات عمرانيّة، وأنّ ٣٪ فقط (حول تلّ أبيب وغرب القدس) هي التي بُني عليها بالكامل، وهذه لها علاج عمرانيّ وقانونيّ لا مجال للدخول فيه الآن.

ثانيًا : تدّعي إسرائيل أنّ العودة الفلسطينيّة ستقضي على «الطابع اليهوديّ» لإسرائيل. ولسنا نَعْرف قانونًا دوليّاً أو أخلاقيّاً يقضي بنفي شعب وتشريده ومصادرة أملاكه لكي يحقِّقَ لمجموعة مهاجرة رؤيتَها لشخصيّتها وطابعها. ثم نسأل: ما هو هذا الطابع؟ إذا كان المقصودُ هو استمرار وجود الأغلبيّة العدديّة لليهود، فهذا حلمٌ بعيدُ المنال. فقد أَثبتت الدراساتُ أنه أيّاً كانت أعدادُ المهاجرين الجدد، فإنّ اليهود لن يبقوا أغلبيّةً لا في فلسطين ولا في إسرائيل نفسها في المستقبل. وإذا كان المقصود هو الطابع الاجتماعيّ لإسرائيل، فيستحيل أن يتصوَّر عاقلٌ أنّ مجتمعًا مثلَ إسرائيل يتحدّث ٨٢ لغةً وجاء عناصرُهُ من مئة بلد وبلديْن يُعتبر مجتمعًا متجانسًا عرقيّاً ولغويّاً بل ودينيّاً أيضًا، بحيث يكون فيه أصحابُ الأرض هم الفئة الغريبة. والحقّ أنّ المقصود بالطابع اليهوديّ لإسرائيل هو مجموعةٌ من القوانين العنصريّة، لا يتجاوز عددُها أربعةً وعشرين قانونًا، تتعلّق أساسًا بالأرض والمواطنة والهجرة والتعليم والديانة، وتَهْدف إلى إقامة مجتمع عنصريّ يمارس الفصلَ العنصريّ، ويَسْتبعد الفلسطينيِّين عن أراضيهم ويصادر ممتلكاتهم ولا يَعْترف بحقوقهم. ولا يمكن أن يكون لإسرائيل مستقبلٌ في القرن الحادي والعشرين إذا لم تزلْ كلُّ آثار العنصريّة من قوانينها وممارساتها، ولم توقفْ ما يَتْبع ذلك من اقتراف جرائم الحرب والتعذيب والعقاب الجماعيّ. هذه الصفة العنصريّة التي تتميّز بها إسرائيلُ هي العقبةُ الرئيسةُ أمام السلام، ولا يمكن أن يتمّ سلامٌ في المنطقة على الإطلاق مادامت هذه القوانين والممارسات قائمةً.

لقد تحدَّت إسرائيلُ العالَمَ، وخالفتْ كلَّ القوانين الدوليّة، معتمدةً على الدعم الأميركيّ المطلق. لكنّ هناك نقاطَ ضعفٍ خطيرةً في الموقف الإسرائيلي.

أولاً: إنّ جيش إسرائيل القويّ يَمْلك أسلحةَ دمارٍ شاملٍ ذاتَ تأثير يتعدّى المنطقةَ العربيّةَ ويصل إلى إيران وباكستان. هذا الجيش قد يَهْزم جيوشًا نظاميّة، ولكنّه عاجز عن مجابهة مقاومة محليّة منيعة، خصوصًا إذا كانت كُفُؤة ومنظّمة، لأنّها تُفْقده كثيرًا من مميّزات الجيوش النظاميّة.

طريق السلام هو تطبيق العدالة كما وصفها القانون الدوليّ، ولكنّ تركيبة إسرائيل العنصريّة لن تقبل هذا في المستقبل القريب من دون قوّة قاهرة

ثانيًا: إنّ اقتصاد إسرائيل القويّ يَعْتمد على عقود أمريكيّة وأوروبيّة، وهو بهذا يَعْتمد على مصدر واحد. وربما تلجأ أوروبا في المدى البعيد إلى المقاطعة اذا شعرتْ بتهديد لها، لكنْ تبقى أميركا مصدرًا كافيًا لتغذية الاقتصاد. ولمّا كان ٧٠٪ من صادرات إسرائيل من الصناعات والتقنيّة العالية، فإنّ هذه لا تحتاج إلى رقعة كبيرة من الأرض ولا إلى فرض سيادة عليها، بل كلُّ ما تحتاج إليه هو «وادي تقنيّة» يُمْكن نقلُه إلى أيّ مكان. ولذلك فإنّ اقتصاد إسرائيل لا يحتاج إلى احتلال أرض عربيّة أو منع المواطنين من العودة إليها.

ثالثًا: إنّ جغرافيّة إسرائيل وديموغرافيّتها هما كعبُ آخيل لها. ذلك أنّه لا يمكن أن تكون هناك قيمةٌ لاقتصادها وجيشها القويّيْن إلا اذا سيطرتْ على مساحة كبيرة من الأراضي. واستنادًا إلى تجربة الضفّة وغزّة ولبنان، لا يبدو أنّ هذا الخيار هو الأفضل لها. أَضِفْ إلى ذلك أنه كلما زادت المساحةُ المحتلة بسكانها الجدد، تفاقمتْ مشاكلُها الديموغرافيّة.

ولذلك فإنّ مستقبل السلام يعتمد على إسرائيل، لا على العرب. وليس ثمّة خلاصٌ لإسرائيل إلاّ في إزالة كلّ آثار العنصريّة من قوانينها والتعايش السلميّ مع الفلسطينيّين على الأرض نفسها وبالحقوق نفسها. وفي هذه الحالة، فإنّ مسألة إقامة دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيليّة، أو دولةٍ واحدةٍ ثنائيّةِ القوميّة، تصبح مسألةً ثانويّة لأنّ مسألة الحقوق أهمّ بكثير من مسألة السيادة على الأرض. وعند تطبيق مبادئ الديموقراطيّة والعدالة والقانون الدوليّ، لا يصبح مهمّاً قيامُ دولة أو دولتين، لأنّه لن يوجد في هذه الحالة تعارضٌ جذريٌّ بين طبيعة دولة وأخرى خصوصًا إذا تمّ الاتفاقُ على اقتسام الموارد الطبيعيّة. فإذا سَكَنَ الفلسطينيُّ في بيته في حيفا عام ١٩٤٨، أو سَكَنَ اليهوديُّ في بيته في الخليل عام ١٩٢٩، فلن يكون لهذا أيُّ معنى سياسيّ أو قوميّ، بل يصبح الخيار شخصيّاً وإنسانيّاً بحتًا.

وفي هذه الحالة، يمكننا الاستعانةُ بقرار ١٨١. إذْ بغضّ النظر عن رأينا في الرقعة الجغرافيّة التي خصّصها لكلّ دولة عام ١٩٤٧، فإنّ موادّه تُعتبر مثالاً جيّدًا لتأمين حقوق كلّ فئة إثنيّة أو دينيّة يقع مسكنُها تحت سيادة فئة أخرى. فالقرار يُدرج في الفصليْن الثاني والثالث موادَّ تَكْفل الحقوقَ السياسيّةَ والتمثيليّةَ والدينيّةَ والاجتماعيّةَ والتعليميّةَ لكلّ فئة من السكان. ويَصْلح هذا قاعدةً يُمْكن الاعتمادُ عليها، ويجوز تعديلُها في المستقبل حسب التشريعات التي تَصْدر عن تمثيل ديموقراطيّ للسكان. وبهذا لا توجد مشكلةُ «هوية،» فهي محفوظة لكلّ فئة؛ ولا معنى لـ «الاستيطان،» إذ لا يجوز الاستيلاءُ على أرض إلا حسب القانون.

إذا توافرت للسكّان في فلسطين مزايا القواعد القانونيّة لقرار ١٨١، وأزالت إسرائيلُ قوانينَها العنصريّة، فإنّ باقي القضايا يمكن التعاملُ معها على هذا الأساس .

بالنسبة إلى اللاجئين، يُمْكنهم استعادةُ مواطنتهم وأملاكهم الخاصّة التي نزعتْها إسرائيلُ منهم عام ١٩٤٨. أما التعويض فهو، كما حدَّده القانونُ الدوليّ، واجبُ النفاذ عن الخسائر والأضرار الشخصيّة والعامّة وجرائم الحرب. وتوجد سوابقُ قانونيّةٌ ونظامٌ دوليّ معروف لذلك في الأمم المتحدة .

أما المهاجرون اليهود الذين سيقْبَلون العيشَ في دولة غير عنصريّة، سواء كان اسمُها فلسطين أو إسرائيل، فيستطيعون ممارسةَ هويّتهم الثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة بكل حريّة حسب الضمانات التي شرحها القرار ١٨١ ومذكّرتُه التفسيريّة. ولستُ

العودة هي أساس أيِّ حلّ

أحسب أنّ الصهيونيّ العنصريّ سيبقى في هذه الدولة الديموقراطيّة.

وربما يَرْغب بعضُ اليهود العرب في العودة إلى بلادهم الأصليّة. وهنا يجب أن ترحِّب بهم هذه البلادُ، وأن تَأْخذ بعين الاعتبار مطالباتهم باسترجاع أملاكهم. وقد سَنَّت عدةُ بلاد أوروبية قوانينَ لاسترجاع مواطنيها اليهودِ أملاكَهم فيها بعد الحرب العالميّة الثانية. لكنّ العرب الفلسطينيِّين ليسوا طرفًا في هذه الاتفاقات. ومحاولة إسرائيل ربطَ التعويض للفلسطينيِّين باليهود المهاجرين غيرُ سليم قانونًا.

أما الاستيطان، سواء كان جديدًا في الضفّة وغزّة، أو قديمًا في أراضي اللاجئين عام ١٩٤٨ كالذي قام به بضعُ مئات من أفراد الكيبوتز والموشاف لا يتجاوز عددهم ٢٪ من يهود إسرائيل، فهو مرفوض تمامًا، وباطلٌ قانونًا.

وأمّا حركة السكّان وتنقّلهم وأماكن عملهم، فهي لا تَخْضع لأيّ قيود، عدا الاعتبارات الاقتصاديّة. وكما هو الحال في معظم بلاد العالم، فإنّ المهندس الفلسطينيّ الذي وَجَدَ عملاً في حيفا حيث لا يَمْلك بيتًا، أو الطبيبَ اليهوديَّ الذي وَجَدَ عملاً في نابلس حيث لا يَمْلك هو الآخر بيتًا، عليهما أن يستأجرا بيتيْن من صاحبَي المِلْك في هذه المدينة أو تلك.

وأمّا القدس فإنّ قدسيّتها لكلّ الديانات لا تعني حقَّ السيادة للمحتلّ. يجب أن تعود القدسُ إلى أهلها الذين عمروها وملكوها وسكنوها قبل عام ١٩٤٨، وتكونَ مدينةً مفتوحةً لكلّ المؤمنين والزوّار. ولا نَحْسب أنّ للاندونيسيّ المسلم حقَّ احتلال مكة العربيّة، ولا للكاثوليكيّ الأرجنتينيّ حقّ احتلال الفاتيكان الإيطاليّة!

◆ ◆ ◆

لا شكّ أنّ هذا التصوُّر المثاليّ لفلسطين / إسرائيل لن يخلو من المشاكل الإثنية بين العرب واليهود. فلا يُعْقل أنّ ما زرعتْه الصهيونيّةُ من مرارة العداوة عبر ١٠٠ عام سيتلاشى بسهولة. وأتصوَّر أنّ قبول اليهود بضرورة التعايش السلميّ أصعبُ بكثير من قبول العرب به، إذ يجب أن نتذكّر أنّ معظم هؤلاء اليهود قد جاءوا إلى فلسطين بغرض طرد أهلها، وإنكار التعايش مع باقي شعوب العالم. أما العرب فهم شعبٌ مرنٌ قابلٌ لاستيعاب كثير من الشعوب والثقافات، مادام وجودُه وبقاؤه وهويّتُه وانتماؤه إلى المجتمع العربيّ الكبير ليس مهدَّدًا.

هذا هو الحلّ المثاليّ. إنّ الطريق الوحيد للسلام هو تطبيق العدالة كما وضعها القانونُ الدوليّ. ولكنّي لا أتصوَّر أنّ تركيبة إسرائيل العنصريّة تَقْبل هذا في المستقبل القريب، من دون قوة قاهرة تُفْشل المشروعَ الصهيونيَّ كما هو اليوم. وهذه القوة القاهرة قد تكون تحوُّلاً جذريّاً في ميزان القوى يَسْلب إسرائيلَ مميِّزاتِها العسكريّة، أو تحوُّلاً تدريجيّاً يُجْبر السكّانَ اليهودَ على الاقتناع بالتعايش السلميّ. ولا أتوقَّع تحوُّلاً جذريّاً، ولكني أتوقّع تحولاً تدريجيّاً، أساسُه استمرارُ المقاومة بكل أشكالها واستمرارُ صمود الشعب الفلسطينيّ، مع تأييد عالميّ متزايد لعقود أخرى من الزمن.

ليس عندي شكّ في أنّ المشروع الصهيونيّ، كما هو اليوم، لن يُكتب له الاستمرارُ. لكنّ السؤال هو: كم من التضحيات يَلْزم لتحقيق هذه النتيجة؟

الكويت

سلمان أبو ستة

رئيس هيئة أرض فلسطين في لندن، وباحث في شؤون اللاجئين. وعضو سابق في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

محمد جمال باروت

مثّلت الحركة الصهيونيّة ترجمةً قوميّةً يهوديّةً خاصةً أو استيطانيّة لحلّ «المشكلة اليهوديّة» على أساس مفهوم الدولة ـ الأمة الأوروبيّ في عصر القوميّات في القرن التاسع عشر. وقامت، منذ انطلاقها في مؤتمر بال ١٨٩٧، بمحْورة كلّ فعّاليّاتها على إقامة دولة يهوديّة على «أرض إسرائيل.» وقد تَمثّل جوهرُ الانقلاب الذي أحدثتْه الصهيونيّةُ في العالم اليهوديّ في القطيعة الجذريّة مع الرؤيتيْن الأساسيّتيْن السائدتيْن آنذاك فيه ـ وهما الرؤيةُ الاندماجيّة التنويريّة التي تَطْرح حلَّ المشكلة اليهوديّة باندماج اليهود في المجتمعات الأوروبيّة الجديدة، والرؤيةُ التقليديّة التوراتيّة الخلاصيّة التي تَرْهن خلاصَ اليهود وعودتَهم إلى فلسطين بظهور المسيح المنتظر. فقد ردّت الصهيونيّةُ على الرؤية الأولى بطرح قيام الدولة اليهوديّة في فلسطين كحلٍّ لـ «المشكلة اليهوديّة،» في حين ردّت على الرؤية الثانية بتحويل نظرية الخلاص اليهوديّ من السماء إلى الأرض ـ أيْ من الله إلى حركة العمل الاستيطانيّة.

يَكْمن هنا المضمونُ الدنيويّ للحركة الصهيونيّة، وقد تمّت صياغتُه تحت مفهوم «العودة إلى التاريخ.»[١] غير أنّ التصور الأساسيّ المشتقّ من «وعي العودة» هذه هو إلغاءُ تاريخ الأرض نفسها؛ وهو ما يفسِّر أنّ الكثير من المؤرِّخين الصهيونيّين وعلماء التوراة يبدأون البحثَ في تاريخ إسرائيل بقسمٍ عنوانُه «أرضُ إسرائيل،» وتكون الأرضُ هنا قاحلةً ومهجورةً وخاليةً لتصبح خصبةً ومزدهرةً وآهلةً بواسطة إسرائيل.[٢] يقول كركوتسكين: «تجلّت العودة إلى التاريخ في محاولة قطع الهويّة اليهوديّة عن الوجود الفلسطينيّ وعن المصير الفلسطينيّ. فلم يعد هناك مكان لثقافة البلاد ورغبات سكانها؛ لقد ظلّوا خارج التاريخ.»[٣] إنّ إدخال «السكان المحليّين» في التاريخ يبدأ، إذن، مع الاستيطان اليهوديّ؛ وهو ما نجد تعبيرًا نموذجيّاً عنه في كتابات شلومو أفنيري الذي يرى في ضوء تأويله الهيغليّ لماركس أنّ هذا الاستيطان لم يكن انتدابًا بل كان استيطانًا في قلب المنطقة العربيّة «الهمجيّة» و«الآسيويّة،» وأنّه هو الذي أَطْلق عمليّةَ «التحديث.» ومن هنا تتأتّى السمةُ «التقدُّميّة» للاستيطان اليهوديّ المجسِّد للقوميّة اليهوديّة التي يرى أفنيري أنّها «هي وحدها جذريّة وتقدُّميّة حقّاً.»[٤] وأمّا الفلسطينيُّون فلم يصيروا قوميّة إلاّ بواسطة هذا الاستيطان!

---

١ ـ يمكن العودة إلى حاجيت ليفسكي ومتنياهو مينتس، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» مجلة **مختارات إسرائيليّة**، الأعداد ٧١ و٧٢ و٧٣، نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١؛ وكذلك إلى دراسة آمنون راز ـ كركوتسكين، «العودة إلى طريق الخلاص،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٠، اكتوبر ٢٠٠٠؛ وشلوميت فلكوب، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٠؛ وإيلي لدر هندلر، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» ويوناتان فرنكل، «العودة إلى التاريخ كقضيّة في التاريخ اليهوديّ: ثائرون يهود في الحركات الاشتراكيّة العامة،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٠٠.

٢ ـ نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيّون: سياسة التوسع** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ٢٠٠١)، ص ٥. وقد استخدم إسحق شامير في كلمته أمام مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) هذه الترسيمة الاستشراقيّة بامتياز.

٣ ـ كركوتسكين، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

٤ ـ بريان تيرنر، **ماركس ونهاية الاستشراق**، ترجمة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، ١٩٨١).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

لم تَنْظر الصهيونيّة إلى العرب في فلسطين كشعب بل كـ «سكّان محليّين» صَدَفَ أن وُجدوا فيها. غير أنها لم تواجِه «المشكلة العربيّة» إلا مع تشميل عصبة الأمم المتحدة لوعد بلفور (٢٩ ت٢، ١٩١٧) في صكّ الانتداب البريطانيّ على فلسطين (٢٤ تموز ١٩٢٢)، الذي نَصَّ على اعتماد «وكالة يهوديّة» تساعد الانتدابَ على إقامة الوطن القوميّ اليهوديّ. وقد طالبتْ بعثةُ المنظّمة الصهيونيّة برئاسة وايزمن مؤتمرَ الصلح في باريس (١٩١٩) بأن تكون «فلسطين يهوديّةً بقَدْر ما إنّ إنكلترة إنكليزيّة.»[١] وأدّت مسارعةُ البريطانيّين بتشكيلِ إمارةٍ عربيةٍ في شرق الأردن إلى إحداث أول صَدْعٍ من نوعه في الاجتماع الاستيطانيّ اليهوديّ بين الصهيونيّة العمّاليّة اليساريّة، والصهيونيّة اليمينيّة التي دعت إلى «تصحيح» الانتداب وجعلِه يَشْمل الأردن. وفي حين ارتضت الصهيونيّةُ العمّاليّةُ بحدود فلسطين الانتدابيّة، من دون التخلّي عن «حقّها» في كامل «أرض إسرائيل الكبرى،» فإنّ التصحيحيّين اليمينيّين بقيادة جابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) رَفَضوا هذه البراغماتيّة اليساريّة. وفي حين انطلقتْ حركةُ العمل من إمكانيّة حلّ «المشكلة العربيّة» عبر نسج علاقات «إخاء» ما بين العامل (المستوطِن) اليهوديّ والعامل العربيّ، فإنّ الصهيونيّة اليمينيّة التصحيحيّة دعت إلى حلّ هذه «المشكلة» عبر الترانسفير (الترحيل) القسريّ أو الرضائيّ، وذلك من خلال تبادل السكّان مع الدول العربيّة، أو إقامةِ سور حديديّ ما بين المستوطنات وبينهم. ولقد كتب جابوتنسكي منذ العشرينيّات «أنّ الاستعمار لا يستطيع الاستمرار والتطوّر إلا بحماية قوة مستقلّة عن السكان المحليّين ـ سور حديديّ لا يمكن للسكّان الأصليّين أن يخترقوه...»[٢] غير أنّ الوكالة اليهوديّة التي تسيطر عليها الصهيونيّةُ اليساريّةُ ممثَّلةً بقطبها «ماپاي» أَجمعتْ في عام ١٩٣٨ على تبنّي سياسة الترانسفير. ومنذ ذلك العام على الأقلّ باتت الوكالة اليهوديّة مقتنعةً على خلفيّة الصدامات ما بين اليهود والعرب بأنّ «الترانسفير هو الحلّ الوحيد»[٣] لمشكلة بقاء عرب في إطار الدولة اليهوديّة، على أن ينفَّذ بواسطة البريطانيّين. وهذا لا ينفي أنّ بعض تيّارات الصهيونيّة العمّاليّة قد وَجَدتْ ـ لاعتباراتٍ عمليّة تتعلّق بعدم تصوُّرها واقعيّةَ طردِ العرب، أو لاعتبارات إيديولوجيّة يساريّة تتعلّق لديها بمفهوم وحدة الطبقة العاملة اليهوديّة والعربيّة، أو لاعتبارات «أخلاقيّة» تزعم أنّ العامل (المستوطِن) اليهوديّ لا يريد طردَ «أخيه» العاملِ العربيّ بل الإسهامَ معه في بناء المجتمع الاشتراكيّ ـ أنّ الدولة الثنائيّة القوميّة هي الحلّ الأمثل. وقد عُرفتْ «مجموعةُ عمل من أجل سياسة صهيونيّة واقعيّة» بطرح التخلّي عن مبدإ «أرض إسرائيل اليهوديّة» وأن تكون مزدوجةَ القوميّة، إلاّ أنّها انحلّت في حدود عام ١٩٣٣.[٤] ولم يتجدَّد الجدلُ حول الدولة الأحاديّة الهويّة (اليهوديّة) أو المزدوجة القوميّة (العربيّة ـ اليهوديّة) إلاّ بعد قرار مؤتمر بلتيمور الصهيونيّ (١٩٤٢) إقامةَ دولة يهوديّة في فلسطين. ولقد شكّل هذا القرار شرارةَ التوتّر والخلاف في الماپاي، الذي رفضتْ عناصرُه «اليساريّة» الدولةَ الأحاديّةَ الهويّة،

١ ـ أورده مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٢ ـ أورده مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢ ـ ٧٣.

٣ ـ المصدر السابق، ص ٤١.

٤ ـ حاجيت ليفسكي، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٣، يناير ٢٠٠١، ص ٣ ـ ٧.

جرس الإنذار من «الشيطان الديموغرافيّ» العربيّ لم يدقّ في إسرائيل منذ قيامها. كما يدقّ اليوم بمثل هذا الشكل الصاخب والمصيريّ

وتمسكتْ بالدولة الثنائيّة القوميّة. وكان قرار الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد صدر في ٢٩ ت٢ عام ١٩٤٧، وقد رفضتْه الجامعةُ العربيّة وتعهّدتْ منعَ تحقيقه بالقوّة، في حين قبل به اليهودُ على أساس أن تكون الدولة اليهوديّة قاعدةً إقليميّةً للتوسع في «أرض إسرائيل.» وبدأت المواجهاتُ فور إعلان القرار وتطورتْ على الشاكلة المعروفة إلى الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة في عام ١٩٤٨.

◆ ◆ ◆

كان مقرراً وفق قرار التقسيم أن يبقى في الدولة اليهوديّة حوالى ٦٠٠ ألف عربيّ، يشكّلون نحو ٤٥ بالمائة من سكّانها. غير أنّ حكومة المستوطنين اتّبعتْ سياسةَ تطهير عرقيّ تحت اسم الضرورات العسكريّة الناتجة عن متطلّبات العمليّات الحربيّة. ولقد تمّ هنا تطبيقُ خطة «دالت» قبل نهاية الانتداب البريطانيّ رسمياً بحدود ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.[١] ووَقَعَ تنفيذُ خطة التطهير العرقيّ بشكلٍ أساسيٍ على عاتق الهاغاناه ولواء البلماح، اللذيْن كان الماپام (حزب العمّال الموحّد) ـ المعروفُ برفضه برنامجَ بلتيمور ودفاعِه عن مبدإ الدولة الثنائيّة القوميّة ـ يسيطر عليهما.

غير أنّ توسع إسرائيل بعد إعلانها «الاستقلالَ» في ١٥ مايو/أيار في المناطق المخصّصة للدولة العربيّة عام ١٩٤٨ اضطرّها إلى تقبّل بقاء حوالى ١٥٠ ألف عربيّ في حدود «الخطّ الأخضر.» وشكّل ذلك أساسَ نشوء «المشكلة العربيّة» في إسرائيل.[٢]

كمن التناقضُ منذ البداية في تعريف الدولة. فلقد عرّفتْها «وثيقةُ استقلال إسرائيل،» التي تلاها بن غوريون في ١٤ أيار ١٩٤٨، بوصفها دولةً يهوديّةً للشعب اليهوديّ في العالم. إلاّ أنّها نصّت على «المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها، من غير تمييز في الدين والعنصر والجنس.» ودعت «أبناءَ الشعب العربيّ، سكّانَ دولة إسرائيل ـ رغم الحملات الدمويّة علينا من شهور ـ إلى المحافظة على السلام، والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها الموقّتة والدائمة.»[٣] غير أنّها فعلياً أَخْضعتْ حتى عام ١٩٦٦ الأقليّةَ العربيّةَ في إسرائيل لنظام الحكم العسكريّ المباشر، وقامت بتصنيفهم على أساسٍ طائفيّ. وانصبّ الشرهُ الإسرائيليّ على ابتلاع الأرض، فجاءت القوانين السبعة العامة موجّهةً ضد الملْكيّات العربيّة. في تلك الفترة كان التنفس السياسيّ الأساسيّ للأقليّة العربيّة هنا عبر الأحزاب اليساريّة مثل العمل، ومثل الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ الذي هو بالتأكيد أبو شعار المساواة في إسرائيل.[٤] غير أنّ الشكوى ظلت مستمرة من وجود عرب كثيرين في إسرائيل،

١ ـ **الرواية الرسمية الإسرائيليّة، حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨**، ترجمة احمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ١٩٨٤)، ص٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٢ ـ حول التفاصيل والمجريات التفصيليّة لعمليّة طرد العرب من المناطق التي توسّعتْ فيها إسرائيل، وكانت مخصّصةً للدولة العربيّة، انظرْ: محمد جمال باروت، «مقدّمات لرواية عربيّة عن سقوط الجليل،» مجلة **الحريّة**، عدد ١/٧/ ١٩٩٣ وعدد ١٩٩٣/١١/٧. ومحمد جمال باروت، «سقوط صفد: فاتحة سقوط الجليل،» **الكرمل** العدد ٥٧، ١٩٩٨. ومحمد جمال باروت، «السرديّة السوداء: سقوط الجليل الأسفل،» **الكرمل**، عدد ٥٨، شتاء ١٩٩٩.

٣ ـ «وثيقة استقلال إسرائيل،» موقع **يديعوت أحرونوت** في شبكة الانترنت، نقلاً عن موقع الكنيست.

٤ ـ للتفصيل، انظرْ عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل، رؤية من الداخل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٠).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

وجرى نعتُهم بشكلٍ مبكّر بـ «طابور خامس.» ثم تصاعد عددُ العرب من حوالى ١٥٠ ألف عربيّ عشيّة قيام دولة إسرائيل إلى حوالى مليون ومائتيْن وخمسين ألف نسمة في حدود عام ٢٠٠٠، وهم يشكّلون اليوم حوالى ٢١ بالمائة من عدد سكّان الدولة. لكنّ جرسَ الإنذار من «الشيطان الديموغرافيّ» العربيّ، على حدّ تعبير المعلّق الإسرائيليّ ران إيديليست، لم يدقّ في إسرائيل منذ قيامها كما يدقّ اليوم بمثل هذا الشكل الصاخب والمصيريّ. فاليهود في العالم ١٣ مليون و٣٠٠ ألف نسمة، ونسبتُهم في إسرائيل اليوم لا تتعدى ٨١ بالمائة (أو خمسة مليون وثلاثمائة يهوديّ) من أصل عدد سكّان الدولة (البالغ وفق أرقام دائرة الإحصاء المركزية في ٢٠٠٢/٤/١٥ حوالى ستة ملايين ونصف مليون نسمة). لكنْ يوجد بين المواطنين حوالى مليون (معظمُهم من اليهود) يعيشون بشكل دائم في دول أجنبيّة، ويحمل حوالى ٢٤٥ ألف منهم فقط جوازاتِ سفرٍ إسرائيليّةً صالحةً للسفر. ووفْقَ تعريف «مَنْ هو اليهوديّ،» ثمّة واحدٌ بين كل أربعة إسرائيليّين ليس يهوديّاً. إنّ مصدر القلق يَكْمن في الخوف المتعاظم من ضياع الأكثريّة اليهوديّة في الدولة، وانتهاءِ طابعها كدولة يهوديّة ولاسيّما مع انتهاء موسم الهجرات الكبرى التي كان آخرَها هجرةُ اليهود الروس من الاتّحاد السوفياتيّ السابق. لكنْ إذا أخذنا النسبةَ الديموغرافيّةَ المتوقّعة في حدود عام ٢٠٢٠ في المنطقة الواقعة ما بين النهر والبحر، أيْ دولة إسرائيل في حدود الخطّ الأخضر مع الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، فإنّ عدد السكّان سيصل إلى حدود ١٥ مليون نسمة يشكّل اليهودُ منهم نسبةَ ٤٥ بالمائة.(١)

◆ ◆ ◆

تمّ النظرُ دومًا بريبةٍ وتوجُّس إلى الأقليّة العربيّة في إسرائيل، وعوملتْ كطائفة من النزلاء. غير أنّ هذه النظرة لم تتحوّل إلى هلع كيانيّ من تكاثر هذه الأقليّة، وإمكانِ تهديدها الأغلبيةَ اليهوديّةَ الراهنة في الدولة، إلا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية (انتفاضة الأقصى) وامتدادِها إلى الداخل في ما بات يُسمّى بـ «هبّة أكتوبر،» حيث سقط ١١ شهيدًا فلسطينيّاً. ولعب التهميشُ الاجتماعيّ، والاستثارةُ الدينيّة في دولةٍ تعرّف نفسَها على أساسٍ يهوديّ، دورًا مهمّاً في الهبّة. غير أنّ العامل القوميّ كان أكثرَها حسمًا، وهو ما يفسِّر حرصَ رئيس الحكومة الإسرائيليّة السابق إيهود باراك أمام لجنة التحقيق الإسرائيليّة (لجنة أور) على اتهام التجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ (بقيادة عضو الكنيست عزمي بشارة الذي يَعْتبر نفسَه ممثِّلاً للتيار القوميّ العربيّ في الوسط العربيّ في إسرائيل) باللجوء إلى التحريض القوميّ الذي أدّى إلى المواجهة الدامية بين الشرطة والمُضْربين. ولقد بيّن هذا العاملُ الأخيرُ وحدةَ الشعب الفلسطينيّ في الداخل والضفة والقطاع والشتات، بقدرِ ما واجه المجتمعَ اليهوديَّ الإسرائيليَّ بحقيقة الفجوة التمييزيّة بينه وبين المجتمع العربيّ في الدولة. ودفعتْ هذه المواجهة ابراهام بورغ، رئيسَ الكنيست، إلى القول إنّ «الثغرة السوداء في الديموقراطيّة الإسرائيليّة» هي في طريقة تعاملها مع العرب. لقد قَوَّضتْ هذه المواجهةُ ما يسمّى بـ «التعايش» وأبرزتْ حقيقةَ أنّه «يكاد يكون هناك فصلٌ تامّ بين المجتمعيْن العربيّ واليهوديّ في أماكن السكن. وحتى في المدن المختلطة المزعومة، يعيش معظمُ العرب في أحياء معزولة ومكتظّة

١ ـ جميع هذه المعطيات الإحصائيّة مستمدة من قسم السكّان في موقع **يديعوت أحرونوت**، ومنشورة في الموقع نقلاً عن مصادر حكوميّة وأكاديميّة.

«المجتمع» الإسرائيليّ ليس مستعداً لتسوية تاريخيّة مع الفلسطينيّين، بل هو رهين المستوطنين تماماً

بالسكان.»[1] كما تَقَوّض هذا «التعايش» بين العرب واليهود في الأحزاب اليساريّة نفسها، بما فيها ميرتس وحزبُ العمل بشكل خاصّ: فحزب العمل كان قد استقطب بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينيّة حوالى ١٦٠ ألف عربيّ إلى عضويته،[2] في حين وصل اليوم إلى درجة الانحلال في الوسط العربيّ.[3]

أدت هذه المواجهة إلى تفعيل لجنة المتابعة العربيّة، التي تضمّ رؤساءَ السلطات المحليّة والأعضاءَ العرب في الكنيست. لكنّها جذَّرت المطالبَ القوميَّةَ لعرب الداخل، وهو ما مثّلتْه حركةُ «اتّجاه» (اتحاد الجمعيّات الأهليّة الفلسطينيّة) التي يرأسها أمير مخّول وتضمّ حوالى ٤٤ جمعيّة عربيّة في عضويّتها.[4] كما أخذ يتواتر طرحُ تمثيل عرب الداخل كعضو مراقب في جامعة الدول العربيّة؛ وهو ما طرحه عبد الوهاب الدراوشة رئيسُ الحزب الديموقراطيّ العربيّ (تأسس في عام ١٩٨٨)، ورائد صلاح زعيمُ الجناح الشماليّ في الحركة الإسلاميّة في إسرائيل. غير أنّ التبلور الأهمّ هو في طرح «الحكم الذاتيّ» للعرب في إطار الدولة، وهو طرحٌ ارتبط بالتجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ (تأسس في عام ١٩٩٦) الذي يطالب ـ في إطار شعار تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى دولة لجميع مواطنيها ـ بتحقيق المساواة التامة ولكنْ عبر القَطْع مع الصهيونيّة على قاعدة الاستقلال الذاتيّ.[5] وأمّا الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة، بقيادة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، فتتمسّك بمبدإ المساواة التامة لكنْ في إطار الاندماج. وبين الاندماج والاستقلال الذاتيّ، يقع الاستقطابُ الأساسيُّ في الخارطة السياسيّة لعرب الداخل، ويتمحور في الاستقطاب ما بين الرؤية الشيوعيّة والرؤية القوميّة العربيّة.

لكنّ المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ، باستثناء بعض «معسكر السلام» المنهار، يبدو بعد الانتفاضة الثانية وهبّة أكتوبر معاديًا بشكلٍ هِستيريٍّ لدمج العرب. غير أنّ الليكود يتبنّى أكثرَ فأكثرَ في حال الضرورة مبدأ مبادلة عرب ١٩٤٨ بسكّان المستوطنات، أو مقايضة بقاء المستوطنين ببقاء العرب في إسرائيل.[6] ومع ذلك، ثمّة إجماع يساريّ ويمينيّ على رفض حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين وعدمِ تقبُّلِ أكثرِ من «لمّ الشمْل» الذي يجري اليومَ الحدُّ منه هو أيضًا.

لقد أثار ذلك كلُّه أسئلةً شائكةً عن إخفاق الدولة في تشكيل هويّة قوميّة إسرائيليّة مندمجة. ويمكن القول إنّ إسرائيل دولةٌ لا أمّة،

١ ـ قارن مع إيليا زريق، «الفلسطينيّون في إسرائيل، ملاحظات نقديّة على تقرير أكاديميّين في الجامعات الإسرائيليّة،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، ص ١١٤ ـ ١١٥.

٢ ـ عزمي بشارة، حوار وندوة، مجلة **النور**، العدد ١١٣، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٣ ـ برنامج «أسبوع في ساعة»، التلفزيون الإسرائيليّ، القناة الأولى، ٢٠٠١/١٢/٧.

٤ ـ برنامج دردشات (حواري)، التلفزيون الإسرائيليّ، القناة الأولى، ٢٠٠٠/١٢/١٦.

٥ ـ انظر عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل**، مصدر سبق ذكره.

٦ ـ حول ذلك انظرْ مسوّدة خطة وزير البنى التحتيّة الإسرائيليّ، افيغدور ليبرمان، التي يقترح فيها نقلَ عرب من إسرائيل مقابل نقل مستوطنين إلى إسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص٢١٣. وحول وجهة نظر شارون بالمقايضة، انظرْ حديثَه الصحفيّ، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١. أما بشأن خطط الترانسفير لعرب إسرائيل وعرب الضفة والقطاع فانظر الكتاب المرجعيّ الهامّ لنور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيّون**، مصدر سبق ذكره؛ وكذلك كتابه، **أرض أكثر عرب أقلّ** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ١٩٩٧).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

وإنّها ليست مجتمعًا متماسكًا بل مجتمعات كما كان عزمي بشارة يقول.[1] فهناك في إسرائيل بالفعل «أرخبيل ثقافيّ» يجعله قريبًا من نمط المجتمع الفسيفسائيّ: فإسرائيل منقسمة على المستوى العموديّ إلى أكثر من ستّ وحدات إثنيّة ثقافيّة، يتمركز الاستقطابُ فيها بين اليهود والعرب، وبين اليهود الشرقيّين واليهود الغربيّين، وبين المتديّنين والعلمانيّين، وبين الحريديّين المعادين للصهيونيّة والصهيونيّين، وبين اليمينيّين واليساريّين، وبين التجمُّعات الجديدة القطاعيّة مثل المهاجرين الروس وسائر المجموعات الأخرى. في ضوء المفهوم الفرنسيّ لا تشكّل إسرائيل مجتمعًا بل مجتمعات، لكنها أخذتْ من النمط الفرنسيّ مفهومَ الدولة الأحاديّة الهويّة، في حين قام اجتماعُها الفعليُّ على أساس النمط الأنكلو ـ سكسونيّ بوصفه مجتمعَ مهاجرين استيطانيّين. ويَكْمن الخلافُ بينها وبين الاجتماع الأميركيّ في أنّ العصبيّة الدينيّة للدولة مثبتة هنا قانونيّاً كصفةٍ قوميّةٍ في تعريف الدولة لنفسها كدولة يهوديّة وديموقراطيّة في آنٍ واحد. لكنّ هذا التناقض لا ينفي عن إسرائيل صفةَ المجتمع، بل ينفي عنها صفةَ المجتمع المدنيّ بمعناه المؤمْثل الذي تقوم وحدتُه على المواطنة لا على الانتماء الدينيّ. وهذا لا ينفي في تقديرنا أنّ إسرائيل دولةٌ يهوديّة، لا بمعنى دولة شريعة، بل بمعنى دولة إثنيّة تقوم على مأسسةٍ صلبةٍ لمجتمعٍ مدنيٍّ جمعيّاتيٍّ خصب وديموقراطيّ بين اليهود لكنّه تمييزيّ ضدّ العرب رغم الهوامش الديموقراطيّة المتاحة لهم والتي أخذتْ تتعرّض للهجوم والانتقاص بهدف شطب وجودهم السياسيّ.

يمكن القولُ اليوم إنّ الوعي اليهوديّ الإسرائيليّ قد تدهور بعد اندلاع الانتفاضة باتّجاه الحلول الأسوإ لـ «المشكلة العربيّة»، أي: التلويح بحل الترانسفير عبر تبادل السكّان أو مقايضة وجودهم بالمستوطنين في الضفّة والقطاع، أو خطة الفصل من جانب واحد (وهي الخطّة التي يتصدّرها ما يسمّى بمعسكر السلام في حزب العمل بقيادة ران كوهين)، أو استعادة نظرية السور الحديديّ الجابوتنسكيّة بين اليهود والعرب تحت اسم «الجدار الواقي.» إنّ هذا «المجتمع» ليس مستعدّاً لتسويةٍ تاريخيّةٍ مع الفلسطينيّين، بل هو رهينُ المستوطنين تمامًا. ومن هنا يَطْرح شارون تسويةً مرحليّةً طويلةَ الأمد تتّسق مع فهمه للصراع كصراع مديد وشائك لا يمكن حلُّه اليوم نهائيّاً. فاليمين يَقْبل الحُكْمَ الذاتيّ للفلسطينيّين في الضفّة والقطاع على رقعةٍ تعادل حوالى أربعين بالمائة ممّا هو مرتبط بالسلطة الفلسطينيّة والذي نسبتُه ٤٢ بالمائة. كما يمكن أن يَقْبل تشكيلَ دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح ومقطّعة الأوصال ومسيطَرٍ عليها أمنيّاً وعسكريّاً وسياسيّاً، في نوعٍ من بانتوستانات ليست أكثرَ من حكم ذاتيّ منقوص يتولّى إدارةَ الفلسطينيّين نيابةً عن الإدارة المدنيّة (العسكريّة) السابقة. إنّها نوع من حزام أمنيّ فاصل يستعيد نظريّةَ «السور الحديديّ» في فترة الانتداب، ولا يحلّ الصراعَ بل يديمه.

والحقّ أنّ الحلول السلميّة الممكنة لا تتعدّى المشاهدَ الاحتماليّة التالية: دولتان لشعبيْن؛ دولة علمانيّة ديموقراطيّة لجميع مواطنيها تكفّ فيها إسرائيلُ عن أن تكون دولةً يهوديّة؛ دولة مزدوجة القوميّة؛ حكم ذاتيّ؛ دولة موقّتة.

يمكن للمشهد الأول «دولتان لشعبين» أن يشكّل مخرجًا للصراع يُنهي كافةَ المطالب القانونيّة والتاريخيّة، وتَضْمنه الأممُ المتحدة لكونه تنفيذًا لقراراتها. لكنّه لن يلغي الصراعَ بين طرفيْن يَعْتبران الصراعَ صراعَ وجودٍ لا حدودٍ، وهما: الطرف الإسلاميّ الذي لن يَقْبل التنازلَ عن فلسطين التاريخيّة من النهر إلى البحر

١ ـ بشارة، ندوة **النور**، مصدر سبق ذكره.

حلّ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة هو الأنبل والأكثر أخلاقيّة وعدالة، ولو كان العالم صحيح العقل لدَفع باتّجاهه

باعتبارها وقفًا إسلاميّاً؛ واليمين الإسرائيليّ الذي لا يَقْبل التنازلَ عمّا يسمّيه «يهودا والسامرة.» ومن هنا وقوفُ الإسلاميّين واليمينيّين الإسرائيليّين (من دون أن نَخْلط أبدًا مابين المستعمَر والمستعمِر) ضدّ اتفاق أوسلو، الذي اكتمل مأزقُه وانفجر. كما يبدو من الصعب اليومَ التوافقُ على حلولٍ للمشكلات المستعصية، وفي مقدمتها القدسُ واللاجئون. ولن يكون ممكنًا مقايضةُ عرب الداخل بالمستوطنات بقاءً أو تبادلاً. لكنْ قد يكون ممكنًا تطبيقُ صيغة دايتون في البلقان، والاعترافُ ـ على غرار الكيان الصربيّ في جمهورية البوسنة ـ بـ «كيانٍ يهوديٍّ استيطانيٍّ» في الضفّة والقطاع يَخْضع سياديّاً للدولة الفلسطينيّة غير أنّه يتمتّع بعلاقات مميّزةٍ وخاصةٍ بإسرائيل. غير أنّ هذا سيَطْرح تمتُّعَ عرب الداخل بالمميّزات نفسها. ومن الواضح أنّ هذا الحلّ مع مشكلاته ليس راهنيّاً في المدى المنظور.

وأمّا الحكم الذاتيّ أو الدولة الموقّتة، وهما اسمان لحقيقةٍ واحدة، فليسا مقبوليْن فلسطينيّاً. ومن الفداحة أن يتعاطى معهما الفلسطينيّون لأنّهما قد يَخْلقان أمرًا واقعًا جديدًا يتحوّل إلى حقيقة جيو ـ سياسيّة قائمة لا يمكن تعديلُها.

وأمّا الدولة المزدوجة القوميّة فهي تتيح، رغم كلّ ما فيها من تجرُّع للسمّ، حلاً لمعظم المشكلات العالقة في إطارها. وهي ليست مطروحةً على مرمى الرؤية، لكنّها قد تُطْرح من خلال اندراج إسرائيل المزدوجة القوميّة في منظومة إقليميّة شرق أوسطيّة أوسع تقوم على الاندماج أو التكامل في ما يُعْرف بالإقليميّة الجديدة. ولا تشكّل هذه الدولةُ المزدوجةُ القوميّةِ بديلاً بالضرورة للجامعة العربيّة، التي تحوّلتْ بعضُ نُظُمها إلى رؤوس جسر للطبقة الدوليّة المسيطرة، بقَدْر ما يمكن أن تشكّل الجامعةُ جزءًا من تلك المنظومة، يَنْقل مركزَ القرار الإقليميّ العربيّ إلى دول أجنبيّة غير عربيّة. ويَفْترض ذلك حلَّ إسرائيل لمشكلة الأراضي السوريّة واللبنانيّة المحتلة ـ وهو ما ليست إسرائيلُ مهيَّأةً له، لأنّه يتطلّب تنازلَها عن النظرة القوميّة المتصلّبة إلى نفسها كدولة أحاديّة الهويّة وتوسعيّة.

أمّا عودة الفلسطينيّين إلى حلّ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، التي شكلتْ أساسَ برنامج منظمة التحرير الفلسطينيّة قبل تبنّي الدولة المستقلّة، فهو الأنبل والأكثر أخلاقيّةً وعدالةً بمعنى التسوية التاريخيّة. ولو كان العالمُ صحيحَ العقل لدَفَعَ باتجاهه. غير أنّه يبدو أقربَ إلى طوبى منه إلى مشهدٍ محتملٍ، إذ لا توجد سوى قوى محدودةٍ حاملة له اجتماعيّاً في إسرائيل أو بين الفلسطينيّين. لكنّ المَنْفذ المحتمل لهذا الحلّ هو دولة فيدراليّة في كامل فلسطين التاريخيّة تحلّ مشكلةَ اللاجئين الفلسطينيّين، وتَمْنح الجماعات اليهوديّةَ والعربيّةَ على اختلافها حقوقَها الثقافيّةَ الجماعيّةَ في إطار المساواة التامّة، بغضّ النظر عن العِرْق أو المعتقد أو الدين أو الأصل، وتعترف بأنّها دولة نهائيّة لمواطنيها لا ليهود العالم بأجمعهم. وإلاّ فإنّ الصراع ما بين الديموغرافيّة والديموقراطيّة سيَفْرض نفسَه على إسرائيل خلال العشرين سنة القادمة، سواء ارتضت بتسوية تاريخيّة تبقيها داخل حدود الخط الأخضر أو ظلّت محتلةً للفلسطينيّين.

وأمّا صراع إسرائيل مع العالم العربيّ فلن يتوقّف، ويمكن أن تبقى فيه ـ كما رأت كارين آرمسترونغ ـ دولةً من طراز القلاع الصليبيّة القديمة التي لم يبق منها سوى ما تديره مصالحُ الآثار اليوم في المنطقة. لقد ادّعت الصهيونيّةُ أنّها أعادت «الشعبَ اليهوديَّ» إلى التاريخ كـ «شعبٍ طبيعيّ،» لكنّ عليها أن تعترف اليوم بأنّ دولتها لم تكن ولم تصبح وقد لا تستطيع، إذا ما ظلت كذلك، أن تكون دولةً طبيعيّةً في المنطقة.

حلب

محمد جمال باروت

كاتب وباحث سوريّ

الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

فيصل درّاج

تُفْصح العودةُ إلى شعار قديم عن الخيبة والأزمة في آن: تَظْهر الخيبةُ في «سلام الشجعان،» الذي غلبتْ فيه الحقيقةُ الداميةُ وَهْمَ التشاطر وسياسةَ الارتجال؛ وتتجلّى الأزمةُ في البحث عن حلّ معقول في سياقٍ يزدري العقلَ والأخلاقَ معًا. وربما كان الشعارُ المفترض، أي «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة،» له نصيبٌ من المعنى في سياقٍ آخرَ تعابيرهُ الحربُ والسلامُ والمساومةُ، على مبعدة عن سياسة شارون التي تقول بالنصر والهزيمة والإخضاع اللامشروط. ومع أنّ السؤال المأزوم يتناسل في إجاباتٍ تُلازمُها الأزمةُ، فإنّ السؤال الصحيح يردّ إلى موضوع قديم عنوانُه: منظمةُ التحرير الفلسطينيّة، التي أكثرتْ من طرح الشعارات، وأكثرتْ ـ في اللحظة عينها ـ من التخلّي عنها.

سواء أكان في الشعار المطروح ماهو واقعيٌّ وقابلٌ للتحقّق ولو بعد حين، أم كان فيه ما يستعصي على التحقّق، فإنّ فيه تصوّرًا جوهريّاً لا تَعْرفه منظمةُ التحرير ولا تتعرّف عليه، وهو: العمل الوطنيّ كمشروع سياسيّ استراتيجيّ. والمقصود بذلك تصوُّرٌ نظريٌّ وعمليٌّ واعٍ لأهدافه ووسائله، يَرْبط بشكلٍ مشخَّص بين غاياته وسُبُلِ الذهاب إليها، معتمدًا جهدًا مؤسساتيّاً قوامُه الاجتهادُ الجماعيّ وتعدديّةُ العقول واحترامُ الطاقة الكفاحيّة الإنسانيّة. غير أنّ منظمة التحرير أَقْصت المشروعَ ومعناه ووسائلَه، مكتفيةً بالحراك اليوميّ الذي يؤكّد وجودَ «القيادة» ولا يؤكّد الأهدافَ التي تنتسب إليها. ولعلّ هذه المفارقة هي التي اختَزلت القيادةَ إلى إدارة يوميّة، واختصرت المشروعَ إلى ارتجالٍ يوميّ فقيرِ المعنى، كما لو كان الاستراتيجيُّ الواضحُ الوحيدُ هو ديمومةَ القيادة وثباتَ استمراريّتها. وبسبب ذلك بدا مفهومُ «المشروع السياسيّ الوطنيّ» طارئًا وغريبًا، سواء أكان «دولة علمانيّة ديمقراطيّة،» أم «دولةً ثنائيّةَ القوميّة،» أم «سلطةً وطنيّة» تقوم على أيِّ «شبر» من أرض فلسطين.

◆ ◆ ◆

أَنتجت هذه الإدارةُ اليوميّة، التي يستوي عندها تحريرُ «كامل التراب» و«غزّة ـ أريحا أولاً،» أربعَ آفاتٍ أساسيّة.

أولى هذه الآفات: غيابُ المصداقيّة لدى الشعب الفلسطينيّ وأعدائه، بعد أن ارتاحت «القيادة» إلى لفظيّة يوميّة سهلة تُرضي الشيطانَ والرحمنَ معًا، أيْ لا ترضي أحدًا على الإطلاق. فإذا كانت القيادة المفترضة تقول في لحظة معيّنة بدولة فلسطينيّة عاصمتُها القدسُ وبحقّ اللاجئين في العودة وبضرورةِ استمرار الانتفاضة، فإنها كانت مستعدّةً ـ في اللحظة عينها ـ لترحيل قضيّة اللاجئين إلى أجلٍ غيرِ مسمّى وللتعاون الأمنيّ مع إسرائيل وللتنديد بالعمليات الاستشهاديّة.

وثانيةُ الآفات القاتلة: إهدارُ الجهود الكفاحيّة الفلسطينيّة وتسفيهُها. ذلك أنّ هذه الجهود، وهي عظيمة ومأساويّة في آن، لا معنى لها إلا في مشروع وطنيّ يُدْرك معنى الهدف والسياق وميزان القوى وإمكانيّات الطرفيْن المتصارعيْن، ويتأسس أولاً على علاقة حواريّة بين الشعب والقيادة، تكون وجهًا آخر لوحدة السياسة والأخلاق.

أما الآفة الثالثة فتتجلّى في تفكيك الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتوزيع الشعب على قيادات مختلفة ذات خياراتٍ متعارضة، يقول بَعضُها بتحرير فلسطين كلِّها، ويكتفي بعضٌ آخر بـ «كازينو أريحا» ومَنْ يرتاده. وقد يكون في الانقسام الفلسطينيّ ما يردّ إلى حركات دينيّة وغير دينيّة، من دون أن يفسِّر ذلك أبدًا أسبابَ الفُرقة الفلسطينيّة. ذلك أنّ الالتفاف حول الحركات الدينيّة يعبِّر عن رفض ممارسات السلطة الفلسطينيّة في

الكفاح من أجل دولة ديموقراطيّة علمانيّة هو كفاح في اللحظة عينها ضدّ تصوّرات السياسة والإدارة والقيم التي أنتجتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة

المستويات جميعًا، سواء ما تعلّق بالشأن الوطنيّ أو بالجهاز المؤسساتيّ وأخلاقه وكفاءته وشرعيّته. ولذلك لم يكن غريبًا أن يَلتفَّ الشعبُ الفلسطينيُّ كلُّه حول «القيادة» حين حاصرها شارون في رام الله مؤخّرًا، متوقّعًا منها موقفًا وطنيّاً متّسقًا، وأن ينفضَّ عنها حين تداعى الموقفُ في مزاد البيع والشراء والمقايضة.

تتكشف الآفة الرابعة في سياسة الفساد والإفساد، التي تضع المسؤولَ الفاسدَ فوق الشعب، وتُحوّل المؤسسةَ الفاسدةَ إلى جهاز يوازي الشعبَ ولا يلتقي به. ومع أنّ النقطة الأخيرة قديمة قِدَمَ منظّمة التحرير، فإنّها تؤكّد فكرةً جوهريّةً تقول: لا تتّفق السياسةُ الوطنيّةُ وسياسةُ الفساد، ولا يستطيع الجهازُ الفاسدُ أن يكون وطنيّاً. ذلك أنّ الفاسد يرى مصالحَه ويُعْرض عن غيرها، بينما يتمسّك الوطنيُّ بالمصلحة العامة ويدافع عن حقوق الجميع. وهذا الفساد هو الذي يضعنا أمام وقائع كئيبة التفسير، كأنْ يستبيح شارون في هجومه الواسع الأخير كلَّ الشعب الفلسطينيّ من دون أن يمسَّ ببعض «القادة الكبار» أو يتعرّضَ لهم. فمن المفترض، كما علّمتنا حركاتُ التحرّر، أن يذهب العدوُّ إلى «القيادة» قبل أن يَقْمع الشعبَ، لا أن يُحْرق الشعبَ ويتركَ «كبارَ المسؤولين» في بيوتهم.

تؤكّد الآفاتُ الأربع السابقة نقطتيْن أساسيَّتيْن. الأولى: لم يستطعْ جهازُ منظّمة التحرير، ولن يستطيع على أيّة حال، الركونَ إلى عملٍ سياسيٍّ مؤسساتيّ، ولا التعرُّفَ على العمل السياسيّ كمشروعٍ طويلِ الأمد يَتَضَمّن الوضوحَ والتحقيبَ والانتقالَ النقديَّ من مرحلةٍ إلى أخرى. وبهذا المعنى، فقد كان هذا الجهاز عاجزًا، بنيويّاً، عن طرح شعار «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة» وإعطائه مضمونًا مشخّصًا ذا مصداقيّة. وتقول النقطة الثانية: يَسْتلزم الشعارُ المذكورُ، إنْ كان معقولاً ومقبولاً، حركةً سياسيّةً فلسطينيّةً جديدة، متحرِّرةً من الركام العمليّ والنظريّ الذي أنتجتْه منظمةُ التحرير. وحركة كهذه تتأسس، إنْ تأسستْ، على حوار فلسطينيّ مسؤول، تشارك فيه تيّاراتٌ مختلفة ومتعارضة، بشكلٍ يَجْعل من «الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة» شعارًا وطنيّاً كفاحيّاً طويلَ الأمد.

يمكن القول، إذن، إنّ الكفاح من أجل «دولة ديموقراطيّة علمانيّة» هو كفاح في اللحظة عينها ضدّ تصوُّرات السياسة والإدارة والقيم التي أَنْتجتها منظّمةُ التحرير. فإذا كان في الشعار المطروح ما يحيل على المستقبل والإرادة الجماعيّة، فإنّ جوهرَ منظّمة التحرير قد تَمَثَّل في اليوميّ والعارض والبسيط والفرديّ والبرجماتيّ والمتبدّل والمجزوء.

وفي حدود النقطتين السابقتين يتكشّف الإخفاقُ الفلسطينيُّ مرتيْن أُخْريَيْن: يتكشفّ، أولاً، في العجز عن إنتاج مشروع سياسيّ استراتيجيّ، وهو ما يستدعي بكابَةٍ كبرى صورةَ حزب المؤتمر في جنوب أفريقيا. ويستبين، ثانيًا، في العجز عن توليدِ جهازٍ سياسيّ عقلانيّ ومسؤول، وهو ما يستدعي بكآبةٍ أشدَّ صورةً مانديلا. وفي هذا الإخفاق المزدوج تتراءى خيبةُ الشعب الفلسطينيّ المؤسية؛ ذلك أنّ عليه أن يقاتل ضدّ عدوّ عنصريّ شرس مدعومٍ بما يريد، وأن يقاتِلَ ضد قيادة خائبة على مستوى العمل والنظر معًا.

◆ ◆ ◆

إذا نقلنا شعارَ «الدولة العلمانيّة» إلى الجبهة الأخرى، أيْ إلى الجبهة الإسرائيليّة، فإننا نقف أمام عدّة نقاط.

أولها: ليس في التربية الإسرائيليّة، المتدّةِ من قَبْل قيام دولة إسرائيل حتى اليوم، ما يحتفي بالشعار المطروح أو يَقْبل به. ذلك

الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

أنّ هذا الشعار يقول بمساواة البشر وبحقّهم في مستقبلٍ يَرْفض التمييزَ والفروق، وهذا ما لا يأتلف مع «التطبّع» الإسرائيليّ، ولا يتفق مع الـ «هابيتوس» الشهير الذي قال به پيير بورديو.

النقطة الثانية: أَنْتج هذا التطبّعُ، عمليّاً ونظريّاً، هويّةً إسرائيليّةً محدَّدةً، قوامُها ديمومةُ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، حتّى كأنّ تراجُعَ الصراع أو خفوتَ حدّته يُفْضيان مباشرةً إلى تهافت الهويّة وتداعي المجتمع الذي يُنتجها ويعيد إنتاجَها من جديد. فالهويّة الإسرائيليّة لا تظلّ إسرائيليّةً إلا من خلال صراعها مع العرب؛ فإنْ خبا الصراعُ قبلتْ بالعزل والانعزال، أيْ بكلّ ما يَحتفظ بمسافة دائمة ومتجدِّدة تَفْصل «الجوهرَ الإسرائيليّ» عن «الجوهر العربيّ.» وذلك شيء مطابق لذلك الشعار القديم والبغيض: «الشرق شرقٌ والغربُ غربٌ ولن يلتقيا،» كما لو كان انفتاحُ الهويّة الإسرائيليّة على غيرها يلغي وجودَها. وواقع الأمر أنّ هذا التطبّع، مفهومٌ تمامًا، منذ أن أَدْمن جيشُ الدفاع الإسرائيليّ التفوُّقَ على الجيوش العربيّة، وأدمنت الأنظمةُ العربيّة الإذعانَ والخضوعَ، أيْ منذ أن عَزَّزَ الانهيارُ العربيُّ مركَّبَ التفوُّق الإسرائيليّ ومركَّبَ النقص العربيّ، اللذيْن تزعزعا مرتين: مرةً في جنوب لبنان، ومرةً أخرى في فلسطين المحتلّة.

إضافة إلى النقطتين السابقتين تأتي نقطةٌ ثالثة، هي كابوسُ «التكاثر الديمغرافيّ الفلسطينيّ» الذي يروِّع إسرائيلَ، فتدرسه بدقّةٍ وإمعان، وتلاحقه بالدراسات والاستنتاجات والأسئلة المتكاثرة. غير أنّ هذا الكابوس لا يأتي من العدد في ذاته، وإلاّ كان المسلمون هاجسًا إسرائيليّاً لا ينقضي، بل من عدد مندمج في المجتمع الإسرائيليّ لا تناله الطائراتُ ولا يمكن التعاملُ معه بالأسلحة البيولوجيّة الفتّاكة من دون أن تطول أضرارُها الإسرائيليّين أنفسَهم.

هنا نصل إلى نقطة جوهريّة جديدة تقول: إنْ كان مأزقُ الفلسطينيّين المقاتلين ضدّ إسرائيل يتعيّن في قيادةٍ تبدِّد قتالَهم، فإنّ المأزق الإسرائيليّ المتجدّد يتحدَّد في بقاء الشعب الفلسطينيّ فوق أرضه، الأمرُ الذي يَجْعل من أيّ انتصار إسرائيليّ انتصارًا مجزوءًا يَحْمل في طيّاته بذورَ تبدّده القادم. وهذا الانتصار المجزوء، الذي أُفُقُه هزيمةٌ أو انتصارٌ مجزوءٌ آخر، ظاهرٌ للعيان في الانتفاضات الفلسطينيّة المتواترة التي تَشْتعل وتنطفئ، بفعل القهر والحصار والتعب، لتعودَ من جديدٍ أكثرَ شدةً وتماسكًا وفاعليّةً. يردّ الفكرُ الإسرائيليّ على كابوسه، أو على انتصاره الدائم النقصانِ، بأشكال مختلفة، منها: الترانسفير، أيْ ترحيلُ الفلسطينيّين عن أرضهم؛ والإشارةُ إلى الوطن البديل في الأردن أو العراق أو سيناء؛ وتدميرُ الأسس الضروريّة للمعيش الفلسطينيّ، مثل مصادرة الأراضي واقتلاع الشجاز وتدمير الحقول والبيوت؛ والتلويحُ بإمكانيّة هجرة ميسورة ومُرْضية إلى كندا وأمريكا واستراليا. غير أنّ الحلول المقترحة، مهما كان شكلُها، لن تُفضي إلى تفريغ فلسطين من أهلها، ولن تكون أكثرَ حظّاً وجدوى من سياسات قهريّة سابقة عمرُها نصفُ قرن من الزمن أو أكثر.

◆ ◆ ◆

يمكن القول، تبعًا لذلك، إنّه رغم المشهد الجنائزيّ القائم في فلسطين اليوم، وعناصرُه جيشٌ وحشيٌّ وقيادةٌ متخاذلةٌ وشعبٌ مستباحٌ، فإنّ الواقع الفعليّ يُعْلن عن مهزومٍ شبهِ منتصر وعن منتصرٍ شبهِ مهزوم. فالفلسطينيُّ، رغم مأزقه، منتصرٌ لأنه موجود فوق أرضه؛ والإسرائيليُّ، رغم انتصاره، مأزوم لأنّ بَشَرَ «العمليّات الاستشهاديّة» مازالوا في مكانهم. إنّ هذا المأزق الموزَّع على الطرفين هو الذي يَمدّ، نظريّاً، شعارَ «الدولة

يسهم جدل المصداقيّة والدولة الديموقراطيّة في تحويل الهويّتين. في حقل اجتماعيّ جديد، مراجعه المواطنة والمساواة إضافة إلى مراجعه التاريخيّة الأخرى

الديمقراطيّة» بإمكانيّات وإنْ واهنة وضعيفة. بيد أنّ هذه الإمكانيّات، كما أشرنا، تحتاج إلى سياسة فلسطينيّة تتمتع بالوضوح والاتّساق والمصداقيّة، أيْ تحتاج إلى مشروع سياسيّ وطنيّ طويلِ الأمد، بعيدٍ عن الارتجال والأفراد والتسليع، وعن ذلك الفكر البغيض الذي يرشي الشعبَ الفلسطينيَّ بالكلمات الكبيرة، ويرشي الإسرائيليّين بمسؤولين فلسطينيِّين يلبّون الحاجاتِ «الأمنيّةَ» الإسرائيليّةَ.

والسؤال الذي يُطْرح هنا مباشرةً هو التالي: لماذا يتوجّب على الفلسطينيّين، وهم الطرفُ الأضعف، أن يقولوا بسياسةٍ ذاتِ مصداقيّة تُطَمْئن الآخرَ القويَّ أو تستعطفه؟ والجواب، ببساطة، هو أنّ عليهم أن يفعلوا ذلك لأنهم الطرف الأضعف. فمِنْ غير المتوقَّع أن يعوِّض الفلسطينيّون ضعفَهم بأدواتٍ تُشْبه الأدوات الإسرائيليّة، الأمرُ الذي يُلزمهم اختيارًا آخر مخالفًا للتصوّر الإسرائيليّ الصهيونيّ، وهو أنّ على الطرف الضعيف ـ بالمعنى الماديّ ـ أن يعوِّض ضعفَه بتفوُّق أخلاقيّ وقِيَميّ. ولعلّ كلّ بؤس منظمة التحرير يتجلّى في انحطام المصداقيّة والانهيار القيميّ والأخلاقيّ، علمًا أنّ الشعب الفلسطينيّ، على مستوى التضامن والشجاعة والتضحيات، قَدَّم درسًا نموذجيّاً في الارتقاء الروحيّ والأخلاقيّ. بل إنّ ذلك البؤس بَلَغَ ذروتَه حين حاول محاكاةَ الطرف الصهيونيّ: كأن يوغلَ في تقريظ الولايات المتحدة، أو أن يمارسَ ـ على طريقته ـ «جَدَلَ المال والإعلام،» أو أن يقيم جسورًا بين الأمن الفلسطينيّ والأمن الإسرائيليّ. لقد كان المطلوب، في شروط المواجهة اللامتكافئة، تطويرُ بديل فلسطينيّ قيميّ ـ ثقافيّ، قوامُه الوضوحُ والمصداقيّة، يحاور جزءًا من المجتمع الإسرائيليّ، أو يَقْبل جزءٌ من المجتمع الإسرائيليّ الحوارَ معه، بحثًا عن أفق مستقبليّ يحاصِرُ أزمةَ الطرفيْن أو يتجاوزها. فبعد أن جَرَّبَ الشعبُ الفلسطينيُّ أشكالاً كفاحيّةً مختلفةً، وقَدَّمَ من التضحيات ما يفوق قدراته، يغدو منطقيّاً البحثُ عن سبل سياسيّة جديدة تتعامل مع المتاح والمتخيَّل، لا بمعنى التجريب الزهيد والتشاطر القديم، بل بمعنى المشروع الذي يطالب بدولةٍ يعيش فيها الفلسطينيّون والإسرائيليّون ويتمتّعون فيها معًا بحقوق المواطنة من دون تمييزٍ أو فروق. وقد يكون في الطرح شيءٌ من رهان پاسكال الشهير، أو أشياء من أحلام طه حسين عن توليد دولة جديدة من مدرسة قديمة، لكنّ ذلك لا يَمْنع من التفكير في بناء كتلة عربيّة ـ إسرائيليّة من أجل السلام، إنْ كان ذلك ممكنًا.

تنبغي الإشارةُ هنا إلى نقطة جوهريّة تقول: إنْ كان بعضُ المتساقطين العرب، منذ اتّفاق أوسلو، قد جَمّلوا عمليّةَ السلام انطلاقًا من «الاستعداد الإسرائيليّ» للسلام، فإنّ القول بالدولة الديمقراطيّة ينطلق من مأزق الطرفيْن المتصارعيْن الذي يُمْلي على الطرف الضعيف المأزوم أن يفكّر في بدائل تتّفق مع إمكانيّاته. وبدائلُ كهذه لا تَنْسى، ولا يمكن أن تنسى، الطبيعةَ العنصريّةَ الإجراميّةَ لدولة إسرائيل والتحالفَ العضويَّ ـ بل الاندماجَ ـ بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتَعْمل على تخليق مشروع سياسيّ شعبيّ فلسطينيّ جديد، له قيادةٌ شعبيّةٌ ديمقراطيّة، وله منظورٌ متطوّر يَحْتفظ بالهويّة العربيّة ويَتْرك داخله مجالاً للاعتراف بالهويّة الإسرائيليّة التي تَقْبل بالسلام وبالاعتراف بالهويّة العربيّة. ولذلك يكون القولُ بـ «الدولة الديمقراطيّة» قولاً بمشروع سياسيّ جديد، لا يَصْدر عن «المنظّمات،» بل ينبثق من وعي تاريخيّ فلسطينيّ جديد يُدْرك العلاقةَ بين الهدف وموازينِ القوى والوسائلِ والغاياتِ القريبة والبعيدة.

◆ ◆ ◆

الواقعيّ والمتخيَّل في «الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة»

يُسْهم جدلُ المصداقيّة والدولة الديمقراطيّة في تحويل الهويَّتيْن الفلسطينيّة والإسرائيليّة في آن. فلا تبقى الهويّةُ الأولى مثلما كانت، بعد أن تنفتح على ثقافة ولغة جديدتيْن، بل تغدو هويّةً تتعرّف بالمواطنة المحتملة دون أن تتخلّى عن عناصرها الأولى. وتصبح الهويّةُ الثانيّة هويّةً أخرى، تتخلّى عن معايير التفوق والسيطرة والإخضاع، محتفظةً هي أيضًا بالعناصر الموافقة لها. تتبدّل الهويّتان في حقل اجتماعيّ جديد، مَرَاجعُه المواطنةُ والمساواةُ والاعترافُ المتبادل، إضافةً إلى مراجعه التاريخيّة الأخرى. ومع أنّ في الأمر، نظريّاً، ما يَكْشف عن تراجعٍ أو تنازلٍ، فهو ينطوي في دلالته التاريخيّة على ما هو مغايرٌ ومختلف؛ ذلك أنه يتّكئ على مراجع موضوعيّة تَرْفض العنصريّةَ ونزعةَ السيطرة الملازمتيْن للإيديولوجيا الصهيونيّة. وواقع الأمر أنّ القول بمراجع موضوعيّة مثل الديمقراطيّة والمساواة والمواطنة لا يتفق مع الفكر الصهيونيّ وسياسةِ الدولة الصهيونيّة، ويلائم فقط مَنْ يودّ الخروجَ من مأزق المنتصر المهزوم والمهزومِ المنتصر.

◆ ◆ ◆

كما يَطْرح سؤالُ الهويّة في «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» سؤالاً في اتجاهين عربيَّيْن: الاتجاه الأول رسميّ سلطويّ لا يَعْبأ إلاّ بخلاصه الفرديّ، ويرى في القضيّة الفلسطينيّة عبئًا ثقيلاً، هذا إنْ لم يرَ ـ مع استثناءات قليلة ـ في الشعب الفلسطينيّ كمّاً بشريّاً زائدًا ومزعجًا يُسْتحسن ترحيلُه إلى جهنَّم إنْ كان ذلك ممكنًا. والاتجاه الآخر هو الاتجاه الشعبيّ المقيَّد والمقموع، الذي يُدْرك بحسّه السليم معنى المأساة الفلسطينيّة، ويُدْرك أكثرَ أنّ تغييرَ الهويّة الصهيونيّة انتصارٌ عربيٌّ وفلسطينيٌّ في آن، وأنّ أيّ انتصار جزئيّ للشعب الفلسطينيّ هو انتصارٌ للشعب العربيّ في شوارعه الضيّقة المختلفة. وواقع الأمر أنّ الشعب العربيّ ليس مشغولاً كثيرًا بالمراجع المعياريّة الشفهيّة المحدِّثة عن أمجاد الإسلام وعراقةِ القوميّة العربيّة، بقدْرِ ما هو مشغول بما يَمدّه بالحريّة والكرامة والمساواة، بعد أن جرَّدَتْه أنظمتُه العربيّةُ من الحريّة والكرامة، ومنعتْ عنه العولمةُ الأمريكيّةُ الجديدةُ كلَّ ما يحيل على مساواة البشر أو يشي بها.

◆ ◆ ◆

يمكن في النهاية تأكيدُ أمورٍ ثلاثة. الأمر الأول أنّ التاريخ قد أَنْهى منذ زمن دورَ منظمة التحرير، واستبقى منها ما يشير إلى ضرورة رحيلها الأخير والنهائيّ بعد أن غَدَتْ أداةً تعوّق الفعلَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ وتبدّد كفاحَه. والأمر الثاني أنّ دلالة شعار «الدولة الديمقراطيّة» لا تَصْدر عن الشعار ذاته، بل عن المشروع السياسيّ الشعبيّ المحتمل المرتبط به. ذلك أنّ هذا المشروع هو ضمانُ تحرّر الفلسطينيّين من السيطرة الصهيونيّة، ومن سيطرة القيادات الفلسطينيّة المخْفِقَة التي كلما وَعَدت الفلسطينيَّ بتخليصه من العذاب رَمَتْ به إلى عذاب أدهى وأشدّ. أما الأمر الأخير فيَفْصل بين المنطقيّ والتاريخيّ، بلغة الفلسفة، أيْ يرى في «الدولة الديمقراطيّة» إمكانيّةً منطقيّةً دون أن يرى فيها ـ لزومًا ـ إمكانيّةً تاريخيّةً. وهذا ما يَجْعل من هذا الشعار اقتراحًا واقعيّاً ومتخيَّلاً في آن.

عمّان

فيصل درّاج

من كبار النقّاد الفلسطينيّين والعرب. مِنْ كُتُبه: **بؤس الثقافة في المؤسّسة الفلسطينيّة**، و**دلالات العلاقة الروائيّة**. له عشرات المقالات في الآداب، و**الهدف**، و**قضايا وشهادات**، و**الطريق**، و**الكرمل**. وغيرها.

التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

ماهر الشريف

خلفيّة تاريخيّة: الحلّ بين القيادة التقليديّة و«عصبة التحرر الوطنيّ في فلسطين»

لا يُمْكن التطرُّقُ اليوم إلى مسألة الدولة الديموقراطيّة في فلسطين التاريخيّة، من حيث «هويّتُها وواقعيّتُها وأخلاقيّتُها،» من دون العودة إلى التاريخ بغية التعرُّف إلى الحيثيّات التي أحاطت بظهور هذا الشعار كهدف للنضال الوطنيّ الفلسطينيّ، والتحوُّلات التي طرأتْ عليه. ولا يُمْكن ذلك أيضًا من دون ربطه بمسألتَيْن رئيستيْن قَبعتا في خلفيّة طرحه، وهما: مسألةُ مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، ومسألةُ العلاقة بين فلسطين ومحيطها العربيّ.

من المعروف أنّ القيادة التقليديّة للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بقيتْ، حتى منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين، تطالب باستقلال فلسطين في إطار الوحدة العربيّة، وتُصرّ على أنّ اليهود الذين يَمْلكون شرعيّةَ الإقامة في فلسطين هم فقط الذين كانوا يَقْطنون فيها قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى وتَبْلغ نسبتُهم ٧ في المئة من مجموع عدد السكّان. وبعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية، عجزتْ تلك القيادةُ عن استيعاب التغيّرات العميقة التي أفرزتْها تلك الحرب، وهي تغيّرات تمثّلتْ في: تنامي التعاطف مع اليهود على النطاق العالميّ ؛ ووصولِ عددهم في فلسطين إلى ما يقرب من نصف مليون؛ وتحوُّلِهم إلى قوّة اقتصاديّة وسياسيّة كبيرة امتلكتْ عددًا من المؤسّسات الحديثة التي شكّلتْ دولةً داخل الدولة.

ويبدو لي أنّ استيعاب «عصبة التحرّر الوطنيّ في فلسطين،» التي انضوى في إطارها الشيوعيُّون الفلسطينيُّون العرب، لهذه التغيّرات العميقة وللمناخات الدوليّة التي احتضنتْها، هو الذي دَفَعها، بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، إلى المطالبة بإقامة «حكم وطنيّ ديموقراطيّ في فلسطين يؤمِّن حقوقَ سكّانها جميعًا،» ويقوم على دعامتَيْن هما: حقّ تقرير المصير، وانتشار الديموقراطيّة. وقد شَرَحت العصبةُ موقفَها من هذا الشعار، بصورة مسهبة، في المذكّرة التي رفعها مكتبُ سكرتاريّتها إلى المستر اتلي رئيسِ الوزراء البريطانيّ، في العاشر من تشرين الأول ١٩٤٥، بعنوان: **العقدة الفلسطينيّة والطريق إلى حلّها**. ففي تلك المذكّرة، هاجمتْ عصبةُ التحرّر الوطنيّ السياسةَ التي انتهجتْها الحركةُ الصهيونيّة، ورأت أنّ الشعارات التي رفعتْها هذه الحركة ـ ولاسيّما شعارُ الهجرة وشعارُ إنشاء الدولة اليهوديّة في فلسطين ـ هي «شعارات اعتدائيّة تتعارض مع حقّ الشعب في تقرير مصيره،» و«تفرّق بين اليهود وإخوانهم في كلّ بلد يعيشون فيه.» كما انتقدت السياسةَ «الرجعيّةَ» التي اتّبعتْها سلطاتُ الانتداب البريطانيّ. وحذّرتْ أيضًا من النتائج التي ستترتّب على الشعارات «غير العمليّة» التي ترفعها القيادةُ التقليديّةُ للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، والتي «لن تقود آخرَ الأمر إلاّ إلى تقسيم فلسطين،» معتبرةً أنّ التقسيم هو «أخطر حلّ يَجرّ البلادَ إلى المصائب والاضطرابات الداخليّة.» وبالتعارض مع كلّ هذه السياسات التي حمّلتْها قيادةُ «العصبة» المسؤوليّةَ عمّا أصاب فلسطين من ويلات، شدّدت المذكّرةُ على أنّ قضيّة فلسطين «تعني سكّانَ فلسطين، وعلى سكّان فلسطين حلُّها.» ودعت إلى انتهاج «روح ديموقراطيّة» في حلّ العقدة الفلسطينيّة «تَمْنح الأمنَ والسلّمَ لجميع الذين يَقْطنون فلسطينَ الآن،» بما يَضْمن تأمينَ «كلّ حقّ وطنيّ عادل» للشعب العربيّ ويَحْفظ «كلّ أمل عادل للسكان اليهود في فلسطين.» وبهدف بلوغ هذا الهدف، اقترحتْ قيادةُ العصبة إجراءَ انتخابات ديموقراطيّة للمجالس البلديّة، وإجراءَ انتخابات ديموقراطيّة لمجلس تشريعيّ،

التطور التاريخيّ لفكرتي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

ومنحَ الشعب حريّاتٍ واسعةً في إدارة شؤونه. وقدّرتْ أنّ مثل هذا الحلّ الديموقراطيّ للعقدة الفلسطينيّة هو وحده الذي سَيَمْنع «إثارةَ الفوضى والاضطراب في الشرق العربيّ،» ويَضْمن الحفاظَ على السلّم العالميّ.(١)

غير أنّ صدور قرار الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتيْن عربيّة ويهوديّة وتدويلِ منطقة القدس، مَثَّلَ إقرارًا من المجتمع الدوليّ في ذلك الوقت بعدم واقعيّة هدف إقامة دولة ديموقراطيّة موحّدة في فلسطين، علمًا بأنّ القرار المذكور تَرَكَ البابَ مفتوحًا أمام مثل هذا الاحتمال بإشارته إلى الاتّحاد الاقتصاديّ بين الدولتيْن العربيّة واليهوديّة. وفي ظروف النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطينيّ، تبنّى التيارُ القوميُّ العربيُّ، الذي رَفض قرارَ التقسيم ودعا إلى الوحدة طريقًا لتحرير فلسطين، شعارَ «الثأر» و«سحْقِ دولة اليهود،» الذي عنى من الناحية العمليّة أنّ أمام اليهود في فلسطين خيارَيْن: إمّا مغادرة فلسطين، أو مواجهة خطر الإفناء. وغاب شعارُ الدولة الديموقراطيّة عن التداول طوال الخمسينيّات والنصف الأول من الستينيّات، ولم يعاود البروزَ من جديد إلاّ في أعقاب هزيمة حزيران ١٩٦٧ وما تمخّض عنها من حقائق سياسيّة جديدة.

هزيمة ٦٧ والبحث عن صيغ جديدة

كانت لتلك الهزيمة نتائجُ مباشرةٌ على الصعيد الفلسطينيّ تمثّلتْ في: سقوط الرهان على شعار «الوحدة طريق تحرير فلسطين،» وبروز وترسُّخ منطق العمل القُطْريّ الفلسطينيّ، ووقوعِ كلّ فلسطين الانتدابيّة في القبضة الإسرائيليّة، وتنامي القناعة بعدم واقعيّةِ وعدم إمكانيّةِ حسم مسألة الوجود اليهوديّ في فلسطين على قاعدة شعار «الثأر» أو على أساس إرغام السكان اليهود على ترك فلسطين، وبخاصة بعد أن وافق عددٌ من الأنظمة العربيّة على قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم ٢٤٢ واعتَرَفَ ضمنًا بوجود إسرائيل في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وبإدراك عددٍ من القوى الوطنيّة الفلسطينيّة الفاعلة حقيقةَ أنّ التعايش مع التجمُّع السكانيّ اليهوديّ في فلسطين أمر لا مفرّ منه، بات على هذه القوى أن تَبْحث عن صيغ معقولة ومقبولة على الصعيد العالميّ لتنظيم هذا التعايش. وفي هذا السياق، دارت ما بين عاميْ ١٩٦٨ و١٩٦٩ حواراتٌ فلسطينيّةٌ داخليّة غنيّة تمخّضتْ عن طرح شعار الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة، لا لتكون فقط إطارًا سياسيّاً وحقوقيّاً يمارس الشعبُ الفلسطينيُّ من خلاله حقَّه في تقرير المصير، وإنّما لتكون أيضًا صيغةً معقولةً لمثل هذا التعايش بين العرب واليهود، وذلك بعد تصفية «الكيان الصهيونيّ.»

كان «الميثاق الوطنيّ،» الذي أقرّه المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ في تموز ١٩٦٨، قد تبنّى موقفًا شابَهُ الغموضُ من مسألة مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، وذلك حينما اعتَبر أنّ اليهود الذين مِنْ حقّهم البقاءُ في فلسطين بعد التحرير هم أولئك الذين كانوا يقيمون إقامةً عاديّةً فيها حتى بدء الغزو الصهيونيّ لها، ولكنْ من دون أن يحدِّدَ تاريخًا دقيقًا لهذا الغزو. ويعود الغموضُ الذي شاب ذلك الموقفَ إلى عقبتَيْن رئيستيْن ظلّتا تعترضان التفكيرَ السياسيَّ الفلسطينيَّ حتى نهاية الستينيّات من القرن العشرين. وقد تمثّلت الأولى في أنّ الفكر السياسيّ الفلسطينيّ بقي محصورًا في نطاق هدف التحرير الكامل.

١ ـ **العقدة الفلسطينيّة والطريق إلى حلّها** (حيفا: منشورات العصبة، ١٩٤٥).

برز الشعار في بيان «فتح» عام ٦٨، ورفضت «الشعبيّة» أن يكون مدخلاً لبناء «دولة ثنائيّة القوميّة دون هويّة عربيّة.» ودفعت «الديموقراطيّة» بالحوار إلى حدود أبعد

وتمثّلت الثانية في أنّ هذا الفكر ظلّ عاجزًا، قبل طرح شعار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة، وبسبب الترابط بين البعدَيْن الوطنيّ والقوميّ للقضيّة الفلسطينيّة، عن تكوين صورة واضحة للإطار السياسيّ والحقوقيّ الذي سيقرِّر فيه الشعبُ الفلسطينيُّ مصيرَه بعد تحرير وطنه.

وقد برز شعارُ الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة، لأوّل مرّة بصورة واضحة، في البيان الذي وجّهتْه حركةُ فتح، في تشرين الأول ١٩٦٨، إلى هيئة الأمم المتحدة، وأشارت فيه إلى أنّ هدف المقاومة الفلسطينيّة «تحريرُ فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال، وإنشاءُ دولة مستقلّة ديموقراطيّة ذاتِ سيادة، يتمتّع في ظلّها جميعُ المواطنين الشرعيّين، بغضّ النظر عن الدين واللُّغة، بحقوق متساوية.» وأمام المعارضة التي برزتْ في وجه هذا الشعار، راح قادةُ فتح يتهرّبون من تحديد طبيعة اليهوديّ الذي يحقّ له العيشُ في فلسطين والتمتُّعُ بحقوق متساوية مع سكّانها العرب. ثم صاروا يشدِّدون، على قاعدة الفصل الذي أقاموه بين اليهوديّة والصهيونيّة، على ضرورة تحرير اليهود من الصهيونيّة كشرط لتوفير إمكانيّة التعايش معهم. وبهدف زجّ البلدان العربيّة في البحث عن حلّ لمسألة مستقبل الوجود اليهوديّ في فلسطين، اقترحتْ حركة فتح، منذ مطلع العام ١٩٦٩، أن تُعلن الدولُ العربيّة عن استعدادها لاستقبال جميع اليهود الذين هاجروا منها إلى فلسطين. وأخذ بعضُ قادتها يُبْرزون، منذ ذلك الوقت، التمايزَ القائمَ بين اليهود الغربيّين واليهودِ الشرقيّين في فلسطين، ويؤكّدون أنّ المجتمع الإسرائيليّ لم يَشْهد ـ في الواقع ـ أيَّ انصهارٍ حقيقيٍّ بين مكوّناته المختلفة. وبخصوص العلاقة بين فلسطين ومحيطها العربيّ، اعتبرتْ حركةُ فتح أنّه لن يكون هناك تناقضٌ بين الطبيعة الديموقراطيّة لدولة فلسطينيّة يتعايش فيها على قدم المساواة العربُ واليهودُ (المحرَّرون من الصهيونيّة) وبين عروبة هذه الدولة، وذلك من منطلق أنّ أيّة دولة فلسطينيّة لن يكون في وسعها «أن تَعْزل نفسَها عن محيطها الجغرافيّ.»

واغتنت الحواراتُ الفلسطينيّةُ حول شعار الدولة الديموقراطيّة بالإسهام الذي قدّمته الفصائلُ اليساريّةُ الفلسطينيّةُ، وبخاصة الجبهة الشعبيّة والجبهة الديموقراطيّة. فقد دعت الجبهة الشعبيّة، بعد انعقاد مؤتمرها في آب ١٩٦٨، إلى قيام «دولة عربيّة ديموقراطيّة على أرض فلسطين تُحفظ فيها الحقوقُ الثقافيّةُ والدينيّةُ للتجمُّعات غير العربيّة، ومنها التجمُّعُ البشريّ اليهوديّ،» معتبرةً أنّ قيام مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بعد «تحطيم دولة إسرائيل.» ورفضت الجبهةُ الشعبيّةُ أن يكون شعارُ الدولة الديموقراطيّة مدخلاً لبناء «دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة دون هويّة عربيّة وذلك باسم الديموقراطيّة.» وقدَّرتْ أنّ إطار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة لن يكون في وسعه أن يحلّ مشكلةَ مصير التجمّع اليهوديّ في فلسطين، الأمرُ الذي يتطلّب وضعَ المشكلة في إطارٍ عربيٍّ أوسع من خلال ربط الثورة الفلسطينيّة وأهدافها بأفق «التحوّل الاشتراكيّ الوحدويّ» في الوطن العربيّ الذي سيقدِّم «الحلَّ الصحيحَ والديموقراطيَّ لكلّ القوميّات والأقليّات في جميع المناطق العربيّة.»

أمّا الجبهة الديموقراطيّة، فقد دَفَعت الحوارَ حول هذه المسألة إلى حدود أبعد، وذلك حينما أقرَّتْ بأنّ هناك مسألتَيْن يَنْبغي حلُّهما، هما المسألة الفلسطينيّة والمسألة الإسرائيليّة. وأشارت إلى تكوّن «شعب يهوديّ» على الأرض الفلسطينيّة يحقّ له، إلى جانب تمتّعه بالمساواة التامة في ظلّ الدولة الديموقراطيّة، بأنّ يطوِّرَ ثقافتَه القوميَّةَ. ومن هذا المنظور، دعت إلى حلٍّ

التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

«ديموقراطيّ شعبيّ» للمسألتَيْن يقوم على إزالة الكيان الصهيونيّ وإقامةِ دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة شعبيّة يعيش فيها العربُ واليهودُ من دون تمييز، مع «إعطاء الحقّ لكلّ من العرب واليهود في تنميةِ وتطويرِ الثقافة الوطنيّة لكلّ منهما.» وإذ عارضت الجبهةُ الديموقراطيّةُ مبدأَ الدولة الثنائيّة القوميّة، فهي اقترحت التبصُّرَ بالنموذج اليوغوسلافيّ الذي يَضْمن «إيجادَ حكومتَيْن مستقلتَيْن ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجيّة.» ويبدو أنّ اصطدام الجبهة بإشكاليّة العلاقة بين الوطنيّ والقوميّ، وعَجْزَها عن التحديد الواضح لطبيعة العلاقة التي ستقوم بين فلسطين المستقبل ومحيطها العربيّ، قد أعادا إدراجَ موقفها في سياق الموقف الذي يرى أنّ الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة لن تكون ممكنةً «إلاّ بالارتباط بدولة اتّحاديّة اشتراكيّة عربيّة تُحَلّ من خلالها مشكلةُ الأقليّة اليهوديّة في فلسطين.»

وبالرُّغم من معارضة بعض القوى الفلسطينيّة ذاتِ الارتباطات القوميّة لشعار الدولة الديموقراطيّة باعتباره شعارًا يكرِّس ـ في نظرها ـ واقعَ التجزئة والمنطلق القطريّ في النضال الفلسطينيّ، فإنّ الدورة الثامنة للمجلس الوطنيّ في شباط ١٩٧١ تبنّت رسميّاً هذا الشعار. فقد أكّد البرنامجُ السياسيّ الذي أقرّته «أنّ دولة المستقبل في فلسطين المحرّرة من الاستعمار الصهيونيّ هي الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة التي يتمتّع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضِمْن إطار مطامح الأمة في التحرُّر القوميّ والوحدة الشاملة،» ولكنْ دون أن يشير البرنامجُ المذكورُ بوضوح إلى التجمُّع السكّانيّ اليهوديّ في فلسطين. ويورد الصحفيّ والباحث الفرنسيّ ألان غريش، في كتابه عن منظمة التحرير والدولة الفلسطينيّة الذي أَصْدره في نهاية سبعينيّات القرن الفائت، ملاحظةً مهمّةً بخصوص الحوارات الفلسطينيّة التي دارت في تلك السنوات حول شعار الدولة الديموقراطيّة، مفادُها أنّ صفة «العلمانيّة» لم تَبْرز بصورة صريحة في أيّ وثيقة من الوثائق الرسميّة الفلسطينيّة التي عالجتْ هذه المسألة، وأنّ مفهوم العلمانيّة لم يَرْتبط بشعار الدولة الديموقراطيّة إلاّ في مراحل لاحقة حين صار يَلْجأ إليه أولئك الذين يتصوَّرون قيامَ تعايش بين تجمُّعات دينيّة مختلفة في فلسطين المستقبل ويَرْفضون الإقرارَ بأيّ صفة «قوميّة» للتجمُّع السكّاني اليهوديّ في فلسطين. وكان قد وَرَدَ تلميحٌ إلى الطبيعة «العلمانيّة» لهذه الدولة الديموقراطيّة في الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات، باسم منظمة التحرير، أمام الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤، حينما دعا اليهودَ فردًا فردًا إلى إعادة النظر «في طريق الهاوية الذي تقودهم إليه الصهيونيّة،» وشدّد على أنّ الدولة الديموقراطيّة التي «يعيش فيها المسيحيُّ واليهوديُّ والمسلمُ في كنف المساواة والعدل والإخاء» ستَشْمل «كلَّ اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويَقْبلون العيشَ معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.»

حرب ٧٣ وإعادة النظر في «الدولة الديموقراطيّة»

ولكنْ قبل سنة تقريبًا من قيام رئيس منظمة التحرير بإلقاء خطابه المذكور أمام الأمم المتحدة، كانت حربُ تشرين الأول ١٩٧٣ العربيّة ـ الإسرائيليّة قد أفرزتْ حقائقَ سياسيّةً جديدة، فرضتْ على القوى الوطنيّة الفلسطينيّة إعادةَ النظر في أفق نضالها وأهدافه. فهدف الدولة الديموقراطيّة كان، عند طرحه، مندرجًا في أفق التحرير الكامل لفلسطين الذي يُفْضي إلى تصفية «الكيان

الشكل الأنسب للحلّ، وإنْ كان غير واقعيّ اليوم: دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة، وعودة اللاجئين، وإلغاء حقّ العودة لليهود

الصهيونيّ» ويَطْرح مسألةَ تنظيم التعايش السلميّ مع اليهود القاطنين فيها. غير أنّ حقائق حرب تشرين الأول جعلتْ سقفَ النضال الوطنيّ الفلسطينيّ يَهْبط بحيث لم يعد يتجاوز تحريرَ الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة وإقامةَ «سلطة وطنيّة» فلسطينيّة، تطوّرتْ مع الوقت إلى «دولة فلسطينيّة مستقلّة» بعد دحر الاحتلال الإسرائيليّ عنهما، وهو الأمر الذي جعل مسألةَ التعايش مع اليهود مسألةً غيرَ مطروحة، على اعتبار أنّ اليهود سيواصلون العيشَ في دولة إسرائيل في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

والواقع أنّ التخلّي عن شعار الدولة الديموقراطيّة لم يتمّ دفعةً واحدةً، وإنّما تمّ بصورة تدريجيّة. ففي حين أكّد البرنامجُ السياسيّ المرحليّ، الذي أقرّته الدورةُ الثانيةَ عشرةَ للمجلس الوطنيّ في حزيران ١٩٧٤، أنّ «أيّة خطوة تحريريّة تتمّ هي لمتابعة تحقيق استراتيجيّة منظّمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينيّة الديموقراطيّة،» فإنّ الإعلان السياسيّ الصادر عن المجلس الوطنيّ في دورته الثالثة عشرة في آذار ١٩٧٧، والذي أكّد حقَّ الشعب الفلسطينيّ في إقامة «دولته الوطنيّة المستقلّة فوق ترابه الوطنيّ،» لم يتضمّن أيّ إشارة إلى شعار الدولة الديموقراطيّة الفلسطينيّة.

وهكذا، غاب هذا الشعار منذ ذلك الحين، ولسنوات طويلة، عن الأدب السياسيّ الفلسطينيّ، ليحلَّ محلَّه التركيزُ على شعار الدولة الفلسطينيّة المستقلّة إلى جانب دولة إسرائيل، والتأكيدُ على شعار عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى وطنهم ـ وهو شعار بقي فضفاضًا، ولم يترافقْ مع بحثٍ معمّقٍ في تفاصيل تطبيقه وفي التداعيات التي ستَنْجم عن ذلك على مستقبل دولة إسرائيل، التي تَطْرح نفسَها على أنّها دولةٌ يهوديّة، إلى أن طرحتْ ذلك بحدّةٍ على بساط المفاوضات الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة التي انعقدتْ في كامب دايڤيد في تموز ٢٠٠٠.

بين أوسلو وكامب دايڤيد

كانت التطوُّرات التي شهدتْها القضيّةُ الفلسطينيّةُ، خلال الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وانعقاد مفاوضات كامب دايڤيد، قد أظْهرت الصعوبات الكبيرة التي تَعْترض فكرةَ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ إلى جانب دولة إسرائيل، وبخاصة في ضوء إصرار حكّام إسرائيل على إبقاء القدس موحّدةً، والحفاظِ على المستوطنات اليهوديّة، ورفضِ الانسحاب من أجزاء واسعة من الضفّة الغربيّة. وأمام هذا الواقع الجديد، بدأتْ تَبْرز بين صفوف بعض الباحثين والمفكّرين العرب والفلسطينيّين فكرةٌ مفادُها أنّ الحفاظ على فلسطين موحّدة، في حدودها الانتدابيّة، قد يكون هو المنطلقَ الأمثلَ للتوصُّل إلى حلّ نهائيّ لهذا الصراع. وراحت تَظْهر، بخصوص الشكل الدستوريّ الذي يمكن أن تتّخذه فلسطينُ الموحّدةُ هذه، اجتهاداتٌ متباينةٌ، تراوحتْ ما بين العودة إلى فكرة قيام دولة ديموقراطيّة «علمانيّة» في فلسطين، أو دولة ثنائيّة القوميّة، وفكرة قبول الفلسطينيّين بأن يكونوا مواطنين يتمتّعون بحقوق المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل التي يتوجّب عليها أن تتخلّى عن طابعها اليهوديّ.

الشكل الأنسب: دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة

إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الأخلاقيّة والمثاليّة، يبدو أنّ الانطلاق في البحث عن الحلّ النهائيّ للصراع الفلسطينيّ العربيّ ـ الإسرائيليّ من بقاء فلسطين موحّدةً هو أمر مشروع ويستحقّ التفكيرَ الجديّ، وبخاصة في ضوء التعقيدات التي اعترضتْ تطبيقَ اتفاق أوسلو والتشابكِ الديموغرافيّ والاقتصاديّ الحاصل بين الشعبيْن على الأرض الفلسطينيّة. غير أنّ الشكل الأنسب

التطور التاريخيّ لفكرتَي الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة

لهذا الحلّ قد يكون في إقامة دولةٍ ثنائيّة القوميّة يتمتّع فيها أبناءُ الشعبَيْن بمساواة كاملة، وتقوم على القاعدة التالية: اعترافُ الشعب الفلسطينيّ بتبلور قوميّةٍ إسرائيليّةٍ في فلسطين، لا يَرْبطها رابطٌ بما يسمَّى «شعبًا يهوديّاً عالميّاً» (تشير الدراسات إلى أنّ أكثر من ستّين في المئة من الإسرائيليّين قد وُلدوا في فلسطين ولا يرتبطون بيهود الشتات)؛ واعترافُ حكّام إسرائيل بمسؤوليّتهم الأخلاقيّة عن مأساة الفلسطينيّين وعن تشريد القسم الأعظم منهم. وهذا الاعتراف بالمسؤوليّة سيَعْني أمرًا واحدًا، وهو القبول بعودة اللاجئين إلى وطنهم وتسهيل استيعابهم، إنْ لم يكن في مناطق سكْناهم الأصليّة ففي المناطق التي كانت الحكومةُ الإسرائيليّة تخطّط لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد فيها. أمّا «قانونُ العودة» الذي وُضع عام ١٩٥٠، وصار يتيح لكلّ يهوديّ مهما كانت جنسيّتُه فرصةَ أن يهاجرَ إلى إسرائيل وأن يصبحَ مواطنًا فيها، فيجب أن يُلغى، على اعتبار أنّ الفلسطينيّ المشرَّد، الذي يَرْفض التوطينَ خارج وطنه ويشكّل توطينُه مشكلةً جديّةً للبلدان المضيفة أو لبعضها، هو الذي يحتاج، من الناحية الأخلاقيّة، إلى العودة، لا اليهوديّ المندمج في مجتمعه، والذي يَرْفض في بعض الحالات أصلاً ـ كما في حالة الغالبيّة العظمى من يهود الولايات المتحدة الأميركيّة ـ فكرةَ وجوده في الشتات.

وإذا كان من الطبيعيّ أن تكون فلسطينُ المنشودة منفتحةً على الوطن العربيّ الذي شكّل ويشكّل عمقَها القوميّ، فإنّ من الممكن، في المقابل، أن تتحوّل فلسطين إلى مركز ثقافيّ ودينيّ يتردّد عليه اليهودُ في العالم بوصفهم مواطنين لدولهم يرغبون في الحفاظ على علاقاتهم مع إخوانهم في الدين وتطويرها.

ومع أنّه قد برز اليومَ إجماعٌ عربيّ ـ تَخْرقه استثناءاتٌ محدودةٌ ـ على الإقرار بوجود السكّان اليهود فوق الأرض الفلسطينيّة، فإنّ هدف إقامة دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة في فلسطين يظلّ هدفًا طوباويّاً وغيرَ واقعيّ، في ظلّ موازين القوى القائمة، وفي ضوء المناخات السياسيّة والنفسيّة السائدة بين اليهود في إسرائيل. فهذه المناخات ماتزال تتغذّى بالإيديولوجيا الصهيونيّة التي نجحتْ، بالرُّغم من الأزمة الحقيقيّة التي تواجهها، في تكييف نفسها وأهدافها مع الأوضاع المستجدّة، وبقيتْ تحافظ على المكوِّن الأساسيّ لفكرتها وهو أنّ الشعب الفلسطينيّ لا يَمْلك أيَّ حقّ تاريخيّ في فلسطين، بل هو شعب رُكّب تركيبًا بصورة مصطنعة، وأنّ ملْكيّة فلسطين بكاملها تعود تاريخيّاً إلى «الشعب اليهوديّ.» وهذا المكوِّن بالذات هو الذي حال إلى الآن دون اعتراف حكّام إسرائيل، بمختلف تلاوينهم، بمسؤوليّتهم التاريخيّة عن مأساة الشعب الفلسطينيّ؛ وهو الذي منعهم من التسليم بمتطلّبات سلامٍ سقفُه لا يتجاوز شرطَ الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وعليه، وإلى أن يَحْصل انقلابٌ جذريٌّ في وعي الإسرائيليّين يزيل أو يُضْعف تأثيرَ الإيديولوجيا الصهيونيّة، وهو انقلاب لا يُمْكن تصوُّرُهُ من دون حدوث تغيّر ملموس لصالح العرب على موازين القوى في هذا الصراع المفتوح منذ أكثر من قرن، يبدو أنّ الباب سيبقى مسدودًا أمام كل الحلول ـ طوباويّةً كانت أو أقلّ طوباويّة.

دمشق

ماهر الشريف

كاتب فلسطينيّ يقيم منذ أعوام في سوريا. والاستشهادات الواردة في هذا المقال مأخوذة من كتابه: **البحث عن كيان ـ دراسة في الفكر السياسيّ الفلسطينيّ ١٩٠٨ ـ ١٩٩٣** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكيّة في العالم العربيّ، ١٩٩٥).

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

غادة الكرمي

تقديم

خلال العقديْن الأخيريْن غدت فكرةُ الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة عنوانًا ثابتًا في الخطاب الدائر حول الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ. عام ١٩٩٣ حين وُقّعت اتفاقيّاتُ أوسلو كانت ثمّة نظرة سائدة تقول إنّ خلق دولة فلسطينيّة مستقلّة مسألةُ وقتٍ فحسب. ومع أنّ هذه الاتفاقيّات لم تَقُلْ ذلك بوضوح ـ بل الحقّ أنّها لم تحدِّد هدفًا لها ـ فإنّ ذلك لم يَمْنع معظمَ الفلسطينيّين وغيرهم من تبنّي تلك النظرة. والآن، بعد حوالى ٩ سنوات على أوسلو، وبرغم التحوُّلات التي جَرَتْ على الأرض، يبقى الموقفُ الفلسطينيُّ الرسميُّ على حاله بالنسبة إلى شعار الدولة الفلسطينيّة المستقلّة. بل لقد تَعزَّز هذا الموقفُ بفضل الدّعم الأوروبيّ والأميركيّ، وإنْ بالكلام على الأقلّ، وهو اليوم يمثِّل النظْرةَ الرسميَّةَ المكرَّسةَ إلى الهدف النهائيّ للتطلُّعات الفلسطينيّة.

انبثقتْ فكرةُ الدولة الفلسطينيّة بقرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ عام ١٩٧٤ ببناء «سلطة» فلسطينيّة على أيّ جزء محرَّر من الأرض الفلسطينيّة. لاحقًا، تمّ تعريفُ ذلك بأنّ المقصود به هو قيام دولة فلسطينيّة، ومنذ ذلك الوقت والقيادةُ الفلسطينيّةُ تَهْدف بشكل ثابت إلى بناء دولة مستقلّة في الضفّة الغربيّة وغزّة تكون عاصمتَها القدسُ الشرقيّة. هذا وقد قَبلت الجامعةُ العربيّة «فلسطينَ» عضوًا فيها عام ١٩٧٦. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ أَعْلن المجلسُ الوطنيّ الفلسطينيّ المنعقدُ في الجزائر عن قبوله رسميّاً وجودَ دولتيْن منفصلتيْن: إسرائيل وفلسطين الجديدة. وصرّح ياسر عرفات عام ١٩٩٧ أنّ منظمة التحرير الفلسطينيّة ستُعْلِن قيامَ دولة فلسطينيّة مستقلّة في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٩. وكَرَّرَ موقفَه هذا منذ ذلك الحين، مع أنّه لم يتحقَّقْ قطّ.

لم يتمّ تعريفُ الحدود الواضحة لهذه الدولة الفلسطينيّة المقترحة، برغم الشائعات التي تسرّبتْ من محادثات كامب دايڤيد وطابا في عاميْ ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ومع ذلك فإنّ الفكرة القائلة بضرورة إيجاد كيان «إلى جانب إسرائيل» قد ترسّختْ. ويبدو أنّ هناك قبولاً واسعًا، وإنْ ضمنيّاً، بهذه الفكرة في إسرائيل نفسها؛ فعلى الرُّغم من غياب مصادقة إسرائيليّة رسميّة على قيام دولة فلسطينيّة، فإنّ هناك تسليمًا إسرائيليّاً بأرجحيّة قيامها في النهاية. ونتيجةً لذلك، أصبحت الفكرةُ التي تقول بأنّ قيام دولتين هو الحلّ الأفضل للصراع من القوّة بحيث استَبْعدتْ كلَّ الاحتمالات الأخرى. ولكنّ الهجوم العسكريّ الإسرائيليّ الحاليّ على الفلسطينيّين، وقيامَ إسرائيل بـ «كنتنة» أراضي السلطة الفلسطينيّة وبممارسة سياسات كولونياليّة صارمة عليها، يحتِّمان مراجعةَ هذا الموقف. أفتكون دولةٌ فلسطينيّةٌ على الضفّة والقطاع والقدس الشرقيّة أمرًا يُمْكن تحقيقُه في الظروف الراهنة؟

الحلّ القائم على دولتيْن

بغضّ النظر عمّا إذا كان هذا الحلُّ المقترحُ مرغوبًا أو يتحلّى بالحِكْمة السياسيّة، فإنّ نظرةً سريعةً إلى الخارطة الأخيرة للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة توحي بأنّ تحقيقَ دولة فلسطينيّة مستقلّة قد يكون أمرًا مستحيلاً من الناحية اللوجستيّة البحتة. فالضفّة الغربيّة اليوم «مجدَّرة» [من مرض الجدريّ] بالمستوطنات اليهوديّة التي تطوِّق البلداتِ الفلسطينيّةَ وتَفْصلُها بعضَها عن بعض، ومخترَقةٌ جيئةً وذهابًا بطرقٍ التفافيّة بُنيتْ لاستعمال الإسرائيليّين الخاصّ وتُمْعن في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينيّة أكثرَ من ذي قبل. فهناك أكثر من ١٨٠

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

ألف مستوطن يهوديّ يتقاسمون الضفةَ وغزّةَ مع الفلسطينيّين، وهناك أكثر من ٢٠٠ ألف يهوديّ في القدس الشرقيّة وحولها. وليس ثمّة تواصلٌ جغرافيّ بين البلدات والمدن الفلسطينيّة داخل الضفّة؛ فهذه البلدات والمدن مقطوعةٌ واحدتُها عن الأخرى، ومقطوعةٌ جميعُها عن غزّة والقدس.

إذا بقيت المستوطناتُ فلن تكون لأيّ دولة فلسطينيّة مفترضة أيُّ أرضٍ ذاتِ معنًى لتُبْنى هذه الدولةُ عليها. ويزداد الأمرُ تعقيدًا بسببِ شحّة الموارد الطبيعيّة وتعطّلِ الحركة الاقتصاديّة اللّذين تعانيهما المناطقُ الفلسطينيّة اليوم. وهذا ناجمٌ عن ثلاثين عامًا من الاحتلال الإسرائيليّ، الذي نقل تلك الموارد من السكّان الفلسطينيّين إلى المستوطنين؛ وهو ناجمٌ أيضًا عن السياسة الإسرائيليّة في إغلاق غزّة والضفّة على نحو متكرّر منذ عام ١٩٩٣. ولهذا تعاني المناطقُ الفلسطينيّة نسبةَ بطالةٍ عاليةً (تتجاوز ٥٠٪ في غزّة، و٣٠٪ في الضفّة)، وقيودًا تجاريّةً مفروضةً عليها، وقاعدةً صناعيّةً غيرَ نامية، ومصادرَ طبيعيّةً فقيرة. ومن هنا فإنّ أيّ دولة فلسطينيّة تُبْنى على هذا الأساس لن تكون قابلةً للحياة من الناحية الاقتصاديّة، ولن يُمْكنها العيشُ إلاّ بعد ضخّ بلايين هائلة من الدولارات على شكل مَعُونات.

إنّ رؤية إسرائيل إلى الحلّ النهائيّ لا تقدّم إلاّ القليلَ للتطلُّعات الفلسطينيّة ببناء دولةٍ للفلسطينيّين. فبحسب هذه الرؤية ستَحْتفظ إسرائيلُ بالكثير من الأراضي، وستتحكّم بكلّ الموارد، وستبقى القدسُ الشرقيّة جزءًا من العاصمة الموحّدة لإسرائيل إلى الأبد. وحتى اليوم لم تقدّم أيُّ خطّة إسرائيليّة للفلسطينيّين ما يَكْفي من الأرض لإنشاء دولةٍ قابلةٍ للحياة. فمن دون إزالةٍ تامّةٍ للمستوطنات، ومن دون انسحابٍ إسرائيليٍّ من القدس الشرقيّة، لا يُمْكن ببساطة تحقيقُ الخطّة القاضية ببناء دولة فلسطينيّة على كامل أراضي الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة حتى حدود ١٩٦٧ ـ بما في ذلك القدسُ الشرقيّة عاصمةً لهذه الدولة. ومن أجل تحقيق هدف الدولتيْن يجب علينا أن نَفْترض إمّا تخلّيًا إسرائيليّاً طَوْعيّاً عن المستوطنات وعن القدس الشرقيّة، وإمّا قوّةً خارجيّةً على استعدادٍ لممارسةِ ضغطٍ على إسرائيل لحَمْلها على تنفيذ ذلك. لكنّ أيّاً من هذَيْن الخيارَيْن ليس معروضًا الآن. وفي كلّ الأحوال، فإنّ الصعوبات العمليّة الناجمة عن إزاحة كلّ المستوطنين، وعن التخلّي الإسرائيليّ عن الضفّة الغربيّة مياهًا وبنيةً تحتيّةً وأمنًا، ستكون من الهَوْل بحيث تَرْفض أيُّ حكومةٍ إسرائيليّة ـ مهما كانت توجُّهاتُها السياسيّة ـ أن تقوم بهما.

الحلّ القائم على دولة واحدة على كامل فلسطين التاريخيّة: ثنائيّة القوميّة، أم ديموقراطيّة علمانيّة؟

لهذه الأسباب ليست الدولةُ الفلسطينيّةُ المنفصلة، كما هي متصوَّرةٌ، أمرًا ممكنًا. والوضع الحاليُّ يَجْعل فصْلَ الشعبَيْن في حدّ ذاته صعبَ التحقيق. وتبعًا لهذه الظروف، فإنّ التخلّي عن الحلّ القائم على دولتيْن، لصالح حلٍّ قائمٍ على دولة تَشْمل الشعْبيْن معًا، قد يبدو أنّه هو البديلُ الواضح.

والحقّ أنّ هذا الحلّ الأخير، كما طرَحَه الجانبُ الفلسطينيُّ، يعود إلى ما قبل ٣٠ سنة تقريبًا. فالاقتراح القاضي بإنشاءِ ما كان يسمّى وقتَها دولةً علمانيّةً ديموقراطيّةً في فلسطين تقدَّمتْ به لأوّل مرّة عام ١٩٦٩ الجبهةُ الديموقراطيّةُ لتحرير فلسطين، وهي فصيل يساريّ من فصائل م. ت. ف، وتمّ تبنّيه رسميّاً في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الذي عُقد ذلك العام عبر صيغة

فكرة الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة تلقى تأييدا من دعاة أقل بعدْ بكثير من دعاة الدولة الثنائيّة القوميّة، ومعظمُهم مثلي فلسطينيون

معدّلة تَقْضي بإنشاء «دولة ديموقراطيّة في فلسطين.» ولكنْ، باستثناءات قليلة، وُوجِه الاقتراحُ بالرفض الشعبيّ من كلا الجانبيْن. فالإسرائيليُّون اعتبروه ببساطةٍ وصفةً لدمارهم، في حين اعتبره الفلسطينيُّون تنازلاً غيرَ مقبول أمام العدوّ. ولم يتابعْه أيٌّ من الطرفيْن قطّ ، وأُسْقِط بهدوء بعد عام ١٩٧٤، في الوقت الذي بدأ يتكشّف فيه خيارُ إقامة دولةٍ فلسطينيّة على الضفّة الغربيّة وغزّة

ولكنْ في الآونة الأخيرة، وفي مواجهة المأزق السياسيّ الحاليّ، راحت فكرةُ بناء دولةٍ لكلا الشعبيْن بالظهور مجدّدًا في أوساط مجموعة صغيرة من اليساريِّين الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين، وإنْ من منطلقات متنوّعة ولدوافع مختلفة. ويتركّز النقاشُ على شكل الدولة المقترحة، ثنائيّةَ القوميّة أو علمانيّةً ديموقراطيّة. أمّا الثنائيّة القوميّة فليست بدْعًا في التفكير الإسرائيليّ: فأثناء الثلاثينيّات والأربعينيّات من القرن العشرين كان بعضُ المثقفين الأوروبيِّين الصهاينة أمثال مارتن بوبر، وجوداه ماغنس، وآرثر روبن، شديدي الاهتمام بخلق دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة في فلسطين يعيش فيها الشعبان معًا. واقترح بعضُ الصهاينة العيشَ مع العرب وفق نظام كانتونات على النمط السويسريّ. وهذا يعطي اليهودَ حكمًا ذاتيّاً في الأماكن التي يعيشون فيها، في حين يتمّ تقسيمُ بقيّةُ البلاد إلى كانتوناتٍ مسيحيّةٍ ومسلمة تتمتّع بالحكم الذاتيّ هي أيضًا.

بعض الفلسطينيِّين وافقوا على فكرة الكانتونات لأنّهم رَأَوْا أنّها قد تكون سبيلاً إلى وقف الأطماع الصهيونيّة في إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين. ولكنّ الغالبيّة الواسعة من الفلسطينيِّين عارضت الدولةَ الثنائيّةَ القوميّة أيّاً كان شكلُها، لأنّ ذلك سيُعطي الأقليّة الأجنبيّة التي لم تكن لها أيُّ حقوقٍ في فلسطين نصيبًا مماثلاً للفلسطينيِّين وسيَسْمح لها بأن تُكْمل هدفَها الصهيونيَّ في الهيمنة على كامل فلسطين. وعلى الجانب اليهوديّ بقي دعاةُ الدولة الثنائيّة القوميّة أقليّةً صغيرةً غيرَ فعّالة، وانطمرتْ أفكارُهم عام ١٩٤٨ مع نشوء إسرائيل دولةً يهوديّةً. وتعطّلَ الخطابُ الدائر حول هذه الفكرة زمنًا، قبل أن يعود إلى الظهور بفضل بعض الصهاينة اليساريِّين العصريِّين المعنيِّين اليومَ بها من جديدٍ.

في الدولة الثنائيّة القوميّة نظريّاً، يستطيع اليهود والفلسطينيُّون أن يتعايشوا كمجموعتيْن منفصلتيْن وفقًا لترتيب فدراليّ. وبموجب ذلك يسيِّر كلُّ شعبٍ أمورَه ذاتيّاً، ويُضْمن له الحقُّ القانونيُّ في استخدام لغته ودينه وتقاليدِه الخاصّة به. كما يتشارك الشعبان في الحكْم عبر مجلس نيابيّ واحد، يكون معنيّاً بأمور تتخطّى في أهميّتها مصالحَ كلّ شعب على حِدة من دفاع وموارد واقتصاد وإلى ما هنالك. ودولةٌ كهذه قد تصمَّم تبعًا لنظام الكانتونات السويسريّة، أو وفقًا للنظام الثنائيّ القوميّ المعتمد في بلجيكا. ففي حالة فلسطين / إسرائيل سيكون نظامُ الكانتونات مستندًا إلى النمط السكّانيّ الحاليّ في البلاد، بحيث تصبح المناطقُ ذاتُ الكثافة السكّانية العربيّة كالجليل كانتوناتٍ عربيّةً، وتصبح المناطقُ ذاتُ الكثافة السكّانيّة اليهوديّة كتل أبيب كانتوناتٍ يهوديّةً، وهلمجرّاً. وهذا سيخلّف بعضَ الأمور العمليّة التي يَنْبغي حلُّها؛ على سبيل المثال: التكوينُ الدقيق للمجلس النيابيّ وصلاحيّاتُه، وكيفيّة ممارسة حقّ العودة لليهود وحقّ العودة للعرب، وإلى ما هنالك

غير أنّ النقاش في هذا الحلّ المستند إلى دولة ثنائيّة القوميّة مازال جديدًا، ولم يَدْخل حلبَتَه الجانبُ الفلسطينيُّ بَعْد، باستثناء حفنةٍ صغيرة من الناس، أبرزُهم عضوُ الكنيست

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة: فكرةٌ آن أوانُها؟

عزمي بشارة والأكاديميُّ الفلسطينيُّ إدوارد سعيد. ولكنْ ضِمْنيّاً على الأقل، ثمّة إقرارٌ في هذا الاقتراح بأنّ إسرائيل اليوم إنّما هي في الواقع دولةٌ ثنائيّةُ القوميّة، لكون خُمس سكّانها الحاليِّين داخل الخطّ الأخضر فلسطينيِّين عربًا.

وعلى الطرف المقابل يتخيَّل الحلُّ القاضي بإنشاء دولة ديموقراطيّة علمانيّة نظامًا قائمًا على «صوتٍ واحد لكلّ إنسان،» من غير الإشارة إلى المعتقد أو الإثنيّة. ويتطلّع إلى خلق مجتمعٍ متعدِّد مساواتيّ على النمط الديموقراطيّ الغربيّ. ويعارض ترتيبًا قائمًا على جاليات منفصلة واحدتها عن الأخرى. وهذه الفكرة تلقى تأييدًا من دُعاةٍ أقلَّ بعدُ بكثير من دعاة الدولة الثنائيّة القوميّة ـ ومعظمُ هؤلاء، باستثناء مجموعة ضئيلة من اليهود المعادين للصهيونيّة أمثال البروفسور إيلان پاپ من جامعة حيفا، هم مِثْلي فلسطينيُّون.

الردود على الاعتراضات الموجَّهة إلى حلّ «الدولة الواحدة» بشكليْها

الأرجح أنّ الحلّ القاضي بإنشاء دولة واحدة، أيّاً كان النظام الذي ستتبنّاه [ثنائيَّ القوميّة أو ديموقراطيّاً علمانيّاً]، لن يلقى قبولاً في أوساط جماهير الفلسطينيِّين أو الإسرائيليِّين. وحاليّاً هناك عدّة حجج تُنْصَب في وجه هذا الحلّ:

أولاً، يقول معارضو هذا الحلّ إنّ اليهود الإسرائيليِّين والفلسطينيِّين لن يَقْبلوا الاندماجَ أبدًا. ولهذا ثمّة خياران لا ثالث لهما: إمّا الانفصال، وإمّا الاحتلال العسكريّ الذي يمارسه طرفٌ ضدّ الآخر. والانفصال أكثرُ إنسانيّةً من الاحتلال.

ولكنْ هل هذه الفرضيّة صحيحة؟ فالواقع أنّ في التاريخ البشريّ عدّةَ حالات من الاندماج بين شعوبٍ بَدَت قبل حلّ الصراع في ما بينها غيرَ قابلة للمصالحة. ولعلّ النموذج الأفضل على ذلك، وإنْ كان مايزال هشّاً، هو جنوبيّ أفريقيا. كما أنّ إنكلترا ما بعد الحرب الأهليّة مثالٌ آخر. ويجب ألاّ ننسى أبدًا أنّ أكثر من نصف يهود إسرائيل قَدِموا من دول عربيّة، حيث كانوا نسبيّاً حسني الاندماج في مجتمعاتها. ومع أنّ معظم هؤلاء اليهود يتكلّمون اليوم بالعبريّة ويَعدّون أنفسَهم إسرائيليِّين، فإنّهم مازالوا يحتفظون بعناصر قويّة من ثقافتهم العربيّة، وقد بدأوا مؤخّرًا الاحتفالَ بها علنًا.

ثانيًا، يشير معارضو هذا الحلّ إلى أنّ لإسرائيل من القوّة العسكريّة ما يَجْعلها تَفْعل ما تشاء؛ وأنّ على الفلسطينيِّين في هذه الظروف أن يأخذوا ما يستطيعون أن يأخذوه وأن يَبْقوا على قيد الحياة إلى يوم تالٍ يناضلون فيه.

قد تكون هذه فلسفةً واقعيّةً، لكنّ الفلسطينيِّين لا يُظهرون أيَّ ميلٍ إلى الاستسلام. فهم، برغم ضعفهم العسكريّ، يواصلون القتال، على نحوِ ما نرى في الانتفاضة الحاليّة، لأنّهم يَعُون أنّ القوّة العسكريّة ليست هي الشكلَ الأوحدَ للقوّة. ثمّة حجّة أخلاقيّة ضدّ الاستسلام للظلم، وهذه الحجّة ترسّختْ في الوعي الفلسطينيّ، ويبدو أنّ التطوُّرات الأخيرة على المسرح الدوليّ قد دعمتْ موقفَهم هذا. وعليه، فإنّ أيّ صفقة تتجاهل البعد الأخلاقيّ لن تستمرّ طويلاً.

ثالثًا، يقول معارضو الدولة الواحدة إنّ الحلّ الدّاعي إلى دولتين، رغم كونه بعيدًا عن الكمال، يقدِّم سبيلاً للسير قُدُمًا، وهو ما يُمْكن أن يتطوَّر لاحقًا إلى وضع أكثر عدلاً ـ إلى فدراليّة أو إلى اتّحاد اقتصاديّ. ويرى آخرون أنّ حلّ الدولتيْن هو الخطوةُ الأولى نحو حلّ قائم على دولة واحدة. كثيرون يتبنَّوْن هذا الاتّجاه لإيمانهم بأنّ المواجهة المباشرة مع

من المفارقات اللاذعة أنّ سياسات إسرائيل هي التي دمّرتْ خيار الدولتيْن، لأنّها ضمنتْ أن لا تقوم قائمة لأيّ دولة فلسطينيّة مستقلّة

الصهيونيّة في ظلّ ميزان القوى الحاليّ لن تكون فعّالة. ويفكّرون كالتالي: «دعوا الصهيونيّة تذوي كلّما تَسلّلت الحقائقُ السكّانيّة والاقتصاديّة رويدًا رويدًا.»

غير أنّ عدم التصدّي للصهيونيّة الآن يخزّن المشاكلَ للمستقبل. فاختلال ميزان القوى بين إسرائيل ودولة فلسطينيّة سيَضْمن أن تكون «التطوُّراتُ اللاحقةُ» لصالح إسرائيل ولغير صالح فلسطين على الدوّام. وفي سياق الطبيعة العنصريّة المتأصّلة في الصهيونيّة، لا يُمْكنني أن أتصوّر أنّ حلاً قائمًا على دولتيْن سيؤدّي إلى أيّ شكل من المساواة بين الطرفيْن.

رابعًا، يُتّهم دُعاةُ الدولة الواحدة بحَرْف الطاقات والانتباه بعيدًا عمّا يُمْكن بلوغُه (وهو دولتان)، لصالحِ ما هو طوباويٌّ ومستحيلٌ (أيْ دولة واحدة).

غير أنّ هذا الاتّهام كان سيكون مبرّرًا لو أنّ الحلّ القائم على دولتيْن كان ممكنًا من الناحية العمليّة، أو مرغوبًا من الناحية المبدئيّة.

خامسًا، يحتجّ دعاةُ الدولتيْن بأنّ خلق دولة واحدة يَطْرح عوائقَ هائلة، من مثل: كيف ستتحقّق هذه الدولة؟ هل سيكون لليهود «حقُّ العودة» مثل الفلسطينيّين؟ ماذا ستكون طبيعةُ الدولة الهجينة التي قد تَنْشأ، وكيف ستَقبلها بقيّةُ العالم العربيّ؟ هل ستكون عربيّةً بشكل غالب وذاتَ بُعْدٍ يهوديّ، أم العكس؟

هذه الأسئلة تَصْعبُ الإجابةُ عنها. فليست هناك سابقةٌ تاريخيّةٌ حقيقيّةٌ يُمْكن الاسترشادُ بها. وحقيقةُ الأمر أنّ مثلَ هذه القضايا ستواجَه حين تؤْخذ الخطوةُ الأولى والأصعبُ، وهي قرارُ بناء دولة واحدة. حين تتحقّق هذه الخطوة يجب أن يتحقّق الباقي من خلال النقاش والتجربة. سيكون من التفاهة الزعمُ أنّ الصهيونيّة في فلسطين لم تَخْلق مشكلةً هائلةً للمنطقة. إنّ التعامل مع تبعات هذا المشروع لن يكون سهلاً، ولكنّ هذا ليس سببًا لعدم المحاولة، أو لمساعدة الصهيونيّة عبر دعم استمرار دولةٍ يهوديّة.

الثنائيّة القوميّة وحقّ العودة

من الواضح أنّ اقتراح الدولة الثنائيّة القوميّة، في سياق الحلّ الداعي إلى دولة واحدة، أقلُّ عرضةً للرفض، لأنّ ذلك الاقتراح قد يُصمَّمُ ليُحاكي عن كثَبٍ حلاً قائمًا على دولتيْن مع ميلٍ إلى إيثار الطرف الأقوى. ولكنْ من وجهة نظر فلسطينيّة، على الثنائيّة القوميّة كي تكون مساواتيّةً، لا مجرّدَ اجترارٍ للمعادلة الحاليّة من الهيمنة الإسرائيليّة، أن توفّر للاجئين الفلسطينيّين حقَّ العودة إلى وطنهم وتؤمّنَ التعويضَ عن الأرض والموارد التي سُلبتْ منهم. وعلى حقّ العودة لليهود أن يُلغى. وعلى الدولة الثنائيّة القوميّة أن تتشكّل على أسسٍ لاصهيونيّةٍ، لأنّ الطبيعة الحصريّة والتمييزيّة للصهيونيّة هي التي خَلَقت المشكلةَ الأصليّة؛ وقد لاحظ عالمُ الاجتماع الإسرائيليّ البارز، سامي سموشا، الذي أجرى عدّةَ استطلاعات للمجتمع الإسرائيليّ منذ السبعينيّات، أنّ الجمهور اليهوديّ في إسرائيل كان «عنصريّاً ومتشنّجًا معًا،» وهذا هو سببُ الصراع اليهوديّ ـ العربيّ المتواصل.

غير أنّ هذا النقاش أكاديميٌّ بعضَ الشيء، في ضوء وضع الرأي العام الإسرائيليّ، حيث لا تحظى الثنائيّةُ القوميّةُ إلاّ بتأييد ضئيل.

دولة ديموقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخية: فكرةٌ آن أوانُها؟

الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة

من الممكن توقُّعُ أن تلقى فكرةُ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة موالين قلائل في هذه اللحظة. فهي ستَلْفظ حُكْمَ الإعدام على الصهيونيّة، وتُجْبر الإسرائيليّين على أن يَقْتسموا بالتساوي مع غير اليهود أرضًا يَعدُّونها يهوديّةً حصْرًا. وهذه الفكرة لن تَرُوقَ الفلسطينيّين بدرجة أكبر؛ فهي ستَعْني لهم نهايةَ الحلم بدولة فلسطينيّة ذاتِ سيادة، وهو حلمٌ غدا مألوفًا لهم وبدا تحقُّقُه حتى الأمس القريب ممكنًا جدّاً. وسيبدو لهم احتمالُ العيش مع الإسرائيليّين، بعد عقود من الكراهية وبعد الهجوم الإسرائيليّ الحاليّ، أمرًا لا يُمْكن قبولُه.

ومع ذلك، فأيُّ خيار الآن، غير حلّ الدولة الواحدة؟ من المفارقة اللاذعة أنّ سياسات الحكومة الإسرائيليّة القائمةَ على الضمّ والإلحاق في المناطق المحتلّة هي التي دمّرتْ خيارَ الدولتيْن. فقد ضمنتْ، بتدميرها الضفّةَ الغربيّةَ بمثل هذه الفعّاليّة الهائلة، أنْ لا تقوم قائمةٌ لأيّ دولةٍ منفصلة هناك، وفتحتْ بذلك البابَ أمام خيار الدولة الواحدة. ونتيجةً لذلك، لم يعد خيارُ الدولة الفلسطينيّة على الضفّة وغزّة ممكنًا.

زدْ أنّ هذا الخيار، من وجهة نظر فلسطينيّة، ليس مرغوبًا أيضًا: فالحلّ القائم على دولتيْن، لو تحقّقَ في السابق، كان سيكون متقلقلاً ومرفوضًا في النهاية من طرف الفلسطينيّين. وكان سيقدِّم لهم في أحسن الأحوال كيانًا مبتورًا، ومنزوعًا من السلاح بالتأكيد، وتابعًا من الناحية الاقتصاديّة، على خُمس وطنهم الأصليّ (فحتى لو أُعطوا كاملَ الضفّة الغربيّة وغزّة والقدس الشرقيّة فإنّ هذه جميعها تشكّل ٢٣٪ من فلسطين الانتدابيّة فقط). وهذا الكيان سيكون عاجزًا عن استيعاب ٤ ملايين فلسطينيّ مهجَّر، وسيقضي على أيّ أمل في حقّ عودتهم إلى منازلهم الأصليّة. والأخطرُ من ذلك كلّه أنّه كان سيُضْفي ختْمَ الموافقة الفلسطينيّة على المزاعم الصهيونيّة بكون فلسطين أرضًا لليهود حَصْرًا، وهي مزاعمُ لم يقبلْها أيُّ فلسطينيّ قطّ.

إنّ شعور الفلسطينيّين بالظلم، وهو شعور يَنْبع أساسًا من خسارتهم لأرضهم وحرمانهم من العودة إليها، لن يعوَّض بإجراء ترتيبٍ غيرِ متساوٍ لدولتيْن. وإذا بقي الظلمُ من دون حلّ، ظلّ مصدرَ قلاقل وسببًا لـ «الإرهاب» في المنطقة. لا أحد يُنْكر بروز عوائق هائلة في المستقبل عن طريق تطبيق حلّ يستند إلى دولة واحدة في فلسطين/إسرائيل. ولا يُمْكن أيضًا أن يُقلب الماضي رأسًا على عَقِب. غير أنّ حلاً، وإنْ في هذه المرحلة المتأخّرة، يَسْمح للشعبيْن بالتشارك المتساوي للأرض ويعوّض اللاجئين عمّا فقدوه، سيساعد في إرساء أسس مستقبلٍ ثابت. وبالنظر إلى البنية الحاليّة لإسرائيل وللمناطق المحتلّة، وهي بنيةٌ ثنائيّةُ القوميّة في كل شيء إلاّ في الاسم، لن تكون سياسةٌ رسميّةٌ ثنائيّةُ القوميّة أمرًا عصيّاً على التفكير، بل قد تعبِّد الطريقَ في نهاية المطاف نحو دولة علمانيّة ديموقراطيّة في فلسطين التاريخيّة. وقد يبدو هذا طوباويّاً اليوم، ولكنْ هل هو أكثر طوباويّةً من المشروع الصهيونيّ الهادف إلى بناء دولة يهوديّة في بلاد الآخرين؟!

لندن

غادة الكرمي

كاتبة وأكاديميّة فلسطينيّة، تعيش في لندن. آخر كتاب لها (شاركتْها في تحريره يوجين قطران) **هو سفْر الخروج الفلسطيني ١٩٤٨ ـ ١٩٩٦** (منشورات أيثاكا، ١٩٩٩). وستُنشَر مذكراتُها، وعنوانها **بحثًا عن فاطمة**، هذا الخريف عن منشورات فيرسو

بين جوهر إسرائيل وتجزيئيّة الحلول

أمير مخّول

لم يبدأ الطابعُ الكولونياليُّ لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. فإسرائيل كدولة هي في حدّ ذاتها نتاجُ مشروعٍ كولونياليّ، بل هي المشروعُ الكولونياليُّ ذاتُه. وهي لم «تُصْبح» أكثرَ صهيونيّةً بعد العام ١٩٦٧، وليست الممارساتُ الاحتلاليّةُ في هذه الحقبة أكثرَ صهيونيّةً في جوهرها من ممارساتها منذ أقيمتْ أو في الحقبة التمهيديّة لقيامها. فالسيطرة على الأرض العربيّة بالقوّة من أجل تهويد الجليل، وإقامةُ بلداتٍ إسرائيليّة لمنع التواصل الجغرافيّ بين البلدات الفلسطينيّة في الداخل، سياستان لا تَخْتلفان في الجوهر عن السيطرة على الضفّة الغربيّة وإقامةِ مستوطناتٍ فيها.

إنّ الاختلافَ، في الواقع، موجودٌ فقط في تعاملنا **نحن** مع الجوهر الإسرائيليّ، الذي نحاول تجزيئَه على مقاس حالتنا المجزّأة كشعب. ونتيجةُ القبول بالحالة التجزيئيّة هي القبولُ، مثلاً، بشرعيّة مصادرة الأراضي الفلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر وإقامةِ البلدات الإسرائيليّة هناك، في حين نَطْعن بشرعيّة الفعل ذاته خارج الخطّ الأخضر: فنسمّي كرمئيل في الجليل بلدةً أو مدينةً، بينما نسمّي أرئيل في الضفّة الغربيّة مستوطنةً ! نحن، إذن، إزاء وعيٍ تجزيئيّ يَقْبل الكولونياليّةَ داخل الخطّ الأخضر، ولا يَعْتبرها كذلك إلاّ خارج هذا الخطّ، مع أنّ إسرائيل تتعامل في الحالَيْن بالمعيار نفسه.

إنّ الغبن التاريخيّ الذي لحق بالشعب الفلسطينيّ لا يَنْحصر في إسقاطات الاحتلال الإسرائيليّ بعد العام ١٩٦٧، بل هو أساسًا في نكبة عام ١٩٤٨. فقيام دولة إسرائيل هو في حدّ ذاته مركّبٌ أساسيٌّ من الغبن التاريخيّ المستدام، أمّا جوهرُها كدولة يهوديّة ودولةِ اليهود فيَزيد من هذا الغبن. ولا مقوّمات داخل المجتمع الإسرائيليّ لأيّ تراجُعٍ عن هذا الجوهر: فاليسارُ الإسرائيليّ استفاد من المركّب الكولونياليّ لإسرائيل ومِنْ طابعها اليهوديّ، كما استفاد اليمينُ. وكلاهما استَغَلّ امتيازاتِ اليهوديّ التي وفّرتْها له الدولةُ على حساب الثروة الماديّة والروحيّة الفرديّة والجماعيّة للشعب الفلسطينيّ. ويتمسّك اليسار، كما اليمين، بهذه الامتيازات. وهذا أساسٌ ماديّ قويّ للإجماع الصهيونيّ شبهِ المطلق.

لقد تعامل المشروعُ الصهيونيُّ مع الجوهر، وهو السيطرةُ على المكان بكلّ خيراته وموارده، وتفريغُه من طابعه ومن سكّانه، وتهويدُ معالمه، والنظرُ إلى الشعب الفلسطينيّ مجزّأً كما خلقتْه إسرائيل. وهذا الجوهر يَرْفض الاعترافَ بمسؤوليّته عن خلق قضيّة اللاجئين وتهجيرهم، ويَعْمل جاهدًا على نسف أيّة إمكانيّة لعودتهم، وذلك من خلال السيطرة على أملاكهم الفرديّة والجماعيّة وخصخصتها وتهويدها. وهذا الجوهر يرى في الفلسطينيّين داخل مناطق الـ ٤٨ خطرًا أمنيّاً وديمغرافيّاً على الدولة اليهوديّة، وهو ذاتُه يرى ضرورةَ استمرار السيطرة على الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة بأدوات عسكريّة احتلاليّة. وتَجْهد إسرائيل في منع الشعب الفلسطينيّ من التعامل مع ذاته كشعب، بما يعنيه ذلك من الربط بين قضاياه رغم حالة التجزيئيّة القسريّة. وهذا ما بيّنتْه جليّاً اتفاقيّاتُ أوسلو، التي خَلقتْ وضعًا يبدو فيه وكأنّ هناك ثلاثَ قضايا فلسطينيّة متصادمة في المصالح والأولويّات ـ وهذا فرق جوهريّ بين السلطة الفلسطينيّة ومنظمة التحرير الفلسطينيّة (م. ت. ف.)، التي مثّلتْ إلى حدٍّ كبيرٍ الشعبَ الفلسطينيَّ بمجموعه. ووفق التعامل التجزيئيّ أصبح الانتصارُ الإسرائيليّ والهزيمةُ العربيّة عام ١٩٦٧، لا الغبنُ التاريخيُّ، هما نقطةَ البداية ومنطلقَ أيّ حلّ.

ما يَلْفت النظر تاريخيّاً أنّ الشعب الفلسطينيّ لم يكن في أيّ فترةٍ سيِّدَ نفسه قَدْرَ ما هو في الجولة الحاليّة من الصراع مع إسرائيل. وليس مصادفةً أنّ أيّاً من الحلول المطروحة اليوم أو في الماضي لم يكن حلاً بادَرَ إليه الشعبُ الفلسطينيُّ: فاقتراح الدولتيْن هو اقتراح دوليّ، وما سَبَقَه من اقتراحات لم يكن بمبادرة وإرادة فلسطينيّة، وما اقتُرِحَ في أوسلو كان إسرائيليّاً منبثقًا عن تضعضع بنْية

بين جوهر إسرائيل وتجزيئيّة الحلول

م. ت. ف ونهايةِ مرحلةٍ دوليّة قائمةٍ على أساس نظام القطبيْن. وقد تكون ثمّة حالةٌ استثنائيّة، هي مرحلةُ التأسيس لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة تعبيرًا عن انطلاقة حركة التحرر الوطنيّ الفلسطينيّ؛ ولكنّ م. ت. ف. تراجعتْ عن ميثاقها ثمنًا مسبّقًا لمرحلة أوسلو. وأمّا ما نَشْهده اليوم من تحوّل فهو نضالُ الشعب الفلسطينيّ كي يكون سيّدَ نفسه من حيث رفضُه الأمرَ الواقعَ، ومحاولتُه خلقَ توازنٍ أمنيّ مع إسرائيل، رغم الفارق الهائل في القدرة العسكريّة بين الطرفيْن، مستحدِثًا أدواتٍ لهذا التوازن بما فيها المسُّ بالمدنيّين الإسرائيليّين. ويأتي ذلك بعد أن جَرَّب الشعبُ الفلسطينيّ العديدَ من المسارات، التي لم تؤدِّ إلى الاستقلال ولا إلى السيادة ولا إلى إحقاق حقوقه الجوهريّة ولو بالحدّ الأدنى المطروح دوليّاً ـ وهو حلّ الدولتين. ومادام المجتمع الدوليّ لا يوفّر الحماية للشعب الفلسطينيّ، فإنّ هذه المقاومة ستبقى ضرورةً حياتيّة، حتى وإنْ أخذتْ أشكالاً مختلفة.

وقد بيّنت التطوراتُ في السنتيْن الأخيرتيْن، ابتداءً من انتفاضة الأقصى، أنّ هنالك تحوّلاً ومؤشّراتٍ لبداية نهاية التسليم بالتجزيئيّة داخل الشعب الفلسطينيّ، وللتحوُّلِ من علاقات تضامن بين قطاعاته إلى إدراك متزايد بضرورة تقاسم الهمّ الجماعيّ المشترك. فمواجهةُ الاحتلال ليست مهمّةَ الفلسطينيّين في الضفّة والقطاع وحدهم؛ ومسألةُ اللاجئين أو حقُّ العودة ليسا قضيّة اللاجئين وحدهم؛ والنضالُ الوجوديّ للفلسطينيّين داخل إسرائيل ليس قضيّتَهم وحدهم. وفي اعتقادي أنّ هذا الإدراك أتى مع بداية الحديث عن الحلّ الدائم أو «نهاية الصراع» كما طرحها رئيسُ الحكومة الإسرائيليّ السابق اهود براك. فقضايا الحلّ الدائم هي التي وَحَّدتْ جدولَ أعمال الشعب الفلسطينيّ، وحَوَّلَتْه من التعامل مع التفاصيل التقنيّة ضمن مسار أوسلو إلى التعامل مع الجوهر، أيْ مع الثوابت الفلسطينيّة، وفي مقدّمتها حقُّ العودة. كل ذلك رغم غيابٍ صارخٍ لأيّ مشروع وطنيّ فلسطينيّ على مستوى القيادات.

وهناك تحوُّل إستراتيجيّ في إدراكِ حقيقة أخرى، وهي أنّ التحوُّلات كي تَحْدث لا تحتاج إلى مساواة في القوّة، بل تحتاج إلى خلق وضعٍ لا يَقْبَل فيه الطرفُ الضعيفُ وضعيّتَه بعد اليوم، ولا يستطيع الطرفُ القويُّ ـ في الوقت نفسه ـ القبولَ بالثمن الذي يَدْفعه ولا تَحَمُّلَ تبعات هذا الثمن لا أمنيّاً ولا اجتماعيّاً ولا اقتصاديّاً. هذا الوضع، الذي يُمْكن فيه كسرُ قواعدِ اللعبة القائمة وزعزعةُ التوازنات القديمة، قد يكون أساسًا لتشكيل نواة لحلّ قائم على رؤيا جماعيّة للشعب الفلسطينيّ، تَدْعمه التفاعلاتُ الشعبيّةُ العربيّةُ والتفاعلاتُ الإسلاميّةُ والتفاعلاتُ الدوليّةُ المتمثلةُ بحركات التضامن العالميّة.

البعد العربيّ بالذات لا يُقاس بالوضع الحاليّ فحسب، بل يقاس بإمكانيّاته المستقبليّة وتفاعله مع القضيّة الفلسطينيّة أيضًا. وما كان يتردد عن «الفَرَج العربيّ» للفلسطينيين تمّ استبدالُه على أرض الواقع بالفَرَج الفلسطينيّ للشعوب العربيّة، التي تَوسَّعَ حَيِّزُ تحرُّكها من خلال حركتها المؤيّدة للشعب الفلسطينيّ. وهذا بُعْدٌ مستقبليّ أساسيّ في معادلة النضال التحرُّريّ الفلسطينيّ. كما أنّ الشرعيّة الدوليّة، التي يَنْدرج حلُّ المسألة الفلسطينيّة ضمنها ويَسْتند إلى مواثيقها التي تَمْنح الشعوبَ المضطهدةَ حقَّها في تقرير مصيرها، ليس لها شكلٌ واحد ومحدَّد، بل هي تقرُّ بالحقّ أساسًا. وبهذا المفهوم فإنّ الشرعيّة الدوليّة هي أيضًا متغيِّر يوجد هامشٌ للتأثير في شكل تحقيقه على أرض الواقع.

أوراق اللعب

إنّ أهمّ نقطة قوة لدى الشعب الفلسطينيّ اليوم هي قدرته على ألاّ يوقِّع على إنهاء الصراع. وهذا ما لا تَقْبل به إسرائيلُ حاليّاً. فإسرائيل ترى في قبول الشعب الفلسطينيّ بإنهاء الصراع هدفًا إستراتيجيّاً ومركّبًا أساسيّاً في ضماناتها لمستقبلها.

حتى لو قبلت إسرائيل أن تصبح «دولةَ لمواطنيها» فلن يكون في ذلك حلّ، إلاّ إذا قبلنا التجزيئيّة وفضّلنا تميُّزنا المدنيّ على سلوكنا كشعب

وكأمر مكمّل، تَجْهد إسرائيلُ في تحقيق اعترافٍ عربيّ إقليميّ بها، ومن هذا المنطلق فإنّها تخصّص ضمن إستراتيجيّتها التفاوضيّة الإقليميّة حيّزًا أساسيّاً لموضوع التطبيع. وفي مفاوضاتها مع سوريا قبل ثلاث سنوات، كان المسؤولُ عن ملفّ التطبيع هو قائد جهاز المخابرات العسكريّة سابقًا أوري ساغي، وذلك إمعانًا في تأكيدِ أنّ التطبيع وإنهاءَ الصراع هما حاجة إسرائيليّة ومركّب جوهريّ ضمن مركّبات الأمن القوميّ الإسرائيليّ. وفي الواقع الفلسطينيّ لا يَمْلك أيُّ مسؤول أو مؤسسة فلسطينيّة الحقَّ أو التخويلَ بإنهاء الصراع. والحقوق الفلسطينيّة، ولاسيّما حقّ العودة، غيرُ خاضعة للتقادم، ولها بُعدُها الجماعيّ والشخصيّ الذي يَضْمن بقاءَ آنيّتها.

وفي المقابل، فإنّ الشعب الفلسطينيّ لا يَمْلك القدرات الذاتيّةَ على تحقيق حلّ عادل يتلاءم والحاجةَ إلى وضع حدّ للغبن التاريخيّ. لكنّ هذا صحيح وفق المعطيات الحاليّة فحسب، لأنّ إسرائيل غيرُ جاهزة وغيرُ قادرة على القبول بحلّ عادل لكونه نقيضًا لوجودها كمشروع للحركة الصهيونيّة. وهي في الوقت ذاته لا تَمْلك أيَّ ضمانات لقدرتها على مواصلة الوضع الحاليّ.

في اعتقادي أنّ المركّبيْن الأصعب ضمن مركّبات الحلّ هما حقّ العودة للاجئين، وإزالةُ المستوطنات. فالاستيطان هو من مركّبات إسرائيل كدولة، لا من مركّبات احتلال ١٩٦٧ فقط، كما ذكَرنا سابقًا. والمستوطنات ليست خارج إسرائيل أو على هامشها، بل هي جزء من جوهرها. وإسرائيل الرسميّة والشعبيّة تتحدّث اليوم عن تبادل سكانيّ أو تبادل مناطق، مثل اقتراحها مقايضة منطقة وادي عارة داخل الخطّ الأخضر بالكتل الاستيطانيّة. والهدف من هذا التبادل هو بقاءُ هذه الكتل تحت السيطرة الإسرائيليّة، والتخلُّصُ من المسؤوليّة عن مئات آلاف الفلسطينيّين من مواطني إسرائيل (مقلّلةً بذلك من «الخطر» الديمغرافيّ العربيّ الفلسطينيّ داخل إسرائيل)، وتوفيرُ ضمانة جديدة لتعزيز الطابع اليهوديّ لإسرائيل تماشيًا مع الحلم الصهيونيّ. وهذا الطرح، بالمناسبة، يأتي من مدرسة حزب العمل، لا الليكود، ويتماشى مع الطرح الجديد نسبيّاً لقادة ذلك الحزب والقاضي بأنّ قيام دولة فلسطينيّة مستقلّة إلى جانب إسرائيل على غالبيّة مناطق الضفّة وغزّة هو مصلحة إستراتيجيّة لإسرائيل.

ولئن بدا «التبادلُ السكانيّ» وكأنّه يتماشى مع حلّ دولة ثنائيّة القوميّة في كل فلسطين، فإنّ مثل هذا الطرح إنْ كان صادرًا عن رؤية فلسطينيّة يَخْتلف عمّا إذا كان صادرًا عن رؤية إسرائيليّة. فلو كان هنالك مطلبٌ فلسطينيّ من أهالي وادي عارة بالانضمام إلى نفوذ السلطة الفلسطينيّة، فهذا يَنْدرج في إطار تقرير المصير ووحدة الشعب الفلسطينيّ، رغم أنّ نقطة ضعفه هي التسليم بالطابع اليهوديّ لإسرائيل وبمركّبها الكولونياليّ في حدود الخطّ الأخضر. وأمّا طرحُ التبادل السكّاني من قِبل إسرائيلُ فهو طرح عنصريّ يَهْدف إلى صيانة وتعزيز المشروع الكولونياليّ في كلّ فلسطين التاريخيّة؛ ذلك لأنّه التفاف على الحاجة إلى تفكيك المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ من أحدِ مركّباته (أي استيطانِ ما بعد ١٩٦٧ في الضفّة الغربيّة). ومعنى ذلك أنّ إسرائيل تريد أن تَخْلق هامشًا لمقايضة فلسطينيّة ـ فلسطينيّة ضمن المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ. والقبول الفلسطينيّ بالمقايضة يَعْني شرعنةَ المشروع الكولونياليّ بكل مركّباته وشموليّته.

ولو افترضنا أنّ دولة اسرائيل قبلتْ أن تصبح «دولةً للمواطنين» فهل في ذلك حلّ؟ قد يكون كذلك إذا قبلنا التجزيئيّةَ وفَضّلْنا تميُّزَنا المدنيَّ على سلوكنا كشعب، أيْ قَبلنا بجوهر إسقاطات النكبة. فما لم يتمّ إدراجُ قضايا الفلسطينيّين داخل إسرائيل في **مجمل** القضيّة الفلسطينيّة، فسيكون ذلك تكريسًا للتجزيئيّة ولقبولِ العمل وفق الإستراتيجيّة الإسرائيليّة.

بين جوهر إسرائيل وتجزيئيّة الحلول

أما آليّة مواجهة مثل هذا التحدي فهي إقامةُ مؤسسات فلسطينيّة شاملة للشعب الفلسطينيّ على غرار م. ت. ف، تمثّل كلَّ الشعب الفلسطينيّ، وتوفِّر بلورةَ مشروع جماعيّ فلسطينيّ... خلافًا للسلطة الفلسطينيّة التي تبقى حدودُها الضفةَ الغربيّةَ وقطاعَ غزة، وتبقى الأجزاءُ الأخرى من الشعب الفلسطينيّ خارجها أو في أحسن الأحوال على هامشها.

بين الدولة الديموقراطيّة، والدولة الثنائيّة القوميّة، والدولتيْن

إنّ التعويض الأمثل عن الغبن التاريخيّ هو دولةُ فلسطين ديموقراطيّة في كلّ فلسطين التاريخيّة، تَضْمن حقَّ العودة للاجئين الفلسطينيِّين إلى ديارهم وأملاكهم، وتعوّضهم عن فترة اللجوء بشكل تامّ جماعيّاً وفرديّاً. دورُ مثل هذه الدولة هو أيضًا نزعُ الامتيازات الجماعيّة التي قدَّمتْها إسرائيلُ لسكّانها الذين استقدمتْهم على حساب الفلسطينيِّين اللاجئين الذين بقوا في وطنهم. وسيَضْمن مُركَّب «العلمانيّة» أن تكون الدولة دولة مؤسّسات، مع فصل سلطات، وفصلِ الدين عن الدولة. ومن دورها أيضًا توفيرُ الضمانات لمنع السيطرة الإسرائيليّة على الموارد والاقتصاد ومواقع القوّة والحكم.

إلاّ أنّ هذه الضمانات غير ممكنة من خلال النهج الدمجيّ للأفراد، أو النهج الليبراليّ التقليديّ. بل إنّ الحّيز الخاصّ للأفراد هو نتاج الحيّز العام للمجموعة. فإذا كان حيّز «المجموعة» الفلسطينيّة ضيّقًا ومحدودًا فهذا يَنْعكس مباشرةً على ضيقِ حيِّز الأفراد. وهذا عاملٌ كابحٌ للفرص المتساوية الجماعيّة، ومن ثمّ الفرديّة، في الحراك الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ.

فلو أخذنا موضوعَ تملُّك يهود أفراد لأملاكِ لاجئين فلسطينيِّين أفراد، حَسْبَ المفهوم الليبراليّ للدولة، فإنّ هؤلاء الأفراد اليهود حصلوا على أملاكهم بشكل قانونيّ من الدولة بصفتهم طرفًا ثانيًا، وواجبُ الدولة حمايةُ الملكيّة الفرديّة. وهذا يَعْني أنّ دولة ديموقراطيّةً علمانيّةً **لا** تستطيع إلغاء التملُّك الفرديّ اليهوديّ الذي جرى ضمن صفقة بين إسرائيل كدولة وبين مواطنيها. وهذه الحالة هي حالة عامة. أمّا الدولة الثنائيّة القوميّة فتكون على الحقوق الجماعيّة لا الفرديّة وحدها. وهنا بالإمكان الاستعانةُ بنموذج جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصريّ رغم الفارق الكميّ الهائل بين البيض والسود. فالدولة الجديدة لم تستطع حلَّ مسألة التملُّك، ولا يزال مطلبُ «الأرض لعديمي الأرض» صارخًا. والقدرة على التملُّك مازالت موجودة لدى البيض، والبنيةُ الاقتصاديّةُ مازالت مركَّباتُ الفصل العنصريّ مسيطرةً إلى حدٍّ كبير فيها؛ ومع ذلك فلكلّ مواطن صوتٌ في الانتخابات. وهذا مصدر قوّة هائل، لكنّه غير كافٍ للقضاء على إسقاطات الغبن التاريخيّ الذي لَحِقَ بالسود في جنوب أفريقيا.

إنّ الصهيونيّة تريد دولةَ إسرائيل دولةً أحاديّةَ القوميّة أو الإثنيّة، ودولةً إيديولوجيّة. لكنّ الحاجة إلى دولة ثنائيّة القوميّة هي في الأساس حاجة فلسطينيّة، وقد تصبح إسرائيليّةً في المدى البعيد إذا لم يكن ثمّة مفرّ من القبول بمساومة تاريخيّة فلسطينيّة تَعْتمد على توازن قوى غيرِ متوفرٍ اليوم.

المطلوبُ اليوم أمران: واحد من الفلسطينيِّين مواطني إسرائيل، وهو رفعُ مطلب الدولة الثنائيّة القوميّة داخل الخطّ الأخضر والقائمة على تقاسم السلطة ومواقع القوّة. والثاني هو مطلب فلسطينيّ عامّ بدولة ثنائيّة القوميّة في كلّ فلسطين ـ وهذا هو السياق العامّ للمطلب الأول، لا بمثابتهما مطلبَيْن منفصلين.

ليس المقصود ممّا سبق أنّ النضال من أجل حلّ قائم على دولتين أمرٌ خاطئ، بل يَنْبغي أن يكون ضِمْنَ مشروع **تكامليّ**، مع الإدراك أنّ جوهر الغبن التاريخيّ لن يجد له مساحةً في هذا الحلّ. إضافةً إلى ذلك، فإنّ حل الدولتيْن ضروريّ مادام غيرَ مقيَّد بإنهاء

حل الدولتيْن ضروريّ مادام غير مقيَّد بإنهاء الصراع؛ فهو يوفّر الضمان لمعادلة أكثر تكافؤًا ولكنّه لا يحلّ كلّ مركّبات هذا الصراع

الصراع، لأنّه الآليّة الوحيدة في هذه المرحلة لتحقيق كيان ذي سيادة ولو غير متكاملة لجزء من الشعب الفلسطينيّ ولأول مرة في تاريخه. وهو أساس قويّ لبلورة الشعب الفلسطينيّ كمنطلق للحؤول دون أن يتحوّل حلُّ الدولة الثنائيّة القوميّة إلى واقع كولونياليّ أپارتايديّ كما هو الواقع الحاليّ. حلُّ الدولتين، إذن، يوفّر الضمانَ لمعادلةٍ أكثرَ تكافؤًا، لكنّه لا يحلّ كلَّ مركّبات الصراع.

وفي هذا السياق، فإنّ الدولة الثنائيّة القوميّة القائمة على أساس تقاسُم السلطة تختلف عن الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة. فمن ناحية، لا يُمْكن أن يكون الحلُّ العادلُ من خلال تهجير اليهود الذين استقدمهم المشروعُ الصهيونيُّ الكولونياليّ، بل من خلال توفير الضمانات لعودة أهل هذا الوطن (أي اللاجئين الفلسطينيِّين) إلى ديارهم وأملاكهم وتعويضهم عن أكثر من نصف قرن من النكبة. كما أنّ نموذجَ دولةٍ من هذا النوع لا يمكن أن يكون دمجيّاً، لأنّ الهيمنة في النموذج الدمجيّ لا تقاس بالكمّ بل بالسيطرة على مرافق القوى ومصادرها وعلى البيئة الداخليّة والخارجيّة لكلّ مجموعة ـ وهي بيئة توجد فيها هيمنةٌ إسرائيليّةٌ حاليّاً، والنموذجُ الدمجيُّ سيكرّسها ويرسّخها. وأمّا نموذج الدولة الثنائيّة القوميّة فقائم على أساس كيانيْن يتقاسمان السلطةَ، كلّ تجاه ذاته داخليّاً. وهذا يحوّل العاملَ الكمّيَّ إلى نوعيّ، ولاسيَّما أنّ الحديث يدور عن حقوق جماعيّة لا عن مساواة بين المواطنين وفقًا لمفهوم «المواطنة.»

إنّ الفصل بين النظام الكولونياليّ، والسكّان الذين عَمَلَ باسمهم هذا النظامُ، هو أيضًا مركّبٌ هام كاستراتيجيّة مستقبليّة. ونموذج جنوب أفريقيا يستطيع أن يشكّل درسًا في هذا المضمار: فالمؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ لم يَدْعُ يومًا إلى طرد البِيض الذين قَدِمُوا إلى جنوبيّ أفريقيا كجزء من مشروع كولونياليّ. وفي الحالة الفلسطينيّة فإنّ صيغة دولة ثنائيّة القوميّة، بهدف وضع حدٍّ لآخرِ الأنظمة الكولونياليّة والفصل العنصريّ، قادرةٌ على خلق حراكٍ مستقبليّ داخل المجتمع اليهوديّ نفسه رغم تماثله شبه المطلق حتى اليوم مع المشروع الصهيونيّ. لكنّ اللاعب الأساسيّ يجب أن يكون الشعبَ الفلسطينيّ، معتمدًا على الآفاق المستقبليّة لا على توازنات اليوم.

إنّ شرطًا أساسيّاً للتقدّم في هذا المشروع هو استحداثُ آليّاتٍ وأدواتٍ لعبةٍ جماعيّةٍ جديدةٍ على مستوى الشعب الفلسطينيّ كله ـ في الوطن على جانبي الخطّ الأخضر، وفي مخيّمات اللاجئين والشتات ـ تناسب هذه الرؤيةَ. وقد يبدو على المدى القصير أنّ طَرْحَ هذا الحل سيؤثّر سلبًا وسيعقّد حلَّ الدولتين الذي يحظى بتأييد دوليّ. لكنّ الركون إلى المواقف الدوليّة من دون الركون إلى الثوابت الوطنيّة ـ التي مرجعيّتُها هي الشعبُ الفلسطينيّ **كلُّه** ـ قد أدّى إلى التراجع تلو التراجع، وإلى أن تصبح إسرائيلُ بانتهاكها كلَّ الأعراف الدوليّة والشرعيّة الدوليّة محميّةً دوليّاً أكثرَ من ضحاياها، وأصبحتْ ممارساتُها أكثرَ قبولاً من ممارسات ضحاياها. وازداد الوضعُ سوءًا بعد أن قبلت السلطةُ الفلسطينيّةُ باستبدال المرجعيّات ومواثيق الشرعيّة الدوليّة بمرجعيّات قائمةٍ على توازن القوى، ولِيَنْحصرَ دورها في أن تَحْكم الجمهورَ الفلسطينيّ تحت نفوذها المنقوص وفق هذه الأسس، ولتحدَّ بذلك من طاقات الشعب الفلسطينيّ وإمكانيّاته في التحرُّر الوطنيّ. إنّ مشروعًا وطنيّاً فلسطينيّاً مستحدثًا، وبلورةَ أداة قياديّة جماعيّة ذات مصداقيّة، يضعان حقَّ العودة هدفًا إستراتيجيّاً ويبلوران الشعب الفلسطينيّ على أساسه. ففي ذلك قوّةُ دفعٍ باتجاه حلّ الدولتيْن أساسًا، ومرحلةٌ ضمن حلٍّ دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة.

حيفا

أمير مخّول

مدير «اتجاه» ـ اتّحاد الروابط العربيّة في فلسطين ٤٨

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

جوزيف مسعد

قبل أن تبدأ «عمليّةُ السلام» في مدريد عام ١٩٩١ وتتواصلَ مع تدشين عمليّة أوسلو عام ١٩٩٣، كان جميعُ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ ـ ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينيّة (م. ت. ف) وخارجها ـ متّفقين على أنّ مصالح هذا الشعب متناغمةٌ في الصميم. غير أنّ ما يسمّى بـ «عمليّة السلام» غيّرتْ هذه المعادلة جذريّاً. فعلى أثر توقيع اتفاقيّات متعدِّدة بين منظمة التحرير الفلسطينيّة (ومِنْ بَعْدها السلطة الفلسطينيّة) وإسرائيل، انفصلتْ مصالحُ الفئات المختلفة من الشعب الفلسطينيّ واحدتها عن الأخرى، وأصبحتْ متناشزةً إنْ لم تكن متناقضةً تناقضًا صارخًا. ففلسطينيّو مناطق ١٩٤٨ راحوا، من خلال قيادتهم المنتخَبة، يتحدَّوْن إسرائيل كي تَنْزعَ عنها طبيعتَها اليهوديّة فتصبحَ دولةً لجميع مواطنيها؛ بينما بدا فلسطينيّو الضفّة الغربيّة وغزّة حتى بداية انتفاضة الأقصى، ومن خلال قيادتهم المنتخَبة أيضًا، وكأنّهم يستعدّون لسرابِ دولةٍ فلسطينيّة مستقلّة ذاتِ سيادة مازالت السلطةُ الفلسطينيّةُ وأنصارُها التكنوقراطيُّون والفاسدون يَسعَوْن إليها حتى اليوم بلا كلل. ومن أجل تحقيق هذا السراب واصلتْ قيادةُ فلسطينيِّي الضفّة الغربيّة وغزّة الالتفاتَ إلى النصائح «البراغماتيّة» و«الواقعيّة» التي تحثُّهم على ضرورة التخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات في العودة و/أو التعويض، بل تحثّهم على نحوٍ متزايدٍ على التخلّي عن حقوق فلسطينيّي الضفّة وغزّة أنفسِهم. والحقّ أنّ السلطة الفلسطينيّة، ومنظمةَ التحرير الفلسطينيّةَ مِنْ قَبْلها، تركتا فلسطينيّي ٤٨ لمصيرهم، من دون أن تُطالِبا إسرائيلَ بإسقاط طابعها اليهوديّ العنصريّ. كما افتَقَرَ اللاجئون الفلسطينيُّون وفلسطينيّو الشتات بدورهم، منذ بدء عمليّة أوسلو، إلى قيادة وإلى أهداف يُمْكن تعيينُها. هذه التطوُّرات جميعُها تحتِّم أن نَرْسم مخطَّطًا موجزًا للمسيرة التي أدّت إلى هذه النتيجة، ونقوِّمَ ـ من ثمّ ـ إنْ كان الحلُّ القائمُ على دولتيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة سيفي حقّاً بحاجات الشعب الفلسطينيّ وتوقُّعاته ويعيد إليه حقوقَه.

◆ ◆ ◆

كان شرطَ الوصول إلى هذا الوضع هو «إعلانُ الاستقلال» الذي اتّخذه المجلسُ الوطنيُّ الفلسطينيُّ في دورته المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٨. فحتى ذلك الوقت كانت منظمةُ التحرير الفلسطينيّة، رسميّاً على الأقلّ، تَسْعى إلى خلق دولة فلسطينيّة ديموقراطيّة علمانيّة على كامل فلسطين التاريخيّة (الانتدابيّة)، دولةٍ يُعوَّض فيها كلُّ اللاجئين الفلسطينيِّين ممّا سُلِب منهم، ويَنْتهي الاحتلالُ الإسرائيليّ للضفّة الغربيّة وغزّة، ويزولُ نظامُ الأپارتايد (الفصل العنصريّ) اليهوديّ الإسرائيليّ الذي يعيش فلسطينيّو ٤٨ تحت نِيره. وكان من شأن الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة أن تَضْمن لليهود حقوقًا مساويةً للمواطنين الآخرين، ولكنْ بعد إزالة امتيازاتهم الدينيّة والعرقيّة. غير أنّ الانحراف تمّ بشكل غير رسميّ قبل ذلك الوقت بكثير. ففي حين كانت م. ت. ف. بين عاميْ ١٩٦٤ و١٩٧٤ تميل في برنامجها التحرُّري إلى فلسطينيّي الشتات، بدأت الضغوطُ القادمةُ من نُخَبٍ مواليةٍ لها في الضفّة وغزّة (فالمنظّمة تجاهلتْ على الدوام الفلسطينيِّين الذين يعيشون داخل مناطق ٤٨) تَفْعل فعلَها من أجل حَمْلها على قبول حلٍّ قائمٍ على إنشاء دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل. وكان الفهمُ الرسميّ الفلسطينيّ لهذا الحلّ، الذي غدا أكثرَ قبولاً منذ عام ١٩٧٤، أنّه مقدِّمةٌ لتوحيد فلسطين في نهاية المطاف، وأنّ إنشاء دولة مصغّرة على الضفّة الغربيّة وغزّة لن يكون على حساب اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات.

ما قبلتْه م. ت. ف. والسلطة الفلسطينيّة هو صفقة يحْصل بموجبها فلسطينيُّو الضفّة وغزّة على حكم ذاتيّ، مقابل التخلّي عن اللاجئين وعن فلسطينيّي ٤٨

ومع أنّ معظم الفصائل داخل م. ت. ف، بما في ذلك الفصائل اليساريّة، كانت قد وافقتْ بشكلٍ غير رسميّ على أنّ عودة اللاجئين ستكون مستحيلةً في سياق الحلّ القائم على دولتيْن، فإنّها من الناحية الرسميّة التزمتْ جميعُها موقفًا يقول بأنّ تحقيق هذا لا يُلغي ذاك.

في تلك الأعوام التزمت القيادةُ الفلسطينيّةُ جانبَ فلسطينيّي الشتات، الذين بَنُوها وغذّوها ومَدُّوها بأسباب الحياة. وقد أدّتْ هزيمةُ قيادة فلسطينيّي الشتات عام ١٩٨٢ في بيروت، ومن ثمّ نفيُها إلى تونس، لا إلى إضعاف م. ت. ف. وحدها بل إلى إضعاف فلسطينيّي الشتات أيضًا الذين كانوا يتمسّكون بأملِ أن تتمكّن المنظمةُ من تحقيق أحلامهم. ثم جاءت انتفاضةُ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ في الضفّة وغزّة، فكهربت الشعبَ الفلسطينيَّ في كل مكان. وقد هال المنظّمةَ، التي كانت تُمْعن في الفساد أكثرَ فأكثرَ، أن تَبْرز إلى النور قيادةٌ فلسطينيّةٌ مستقلّةٌ في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، فسَعَتْ إلى التقليل من شأنها عبر «خطف» هذه الانتفاضة ماديّاً وتنظيميّاً. غير أنّ الانتفاضة الأولى عَزّزت اندفاعَ فلسطينيّي الضفّة وغزّة لقبولٍ رسميٍّ فلسطينيٍّ لا لبْس فيه بالحلّ القائم على دولتيْن. وفي هذا السياق جاء إعلانُ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ عام ١٩٨٨ عن دولة فلسطينيّة مستقلّة على الضفّة وقطاع غزّة تعبيرًا عن إرادة الشعب الفلسطينيّ المنتفض ضدّ قامعيه الإسرائيليّين اليهود. وقد شكّل هذا الإعلانُ ختمَ الموافقة الرسميّة من م. ت. ف. على الحلّ القائم على دولتين، من دون أيّ ذكر لحقوق فلسطينيّي الشتات أو فلسطينيّي ٤٨ باستثناء جملةٍ تقول إنّ الدولة المستقلّة العتيدة ستكون «دولةَ الفلسطينيّين أنّى كانوا.»[١]

حتى تلك اللحظة لم تُشِرْ م. ت. ف. إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الصادر عام ١٩٤٨، والذي يؤكّد أنّ اللاجئين الفلسطينيّين «الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيشِ بسلامٍ مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أقرب تاريخ عمليّ، وأنّ على التعويض أن يُدْفع عن ممتلكاتِ مَنْ شاء ألاّ يعود وعن خسارة ممتلكات أو عن خرابها - وهي [أمورٌ]، بحسب مبادئ القانون الدوليّ أو من منطلق العدل، يجب أن تفي بها الحكوماتُ أو السلطاتُ المسؤولة.»[٢] وقد أشّر إعلانُ الاستقلال عام ١٩٨٨، وللمرّة الأولى في تاريخ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، على إعادة تأكيد هذا المجلس لحقّ الشعب الفلسطينيّ في العودة وفقًا لقرارات الأمم المتحدة؛ ففي السابق كان يتمّ تأكيدُ هذا الحقّ من دون الإحالة على مثل هذه القرارات.[٣] ويَشْرح رشيد خالدي ذلك بالقول:

«إنّ م. ت. ف، بقبولها الواضح بموادّ القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، قد قبلتْ قيودًا معيّنةً هامّةً على حقّ عودةٍ مفترَضٍ. وأولُ هذه

١ - إعلان الاستقلال الفلسطينيّ، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، وقد أعيد نشرُه في **Journal of Palestine Studies**، العدد ٧٠، شتاء ١٩٨٩، ص ٢١٥.

٢ - United Nations General Assembly Resolution 195 (III), 11 December 1948, Article 11. Reproduced in George J. Tomeh, ed., *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Volume One 1947-1974* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1975), p. 16.

٣ - Rashid Khalidi, "Observations On the Right of Return," *Journal of Palestine Studies*, No. 82 (Winter 1992), p. 35.

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطيني

القيود هو أنّ الفلسطينيّين الذين حُوِّلوا إلى لاجئين عام ١٩٤٨ أُعطوا خيارًا يخوِّل 'مَنْ شاءَ ألاّ يعود' الحصولَ على التعويض عن ممتلكاته... وبهذا، فإنّ قبولَ الأمر الواقع، المتمثّلِ في خلق دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على حساب الفلسطينيّين، قد تمّ تشريعُه فعلاً على يد م. ت. ف... وأمّا الطلبُ المستحيلُ سياسيّاً، والقاضي بالسماح بعودة الفلسطينيّين الذين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨، فقد أُسقط، من دون أن يتمّ إسقاطُ مبدإِ تمتُّع هؤلاء الناس بحقوق معيّنة في سياق تسوية تفاوضيّة ما، ومن دون التخلّي عن قراءتها للتاريخ التي هي أساسُ هذا المبدإ. وهذا أيضًا يَجْعل من مطلب تنفيذ حقّ العودة مطلبًا أكثرَ واقعيّةً على نحوٍ طفيف، من غير أن يبدو أنّ م. ت. ف. تتنازل.»[١]

علاوةً على ذلك، فإنّه على الرُّغم من أنّ م. ت. ف. أو السلطة الفلسطينيّة لم تحدِّدا رسميّاً أماكنَ حلول اللاجئين العائدين، فإنّ أفرادًا مرتبطين بهما قد حَدَّدا ذلك فعلاً. ففي وقت يعود إلى عام ١٩٨٩ أدْلى كلٌّ من نبيل شعث وفيصل الحسيني بتصريحاتٍ تُفيد بأنّ رجوع اللاجئين سيَقْتصر على أراضي الدولة الفلسطينيّة العتيدة.[٢] وتمثّلتْ مساعي ياسر عرفات اللاحقة من أجل تحقيق الشروط الأميركيّة، ومن قَبْل أن توافق الولاياتُ المتحدةُ على الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينيّة، بتخلّيه المثيرِ للشفقة عن الكفاح المسلّح (المصطلح على تسميته في اللُّغة الصهيونيّة «إرهابًا»)، وبإعلانه أنّ الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ (الذي غدا في عُرْفه سيِّئ السمعة فجأةً) قد «عفا عليه الزمنُ» caduc[٣] ولكنّ هذه التنازلات المُهينةَ نفسَها لم تؤدِّ إلاّ إلى حوارٍ قصير بين الطرفيْن، ما لبث الأميركيُّون أن أوقفوه.

بعد حرب الخليج الثانية، وبعد الخطة الأميركيّة بعقد مؤتمرٍ دوليّ للسلام في مدريد، لم يُسْمح للفلسطينيّين بمجرَّد الذهاب في وفد مستقلّ. وبعد إلحاح إسرائيليّ، سُمح لفلسطينيّي غزّة والضفّة الغربيّة (لا لفلسطينيّي القدس الشرقيّة) بالمشاركة ضِمْن وفدٍ أردنيّ. وأما م. ت. ف. فقد خشيتْ من نشوء قيادة منافسة، ولذلك سعتْ إلى التقويض من شأن الفلسطينيّين المفاوضين ضمن عمليّة مدريد، فعمدتْ إلى إجراء مفاوضات سريّة مع الإسرائيليّين. وقد استند توقيعُها اللاحقُ على «إعلان المبادئ» إلى فرضيّةِ تحوُّلها من قيادةٍ لفلسطينيّي الشتات إلى قيادةٍ للفلسطينيّين في الضفّة وغزّة، تكون مستعدّةً للتخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيّين وفلسطينيّي الشتات معًا. وضمن حدود «إعلان المبادئ» هذا تمّ تحويلُ قيادة م. ت. ف. إلى سلطة فلسطينيّة، وأُنزلتْ قضيّةُ اللاجئين الفلسطينيّين إلى منزلة القضايا الكثيرة الأخرى التي ستُناقَش أثناء «مفاوضات الحلّ النهائيّ» أيّاً كان زمنُ تحقُّقها.

لقد أَرْست إسرائيل عمليّاً الأرضيّةَ لعمليّة أوسلو، حين فَصَلتْ بين مصالح الداخل الفلسطينيّ (أيْ فلسطينيّي غزّة والضفّة

١ ـ Ibid, p. 36.

٢ ـ "Interview with Faysal Husayni," in *Journal of Palestine Studies*. No. 72 (Summer 1989), pp. 11 - 12.
وراجع تصريحات شعث والحسيني في كتاب خالدي المذكور، ص ٣٦.

٣ ـ من تصريح لياسر عرفات في مؤتمر صحفيّ عقده في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ في جنيف، وأعادت نشرت *Journal of Palestine Studies*، العدد ٧١، ربيع ١٩٨٩، ص ١٨١

إذا لم يكن فلسطينيّو الشتات ومناطق ٤٨ هم المستفيدين من «عمليّة السلام،» فلماذا يذعنوا لها متنازلين عن كامل حقوقهم؟

الأصليّين) والخارج الفلسطينيّ (اللاجئين وفلسطينيّي الشتات)، وحين أُجبرتْ م. ت. ف. على قبول ذلك الفصل رسمياً. وبهذا لم يُنْظر إلى الحلّ المستند إلى دولتيْن بوصفه خطوةً أولى ضمن حلٍّ متعدِّدِ المراحل يَهْدف إلى رفع الظلم عن الفلسطينيِّين المنكوبين بالصهيونيّة وبدولة إسرائيل، ولم يُنْظر إليه أيضًا بوصفه حلاً جزئيّاً يُعيد الحقوقَ إلى فلسطينيّي الضفّة والقطاع الذين أضناهم الاحتلالُ العسكريُّ الإسرائيليُّ طوال الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة. كلُّ ما في الأمر أنّ هذا الحلّ اعتُبر صفقةً يكون بموجبها التخلّي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيِّين في الشتات وفي داخل الضفّة وغزّة، وتشريعُ حقّ إسرائيل كدولةٍ يهوديّةٍ تفوُّقيّةٍ في معاملة مواطنيها الفلسطينيِّين داخل ٤٨ معاملةً من الدرجة الثالثة، هما **الثمنَ** الذي يَنْبغي على أولئك الفلسطينيِّين (اللاجئين وفلسطينيّي الشتات) وفلسطينيّي ١٩٤٨ أن يَدْفعوه مقابل منح فلسطينيّي الضفّة وغزّة حكمًا ذاتيّاً محدودًا، بالإضافة إلى كلّ المعوِّقات التي تشاء إسرائيلُ (حتى وصول شارون إلى الحكم) أن تَفْرضَها عليهم. لقد كان **هذا** المفهومُ من الحلّ القائم على «دولتين» هو الذي قبلتْه م. ت. ف. والسلطةُ الفلسطينيّة منذ عام ١٩٩٣ من أجل حلّ المسألة الفلسطينيّة، وهو الذي يواصل عرفات السعيَ وراءه دونما كلل.

ولمّا كانت السنواتُ العشر الأخيرة قد بيّنت الفشلَ الذريعَ لهذه الاستراتيجيا والتكتيكات، فقد يَظنّ المرءُ أنّ السلطة الفلسطينيّة وشلّتَها الفاسدة من المستشارين ستتوقّف عن اتّباع هذا الطريق الفاشل. ولكنْ، يومًا بعد يوم، يُثْبت ياسر عرفات أكثرَ فأكثر أنّ مَعِين تنازلاته عن حقوق الفلسطينيِّين لم يَنْضبْ بعد. بل إنّه، في مقابلة أجراها مؤخّرًا مع الصحيفة الإسرائيليّة **هآرتس**، ذهب أبعدَ ممّا سبق أن ذهب إليه في تنازلاته المشينة، وذلك حين أكّد استعدادَه لقبول خطّة بوش القاضية بإنشاء «دولة موقّتة» على ٤٢٪ من الضفّة الغربيّة، ولقبول خطّة كلينتون الصادرة في يناير ٢٠٠١ والتي تَحْرم اللاجئين الفلسطينيِّين حقَّهم في العودة إلى ديارهم. وهو أيضًا تنازلَ عن السيادة الفلسطينيّة على أجزاء من القدس الشرقيّة.(١)

◆ ◆ ◆

مَنْ تُراهم المستفيدون من هذه العمليّة السلميّة، الذين مازالوا يَأْملون بحلٍّ قائم على دولتَيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة؟ نظريّاً، يَبْدو أنّ فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليِّين هم الذين سيَحْصدون فوائدَ دولةٍ خياليّة عتيدة إنْ تخلّوا عن حقوق اللاجئين وحقوقِ فلسطينيّي ١٩٤٨... تمامًا كما فعل الصهاينةُ الذين لم يُدْرجوا إنقاذَ اليهود الأوروبيِّين ضِمْن أولويّاتهم قطّ، فحصدوا الفوائدَ السياسيّةَ والماديّةَ من قتل هؤلاء اليهود على يد ألمانيا النازيّة.(٢) ولكنّ حقيقة الأمر هي أنّ فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين قد كانوا ومازالوا خاسرين هم أيضًا، إذ إنّ أوضاعهم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة والجغرافيّة قد ساءت أثناء حكم السلطة الفلسطينيّة، وكلُّ ما يأملونه الآن هو حلٌّ قائمٌ على إنشاء بانتوستانات أپارتايديّة.

أمّا بشأن الفرضيّة القائلة بأنّ اللاجئين الفلسطينيِّين وفلسطينيّي الشتات هم جزءٌ من المرحلة النهائيّة لـ «عمليّة

١ - Akiva Eldar, "Arafat to *Ha'Aretz*: I Accept Clinton's Plan; Peace is Possible," *Ha'Aretz*, June 21, 2002.

٢ - عن سياسات الصهيونيّة إزاء إنقاذ الأوروبيِّين اليهود من النازيِّين، انظر: Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (Westport: Lawrence Hill, 1983).

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

السلام،» فهي تَفْترض أنّهم وفلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين مُوحَّدو الحقوق والموقف. غير أنّ كلّ الحلول التي اقترحتْها م. ت. ف. وشلّتْها من المثقفين الكومبرادوريّين تضحّي بمعظم حقوق فلسطينيّي الشتات لصالح فَصْلهم عن فلسطينيّي الضفّة وغزّة الأصليّين الذين سيكونون المستفيدين الوهميّين النهائيّين من الهِبات الإسرائيليّة ـ أيّاً كانت ـ التي تستطيع السلطةُ الفلسطينيّةُ وأصدقاؤها الحميمون انتزاعَها. كما أنّ اللاجئين الفلسطينيّين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة وغزّة (وعددُهم يربو على مليون ومئتيْ ألف) قد ازدادوا فقرًا أكثرَ من غيرهم نتيجةً للأداء الاقتصاديّ البائس للسلطة الفلسطينيّة.[1] وهم أيضًا يعامَلون بازدراء متزايد من الناحية الاجتماعيّة، من قِبل المواطنين الأصليّين في الضفّة وغزّة، بسبب منزلتهم وطبقتهم؛ فدورُهم كبارودٍ للانتفاضة الأولى لم يُعد مطلوبًا (إلى اليوم الذي غدتْ فيه انتفاضةُ الأقصى محتومةً) وبات يُعدّ «دقّةً قديمةً» في عُرْف العمليّة السلميّة بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل. والحقّ أنّ انتفاضة الأقصى خلال السنتين الماضيتين زادت، بدلاً من أن تقلّل، من هذه التوتّرات.

ولكنْ إذا لم يكن فلسطينيّو الشتات، وغالبيّتُهم من اللاجئين، هم المستفيدين من «عمليّة السلام» هذه، شأنهم في ذلك شأن فلسطينيّي ٤٨، فلماذا يكون عليهم أن يُذْعنوا لها، متنازلين عن كامل حقوقهم؟ فأنْ نَطْلب من اللاجئين الفلسطينيّين ومن فلسطينيّي الشتات أن يُضحّوا بحقوقهم وآمالهم وأحلامهم لكي يحصّل قسمٌ من السكّان الأصليّين في الضفّة وغزّة بعضَ المنافع السياسيّة الهزيلة، هو أن نَطْلب منهم ـ بشكلٍ أعمّ ـ أن يُقْدِموا على الانتحار الوطنيّ. ولأنّ مَنْ يتخلّون اليومَ عن حقوق اللاجئين الفلسطينيّين وحقوقِ فلسطينيّي الشتات لم يُنْتَخَبوا أصلاً إلى المناصب التي يتربّعون عليها الآن، ولم يُفوَّضوا من قِبل هؤلاء بالتخلّي عن تلك الحقوق، فذلك يَسْتتبع القولَ انْ لا سلطة لديهم للتفاوض باسم اللاجئين وفلسطينيّي الشتات.

وأمّا فلسطينيّو ٤٨ الذين لهم قيادةٌ خاصّةٌ بهم، فهم يَسْعون إلى مصالحهم وأهدافهم بعيدًا عن «العمليّة السلميّة،» بعد أن رَأَوْا هم أيضًا تجاهُلَ السلطة الفلسطينيّة لهم. وهدفُهم الأساسيّ هو تحويلُ إسرائيل من دولةٍ أپارتايديّة تفوُّقيّة ليهود العالم، إلى دولةٍ لمواطنيها ـ يهودًا وعربًا. كما أنّ اللاجئين الفلسطينيّين داخل ٤٨، ويتراوح عددُهم بين ١٢٠ و١٥٠ ألفًا ويشكّلون سُبْعَ فلسطينيّي ٤٨، يُطَالِبون من جهتهم بالتعويض من الحكومة الإسرائيليّة. وفي آذار (مارس) ١٩٩٥ عَقَدتْ «لجنةُ الدفاع عن حقوق اللاجئين في إسرائيل» مؤتمرًا لتسجيل شكاواهم، فحضره ٣٠٠ مندوب من ٤٠ قرية داخل الخطّ الأخضر سَبَقَ لإسرائيل أن اقتلعتْها من جذورها.[2] وجديرٌ بالذكر أنّ هذه اللجنة تشكّلتْ عامَ ١٩٩٢ بعد مؤتمر مدريد لأنّ «عقد مؤتمر مدريد،» بحسب قولِ أحد مؤسّسيها، «أَقْنعَنَا دون

٣ ـ Sara Roy, "Development Revisited: Palestinian Society and Economy Since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, No. 111, (Spring 1999).

٢ ـ Ahmad Ashkar, "Internal Refugees: Their Inalienable Right to Return," *News From Within*, Vol. XI, No. 8, August 1995, pp. 14 - 17.

لا استعادة لحقوق جميع الفلسطينيّين ولا نهاية للصراع إلاّ ضمن إطار دولة ديموقراطيّة ثنائيّة القوميّة

أدنى ريبٍ بأنّ م. ت. ف. والبلدانَ العربيّةَ قد تخلّت عن عرب ٤٨. ولهذا قرّرنا أن نأخذ الأمورَ على عاتقنا.»[١]

لقد وافقتْ إسرائيلُ على التفاوض في مدريد مع فلسطينيّي الضفّة وغزّة فقط، ومع م. ت. ف. مادامت هذه الأخيرةُ قد حَوّلتْ نفسَها إلى سلطة فلسطينيّة وتوقّفتْ عن تمثيل فلسطينيّي الشتات. ولهذا لم يتمّ تمثيلُ هؤلاء الفلسطينيّين في مفاوضات مدريد أو أوسلو. وهذا الوضع يحتّم، كما أوصى كثيرٌ من الفلسطينيّين في السنوات الأخيرة، إجراءَ انتخاباتٍ حرّة في الشتات من أجل انتخاب قيادةٍ جديدةٍ ذاتِ صفةٍ تمثيليّةٍ قادرةٍ على التفاوض مع إسرائيل ومع المجتمع الدوليّ نيابةً عن فلسطينيّي الشتات. إنّ على اللاجئين وفلسطينيّي الشتات أن يَتحرّروا تمامًا من القيادة التي نُصِّبتْ على فلسطينيّي الضفّة وغزّة، أيْ أن ينفصلوا عنها تمامًا وأن يتملّصوا من «عمليّةِ سلامٍ» لا تخاطِبُ إلاّ السكّان الأصليّين من فلسطينيّي الضفّة وغزّة. فليس أمام اللاجئين وفلسطينيّي الشتات ما يَرْبحونه من مثل تلك القيادة وهذه العمليّة، بل كلُّ ما سيَجْنونه منهما هو الخسارة المُطْلقة.[٢]

لقد أَثْبتت السنواتُ العشرُ الأخيرة أيضًا أنّ «عمليّة السلام» في واقع الأمر لم تَخْدم إلاّ السلطةَ الفلسطينيّةَ وحاشيتَها من التكنوقراطيّين والطفَيْليّين المتملّقين الذين يَحْكمون بالنيابة عن إسرائيل، ويَجْنون المكاسبَ الماديّة جنبًا إلى جنب مع طبقة جديدة من المواطنين المحليّين و«العائدين،» وهي طبقةٌ خَلَقَتْها «عمليّةُ السلام» من أجل توظيف المنظّمات غير الحكوميّة **الجديدة** التي لا تَهْدف إلى إعادة الحقوق إلى فلسطينيّي الضفّة وغزّة بل إلى تعزيز أهداف تلك العمليّة. علاوةً على ذلك، فإنّ شرعيّةَ ولاية مسؤولي السلطة الفلسطينيّة المنتَخَبين، بما في ذلك المجلسُ التشريعيّ، قد انتهت صلاحيّتُها منذ ثلاث سنوات، ولم تعد لهم أيُّ صفةٍ شرعيّةٍ لحُكم فلسطينيّي غزّة والضفّة أو تمثيلهم. وقد اقترح إدوارد سعيد مؤخّرًا ضرورةَ عقد انتخاباتٍ جديدةٍ في الضفّة وغزّة، تحت إشراف المجتمع المدنيّ، من أجل نزع كلِّ شرعيّة عن السلطة الفلسطينيّة، وإيصالِ ممثّلين حقيقيّين للشعب إلى سُدّة الحكم.[٣]

◆ ◆ ◆

لقد نجحتْ إسرائيل في تحطيم الوحدة السياسيّة للشعب الفلسطينيّ. وهذا هدفٌ تحقّقَ رسميّاً في مؤتمر مدريد، وتَعَزّز منذ ذلك الحين بسبب عمليّة أوسلو. فـ «عمليّة السلام» من مدريد إلى يومنا هذا لم تعمّق الفوارقَ بين المصالح الماديّة الفلسطينيّة فحسب، بل وضعتْها أيضًا في حالِ تناقضٍ ضِمْنَ لعبةٍ أَمْلَتْها إسرائيلُ وقَبِلَتْها السلطةُ الفلسطينيّة ؛ لُعبةٍ نتيجتُها

١ ـ المصدر السابق، ص ١٧. وعن اللاجئين داخل مناطق ٤٨ انظرْ أيضًا: Ahamd Ashkar, "1948 Palestinian Refugees: 'We'll Return to the Village Alive or Dead," *News From Within*, Vol. XI, No. 9, September 1995, pp. 21 - 24.

٢ ـ يَقْترح حميد شقورة اقتراحًا هامّاً مفادُه أنّ اللاجئين في الضفّة وغزّة ليسوا مواطنين لدى السلطة الفلسطينيّة بل هم لاجئون من بلدٍ آخر. ولهذا لا تستطيع السلطةُ التحدُّثَ باسمهم أو معاملتَهم بوصفهم «مواطنين.» أنظر: Hamid Shaqqura, "Refugees and the Palestinian Authority," *News From Within*, Vol. XI, No. 8, August 1995, pp. 18 - 20.

٣ ـ Edward Said, "Palestinian Elections Now," *Al-Ahram Weekly*, June 13 - 19, 2002, No. 590.

الدولة الثنائيّة القوميّة وإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ

ربحُ طَرَفٍ فلسطينيّ على حساب طرفٍ آخر: فإذا بالمكاسب المزعومة والمتخيّلة لفلسطينيّي الضفّة وغزّة لا تأتي إلاّ على حساب الخسائر الحقيقيّة للاّجئين وفلسطينيّي الشتات. ولكنْ، بالنظر إلى البرهان الكاسح على الخسارة التي حلّت **بجميع** الفلسطينيِّين نتيجةً لـ «عمليّة السلام،» وبالنظر إلى تعامل السلطة الفلسطينيّة المتزايد مع المنطق الإسرائيليّ والأميركيّ القاضي بالتخلّي عن الحقوق الفلسطينيّة واحدًا واحدًا، فإنّه يتّضح يومًا بعد يوم أنْ لا استعادةَ لحقوق جميع الفلسطينيِّين ولا نهايةَ للصراع إلاّ ضمن إطار دولةٍ ثنائيّةٍ القوميّة.[1] فمن خلال دولةٍ ديموقراطيّةٍ ثنائيّةِ القوميّة يُمْكن أن يُعاد اللاجئون الفلسطينيُّون إلى بيوتهم، ويصبحَ فلسطينيّو ٤٨ مواطنين متساوين مع بقيّة المواطنين، ويُزالَ الاحتلالُ. وفقط من خلال دولة ثنائيّة القوميّة يُمْكن أن يصبحَ يهودُ ٤٨ مواطنين متساوين مع الفلسطينيِّين، لا مُمَيَّزين عنهم عِرْقيّاً ودينيّاً. وفقط من خلال دولةٍ ثنائيّةِ القوميّة لا يعود اليهودُ الإسرائيليُّون يهدِّدون حقوقَ الشعب الفلسطينيّ، ولا يعود الفلسطينيُّون يهدِّدون النظامَ التفوُّقيّ اليهوديّ الإسرائيليّ عرقيّاً ودينيّاً لأنّ هذا النظام سيكون قد زال أصلاً. كما أنّ السبيلَ الوحيدَ لإعادة توحيد الشعب الفلسطينيّ بعد أن قسّمتْهم إسرائيلُ هو السعيُ إلى حلٍّ يَضْمن استعادةَ حقوقهم جميعِهم، لا حقوقِ قسمٍ منهم (وبشروط مجحفة رغم ذلك). إنّ السلطة الفلسطينيّة لم تعد تمثِّل أحدًا سوى نفسها، ويجب أن تُرمى على قارعة التاريخ بوصفها قيادةً متعاونةً مع الاحتلال لا فرقَ بينها وبين القيادة الصهيونيّة التي تعاملتْ تاريخيّاً مع أعداء اليهود. بل الحقّ أنّ السلطة الفلسطينيّة اليوم ليست ممثِّلةً لأيِّ قسمٍ من الشعب الفلسطينيّ، وإنّما هي ممثّلة للاحتياجات الإسرائيليّة والأميركيّة الأمنيّة وللمصالح الإسرائيليّة والأميركيّة، وللاحتياجات الديموغرافيّة اليهوديّة على نحوِ ما أكّد عرفات بنفسه في مقالةٍ له نشرتْها **نيويورك تايمز** في شباط (فبراير) الماضي.[2] لقد آن الأوانُ لكي يغيِّر الشعبُ الفلسطينيُّ هذه القيادة بقيادةٍ أخرى تمثِّل حقّاً مصالحَه المشتركة وتَسْلك أهدافًا واضحةً وعقلانيّةً من أجل إنهاء القمع الصهيونيّ وإنهاءِ الصراع.

نيويورك ـ عمّان

جوزيف مسعد

أستاذ السياسة والفكر العربيّ الحديث في جامعة كولومبيا. وهو مؤلّف كتاب: **آثار استعماريّة: إنشاء الهويّة الوطنيّة في الأردن**. ٢٠٠١ (بالإنكليزية).

١ ـ انظرْ مقالي «الصهيونيّة ونزعة التفوُّق العرقيّ اليهوديّ،» الآداب، أيار ـ حزيران ٢٠٠٢، ص ١٩ ـ ٣٠.

٢ ـ Yasser Arafat, "The Palestinian Vision of Peace," *New York Times*, 3 February, 2002.

محمد نفّاع

ما الذي تغيّر بين الأمس واليوم؟

من النادر أن نجد قضيّةً في العالم اليوم مثلَ القضيّة الفلسطينيّة من حيث وضوحُها والقراراتُ التي اتُّخذتْ بصددها في الأمم المتحدة ومؤتمراتِ القمم العربيّة وغيرِها من المحافل والأطر، وكذلك من حيث العمقُ والبعدُ الإستراتيجيّ الاجتماعيّ والقوميّ الذي يُفترض أن يكون رافدًا فعّالاً لها ويسهّل حلّها. ومع ذلك، فالحلّ العادل لايزال بعيدَ المنال.

فالحركة الصهيونيّة التي تنظّمتْ في أواخر القرن التاسع عشر، وبمستوى رفيع من حيث التخطيطُ والممارسةُ ووضوحُ الهدف، بدأتْ ـ وبإمكانات ماليّة وإعلاميّة هائلة ـ بتنفيذ مخطّطها، على نحوٍ ما نجد في مذكرات موشي شاريت.[1] ثم تعاونتْ ثلاثُ قوى أساسيّة، وبتفاوت في الأدوار، على إحداث النكبة الفلسطينيّة ـ وهي الاستعمار والصهيونيّة والرجعيّة العربيّة. ولكنّ بريطانيا كانت أكثرَ حماسًا من الصهيونيّ جابوتنسكي لإقامة دولة يهوديّة في فلسطين، وذلك من أجل تأمين ممرّ قناة السويس وحماية المصالح البريطانيّة في الطريق إلى الهند، وكذلك من أجل أن يكون هذا الكيانُ عائقًا أمام الوحدة العربيّة، خاصةً بين شمال أفريقيا والجزء الشرقيّ من الوطن العربيّ.

في منتصف الأربعينيّات من القرن الماضي طَرَحَ الشيوعيُّون العرب واليهود في فلسطين شعارَ «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين.» لكنّ بريطانيا هي التي أَجَّجت الصراعَ، ليصبح من المستحيل تحقيقُ ذلك الشعار. ثم أتى وعدُ بلفور المعروف مع نهاية الحرب العالميّة الأولى، وبعد أن أَسْهم العربُ في الحرب ضدّ العثمانيّين إلى جانب البريطانيّين والفرنسيّين، وكُشف النقابُ عن معاهدة سايكس ـ بيكو المشؤومة.

أَردتُ من هذه التوطئة الدلالةَ على أنّ الأمور لم تتغيّر اليومَ إلى الأفضل، مع وجود القوى الثلاث المعادية أو العاجزة نفسها. فبعد كلِّ حربٍ شنَّتْها إسرائيل كانت دائماً تَخْرج رابحةً، ولا أقصد بذلك الانتصارَ العسكريّ. فقد تنازل العربُ عمليّاً عن قرار التقسيم، واكتفوا بإقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة والقطاع. واليوم يبدو لهم شعارُ عودة اللاجئين الفلسطينيّين غيرَ ممكن، مع العلم أنّ هذا الحقّ مضمون دوليّاً ومقبول إنسانيّاً وأخلاقيّاً ومنطقيّاً. ومع أنّ الحركة الصهيونيّة فشلتْ فشلاً ذريعًا في جذب يهود العالم إلى إسرائيل، فقد جاءت بعضُ النظم العربيّة وطردت اليهودَ من أراضيها إلى إسرائيل مقابل رشواتٍ للمسؤولين؛ وآخرُ ما حَدَثَ في هذا المجال هو تهجيرُ الفلاشا من أثيوبيا بمساعدة جعفر النميري. واليوم أصبح اليهودُ الآتون من البلدان العربيّة يشكّلون أكثرَ من نصف السكّان في إسرائيل بفضل الأنظمة العربيّة، في حين أنّ أميركا أغلقتْ أبوابَها في وجه القادمين الجدد من روسيا والاتحاد السوفياتيّ وتمّ توجيهُهم إلى إسرائيل!

عن الدولة العلمانيّة الديموقراطيّة، والدولتين

أَعْتقد أنّ شعار «دولة ديموقراطيّة علمانيّة» اليوم يبدو مستحيلاً، أو على الأقلّ ليس أسهلَ من شعار «دولتيْن لشعبيْن.» ويعود ذلك إلى الجوهر العنصريّ للصهيونيّة وحكّامِ إسرائيل، بل إنّ الحديث يجري اليوم عن ترحيل العربِ الفلسطينيّين المواطنين داخل إسرائيل نفسها.

١ ـ يُشار مثلاً إلى تخطيط بن غوريون منذ ثلاثينيّات القرن الماضي لاقتطاع جنوب لبنان وإقامة صنيعةٍ للدولة اليهوديّة ـ وهو ما تمّ فعلاً بعد نصف قرن من ذلك الزمن، قبل أن ينهار. كما تعاون البارون روتشلد مع العثمانيّين والفرنسيّين والإنجليز والقوى الرجعيّة في لبنان، فاقتطعوا جزءًا لبنانيّاً من سهل الحولة وضمّوه إلى فلسطين ليصبح اليوم جزءًا من إسرائيل.

نحن لسنا من دعاة سفك الدم. ولكنْ، للأسف، فإنّ حكّام إسرائيل لا يتأثّرون إلا بخسائرهم البشريّة. هكذا كان الوضعُ في جنوب لبنان، وهكذا هو اليوم، إذ يكْثر عددُ طالبي الهجرة من إسرائيل إلى الخارج بسبب انعدام الأمن الذي وُعِدوا به. فلا يوجد اليوم في العالم مكانٌ أكثرُ خطرًا على حياة الإنسان اليهوديّ من إسرائيل! وقد خَلَقَ حكّامُ إسرائيل، بسياستهم الإجراميّة الفاشيّة، ثأرًا لدى كل فلسطينيّ وكلّ عربيّ يَصْعبُ التسامحُ معه على أرض الواقع. إنّ موقف منظمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة والرئيس عرفات تجاه قضيّة السلام العادل اليوم أفضلُ وأوضحُ ممّا كان عليه بالأمس، ومع ذلك نرى الكفاحَ الفلسطينيَّ اليوم في عُرْف حكّام إسرائيل وأمريكا ـ بل وأوروبا أيضًا ـ متّهمًا بالإرهاب. إذن، لقد تغيّر العالمُ إلى الأسوإ، في حين أنّ الشعب الفلسطينيّ تغيَّر إلى الأفضل خاصةً بعد استقلاليّة قراره.

أنا أنطلق في إجابتي من موقفي بأنّ الإمكانيّة الأكثر واقعيّةً، برغم صعوبتها، هي: إقامةُ الدولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتُها القدسُ العربيّة إلى جانب إسرائيل، وحقُّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة، وإزالةُ كافة المستوطنات الكولونياليّة من كلّ المناطق المحتلّة. أما عن افتراض إقامة دولة ديموقراطيّة علمانيّة فعندها ستنشأ ظروفٌ أكثرُ إنسانيّةً وأكثرُ ملاءمةً لحريّة السكن والتنقّل للعرب ولليهود في كلّ جزء من الدولة.

إنّ القضيّة الأساسيّة هي قضيّة العودة، لا قضيّة القدس، رغم أهميّة هذه الأخيرة. فإذا حُلّتْ قضيةُ الإنسان، قضيةُ الشعب، قضيةُ اللاجئين، يصبح من السهل الاتفاقُ حول القدس. والدولة الديموقراطيّة العلمانيّة تخفّف من حدّة الصراع الدينيّ بالتأكيد، وعندها تصبح حريّةُ العبادة والوصول الى الأماكن المقدّسة لكافّة المؤمنين ومن مختلف الديانات أمرًا طبيعيّاً.

قد تأتي ظروفٌ بعد إقامة الدولة الفلسطينيّة ويُصبح أكثرَ واقعيّةً أن تتطوّر الأمورُ إلى قيام دولة ديموقراطيّة علمانيّة ـ وهو الأمر الأرقى، ولكن الأبعد. فهذا الشعار بحاجة إلى جهد أكثر، وتضحياتٍ أكثر. فإذا كان كلُّ هذا الجهد لم يوصلْ إلى الأمر الأسهل، وهو الانسحابُ الإسرائيليّ من حدود ١٩٦٧، وإقامةُ الدولة الفلسطينيّة المستقلة، فكيف سيكفي للأمر الأكثر صعوبةً؟!

إن الواقع الحاليّ، واقعَ الاحتلال الاسرائيليّ وسياساته الإجراميّة، قد أَوْجد تناقضًا بين هذه السياسات من جهة، وضحايا هذه السياسات من جهة ثانية ـ أي العرب الفلسطينيّين أينما وجدوا، بمن فيهم الذين يعيشون داخل إسرائيل. وفي الوقت نفسه، هنالك واقع آخر يناضل فيه العربُ واليهودُ من أجل السلام العادل. وهنالك قوى سياسيّة، مثل الحزب الشيوعيّ اليهوديّ العربيّ، تتنظّم وتعمل بناءً على انتماء فكريّ أمميّ إنسانيّ سياسيّ وطبقيّ يعطي الدليلَ للبديل، ألاَ وهو التعايش اليهوديّ ـ العربيّ بالرغم من الانتماء القوميّ واختلاف الثقافات. وفي رأيي أنّ هذا سيكون النواةَ لدولة ديموقراطيّة علمانيّة، ولكنْ في مرحلة متقدّمة. إنّ تغيير هذا الواقع المأساويّ إلى البديل الأفضل سيَخْلق إنسانًا جديدًا، وأجيالاً جديدةً تَعْرف كيف تتعايش باعتزاز قوميّ، لا كسيّد وعبدٍ ومحتلٍّ وضحيّة.

عن العروبة الجديدة والجماهير

أمّا بخصوص «العروبة الجديدة» الأكثر تقدُّمًا وتحرُّرًا، فباعتقادي أنّ هذه هي القضيّة الجوهريّة، وهذه هي القوّة الكامنة والطاقة الهائلة الممنوعة الآن. ففي معركة العرب ضد الاستعمار والصهيونيّة والاحتلال، يغيب العنصرُ الحاسم: الشعب. ففي حين يدين كلُّ فرد في الأمة العربيّة الموقفَ الإجراميَّ للإمبرياليّة الأمريكيّة، وهذا هو الأمر الطبيعيّ، نجد أنّ النظم العربيّة بمعظمها مواليةٌ للسياسة الأمريكيّة. وقد تستطيع إسرائيل بقوّتها العسكريّة أن تتغلّب على العديد من الجيوش العربيّة، لا بسبب عدم كفاءة الجنديّ العربيّ، بل

قد تأتي ظروف بعد إقامة الدولة الفلسطينيّة ويصبح أكثر واقعيّة أن تتطوّر الأمور إلى قيام دولة ديموقراطيّة علمانيّة ـ وهو الأمر الأرقى ولكن الأبعد

بسبب تفوُّق إسرائيل العسكريّ. لكنّ إسرائيل لا تستطيع أن تواجه الشعوبَ، ولا تتحمّل حروبَ الاستنزاف. لقد رأينا ذلك في جنوب لبنان، ونرى ذلك اليوم في الضفّة والقطاع: ففي مخيّم جنين استَعْملتْ إسرائيلُ الطائراتِ والدبّاباتِ والصواريخَ، ولكنّ هذا المخيم صَمَدَ وأوقع الخسائرَ الفادحةَ في صفوف قوات الاحتلال. وفي الجولان فشل الاحتلالُ في كسر شوكةِ وانتماءِ عشرين ألف سوريّ. وفي داخل إسرائيل فشلتْ كلُّ حكومات إسرائيل في التغلب على الأقليّة القوميّة العربيّة. إنّ أجهزة الأمن في إسرائيل تحدِّد خطَّ الخطر في الخسائر البشريّة بنسبة ٥٪، بمعنى أنّه إذا كانت خسائرُها تصل فقط إلى ٥٪ من خسائر «العدوّ» فهذا يُمكن تحمُّله: لكنّ خسائرها اليوم تصل إلى ٣٠ ـ ٤٠٪ من قِبل شعبٍ أعزل نسبيّاً يحارب بأسلحة بدائيّة. فإذا استمرّتْ هذه الحال، فماذا سيكون مصيرُ الاحتلال ومصيرُ كل سياساته؟

الانتفاضةُ الحاليّة وما رافقها من صمود واستبسال وتضحيات، والممارساتُ الإسرائيليّة وما رافقها من جرائم فاقت كلَّ تصوّر وكلَّ عُرف وكلَّ مقياس، كل هذا كان يجب أن يحرّك العروبةَ من المحيط إلى الخليج. كان يَنْبغي تهديدُ المصالح الأمريكية، وقطعُ العلاقات الاقتصاديّة العربيّة مع إسرائيل على الأقلّ. كان يجب أن يَخْرج مؤتمرُ القمة في بيروت بقراراتِ إدانةٍ واضحةٍ لأمريكا. وكان يجب فسحُ المجال لتفجُّر طاقات الشعوب الجبّارة، لا توجيهُ السلاح إلى صدورهم. عن أيّ عروبة نتحدّث اليوم، وبلجيكا «هزّت الرأسَ» لحكّام إسرائيل أكثرَ من النظم العربيّة المستهدفةِ شعوبُها وأرضُها ومواردُها؟! هنالك عدوٌّ شرسٌ وواضحٌ وصفيقٌ ومتعالٍ، هو أميركا وإسرائيل، يَضْرب الامتدادَ الفلسطينيَّ، ويَضْرب ويهدِّد الامتدادَ القوميَّ العربيّ، ويَضْرب ويهدِّد الامتدادَ الإسلاميَّ من بحر قزوين إلى شمال أفريقيا على الأقل. وكلُّ هذا يَدْخل في سياسة «النظام العالميّ الجديد.» واستغلّت الولاياتُ المتحدة أحداثَ ١١ أيلول استغلالاً بشعًا، حتى صارت تهمةُ الإرهاب تُلصق بكل مَنْ يقف حجرَ عثرة أمام المخطط الارهابيّ الإجراميّ الأميركيّ. فأين هو الردّ العربيّ على ذبح فلسطين، وذبح العراق؟

دولتان، مع حق العودة

الجماهير العربيّة هي الطاقة الكبرى. هنا يجب إحداثُ التغيير، لا الشعار. الشعب الفلسطينيّ طالبُ سلام ومكافحٌ من أجل السلام، والعربُ يريدون السلام وإنْ كان منقوصًا وغيرَ عادل. لقد أرادت إسرائيل من السلطة الفلسطينيّة حمايةَ أمنها واحتلالها، فرفضتْ ورفض الشعبُ الفلسطينيّ، فجاءت الجرائمُ الإسرائيليّة. وأميركا تريد من النظم العربيّة والشعوب العربيّة حمايةَ مصالحها ومصالح إسرائيل. هنا يجب أن يكون الردّ. عندها سيصبح الحلُّ السلاميَّ الشامل والعادل إلى حدّ كبير في متناول اليد. إنّ إحقاق حقّ الشعب الفلسطينيّ عبارةٌ عن عملية ثوريّة؛ فحلّ هذا الصراع سيَفْتح الأبوابَ على مصاريعها للكفّ عن المتاجرة بشعار القضيّة الفلسطينيّة على حساب لقمة الشعوب وحقِّها في العيش بكرامة.

هذه الانتفاضة الحاليّة كلفتْ إسرائيل أكثرَ من عشرة مليارات دولار. ضربتْ مرافقَ السياحة والفندقة، ووَضَعَ شارون خطتَه الاقتصاديّة المجرمة ضد العمّال والمستخدمين. والاقتصاد الإسرائيليّ، رغم قوته النسبيّة وتطوره التقنيّ، يعتمد إلى حدّ كبير على المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة بشكل خاصّ وعلى نهب المياه والأراضي واليد العاملة الرخيصة العربيّة. رؤيتنا للمستقبل هي في استمرار الكفاح لتحقيق برنامج السلام العادل والشامل، بانسحاب إسرائيل من كل المناطق المحتلّة الفلسطينيّة والسوريّة واللبنانيّة، وبإزالة المستوطنات، وبإقامة الدولة العربيّة الفلسطينيّة المستقلة إلى جانب اسرائيل وعاصمتُها القدس الشرقيّة، وبالتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيّين في العودة.

حيفا

محمد نفّاع

امين عام الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ .